

بسم الله الرحمن الرحيم

العمل الخيري وآثاره الاقتصادية

" حالة فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م "

"Philanthropy Activities and Its Economic Effects"
"1948 Palestinian's Case"

إعداد الطالب

أنس سليمان احمد اغبارية

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر

حقل التخصص : الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الفصل الدراسي الأول

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

العمل الخيري وآثاره الاقتصادية

" حالة فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م "

"Philanthropy Activities and Its Economic Effects"

"1948 Palestinian's Case"

إعداد

أنس سليمان أحمد اغبارية

بكالوريوس فقه وأصوله، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها:

أ.د. محمد أحمد صقر .... رئيساً ومشرفاً

أستاذ دكتور في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأردنية

أ.د. كمال توفيق حطاب.. عضواً

أستاذ دكتور في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك

د. عماد رفيق بركات .... عضواً

أستاذ مساعد في الاقتصاد ، جامعة اليرموك

د. آدم نوح القضاة.. عضواً

أستاذ مشارك في الفقه الإسلامي، جامعة اليرموك

٢٨ ذي القعدة ١٤٢٩هـ

٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨م

الإهداء

إلى مرأى نظري .... وسويداء قلبي .....

إلى رمز المحبة والإخلاص.... وأحق الناس ببري وصحبتي

أمي... العطف والحنان.....

أبي .... مثال الكفاح والصمود.....

إلى نسائم الخير وزهر الأقحوان....

إلى الذين كانوا لي.... عوناً..... وسنداً

إخوتي وأخواتي

إلى من تشحذ الهمّة وتنير العتمة .....

إلى التي تحملت فوضى أوراقي، وانشغالي بأوقاتي

زوجتي ورفيقة دربي .....

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد

أنس

شكر وتقدير

بادئ ذي بدء الشكر كله ، والفضل والمنة لله تعالى، الذي أعان الباحث على إتمام هـذا البحـث، ليظهر بهذه الصورة، إذ الفضل منه وإليه سبحانه .

ويتقدم الباحث بوافر شكره وخالص تقديره إلى أستاذه المشرف الأستاذ الدكتور محمد أحمد صـقر الذي كان أباً روحيا ومعلماً كبيرا، أولى رعايته العلمية لتلميذه الباحث، ولم يبخل عليه بجهدٍ أو علـم أو مشورة إلا وبذله، وكان لصبره الجميل وتوجيهاته السديدة أثر في تقدم البحث واغنائه، سـائلاً الله تعالى له الصحة والعمر المديد والعطاء العلمي المستمر .

كما يتقدم الباحث بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة والمتمثلة بالأسـتاذ الـدكتور كمال حطاب، والدكتور عماد بركات، والدكتور آدم نوح القضاة، وذلك لتفضلهم بقبول مناقـشة هـذا البحث وتحملهم عناء قراءته لإصلاح ما أعوجّ منه وتقويمه، راجياً من الله أن يكون لـسديد رأيهـم ونفاذ بصيرتهم العلمية دور مهم في إغناء البحث وإكمال ما قد يعتريه من نقص .

كما يتقدّم الباحث بالشكر الجزيل إلى كل من قدّم له خدمة من قريب أو بعيد حتـى أنجـز هـذا العمل، وأخص بالذكر الدكتور كمال فحماوي والدكتور محمد بني عيسى.

الباحث أنس اغبارية

أم الفحم

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

اغبارية ، أنس سليمان احمد. العمل الخيري وآثاره الاقتصادية " حالة فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م"

رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٨م

(المشرف : أ.د محمد أحمد صقر)

يعتبر العمل الخيري المؤسسي في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م عملاً منظما ومؤثراً في المجتمع الفلسطيني، إذ انه يسهم في جُل مجالات الحياة، دعوية كانت أو اجتماعية أو تعليمية أو صحية أو إغاثية أو صمودية .

وقد تناولت هذه الدراسة وصف تجربة العمل الخيري المؤسسي في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، وبيان المعوقات والتحديات التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، سواء على مستوى المعوقات القانونية والتنفيذية والرقابية، أو على مستوى المعوقات المالية والإدارية، وتضمنت أيضاً عدة توصيات وحلولاً لهذه المعوقات والتحديات.

وشُفِعت باستبانة خاصة تم الاستعانة بها عند مقابلة عدد من مديري الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية والناشطين في هذا المجال.

وأبرزت الدراسة كذلك دور الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية داخل فلسطين في اقتصاديات المجتمع الفلسطيني، من خلال عرض الآثار الاقتصادية الإيجابية للعمل الخيري والأهلي، التي تسهم في زيادة إنتاجية العمل، وترقى في نشاطه، وتُحسّن أداءه. وتعمل هذه الجمعيات والمؤسسات كذلك، على تخفيف الفجوة بين طبقات المجتمع الفلسطيني، من خلال تحويل جزء من الأموال والصدقات من الفئات الأكثر ادخارا إلى الفئات الأكثر استهلاكاً وهم الفقراء، وتظهر هذه الآثار من خلال اهتمام الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في القطاع التعليمي والصحي والصمودي والتنموي، وحرصها على تحقيق العدالة في التوزيع بين أفراد المجتمع، مما يساعدها على توسيع دائرة أعمالها

وأنشطتها، عن طريق إقامة مشروعات استثمارية، وخاصة المشروعات الصغيرة لما لها من خصائص وأهمية في المجتمع.

وقد عرضت الدراسة إلى أربعة نماذج للمؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية في فلسطين الداخل، وبيّنت الآثار الاقتصادية المترتبة على نشاطاتها ومختلف الأعمال التي تقوم بها وهي : مؤسسة الصدقة الجارية، مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، الرابطة الإسلامية – كفركنا–، وجمعية اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية– .

وجاءت الدراسة بعدة توصيات وحلول من أهمها : ضرورة تفعيل وتعزيز العمل الخيري والأهلي بصورة أشمل وأكبر، والاهتمام بالعمل الخيري التنموي، وتطوير العلاقة التنسيقية بين الجمعيات المختلفة بما يحقق الأهداف التنموية لهذه الجمعيات، وضرورة إعادة النظر في إستثمارات الجمعيات الخيرية ، والعمل على تمويل المشروعات الصغيرة، والاهتمام بالمشاريع الإنتاجية لدورهما المهم في اقتصاديات المجتمع.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد، الاقتصاد إسلامي، فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، العمل الخيري، معوقات وحلول، الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، اغبارية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الهدى وسيِّد المرسلين، وعلى آله وصحبه الكرام الميامين، ومن تبع سنتهم، واهتدى بسيرتهم إلى يوم الدين.

أمّا بَعدُ....

فإن المتتبع لأدبيات العمل الخيري محلياً وإقليمياً وعالمياً محاولاً قراءتها في ضوء التسارع والنمو الاقتصادي المهول في الاقتصادات العالمية الكبرى، يرى أن العمل الخيري المؤسسي بات يضطلع بدور رئيس في هذا المجال، إذ أصبح ركناً أساسياً في بناء المجتمع سواءً من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية .

ولأن الإسلام يُشجع على العمل الخيري على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة (المجتمع) فإن الحريّ بالباحثين أن يعملوا على بعث النظرية الإسلامية ومحاولة تثبيتها في هذا المضمار .

والعمل الخيري في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، قطع شوطاً في الجانب العملي، لكنه يحتاج إلى القراءة المتأنية التي تجمع بين الإيحاء الشرعي والترشيد الاقتصادي، وعليه فقد رأى الباحث أن يفرد للعمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، دراسة خاصة، أرجو أن تكون لبنة في هذا البناء .

أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة الأولى في باب العمل الخيري للداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م بصورة عامة، ولآثاره الاقتصادية بصورة خاصة على حد علم الباحث، بحيث لم يطرق أحدٌ هذا الباب من قبل بالرغم من أهميته، وقد رأى الباحث أن من الأهمية تتبع هذا العمل وإبراز دور الأعمال الخيرية الإسلامية وغيرها، والمتمثلة بالجمعيات والمؤسسات على اقتصاد الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م.

وستعرض هذه الدراسة إلى الآثار الاقتصادية للعمل الخيري التي تسهم في تحقيق عدالة التوزيع بين الأفراد، مما يدفع هذه الجمعيات والأطر إلى توسيع دائرة أعمالها واستثماراتها.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في تناول الآثار الاقتصادية للجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وبيان سُبل النهوض بالعمل الخيري، والسعي إلى طرح المعوقات التي تقف أمام العمل الخيري ثم إيجاد الحلول التي تناسبها.

اسئلة الدراسة:

أجابت الدراسة عن بعض الأسئلة المهمة وهي:

١- ما مفهوم العمل الخيري وما مكانته في التشريع الإسلامي ؟

٢- ما مجالات العمل الخيري وما آثاره الاقتصادية في داخل المجتمع الفلسطيني عام ١٩٤٨؟

٣- ما معوقات العمل الخيري في فلسطين الداخل؟

٤- ما وسائل تمويل الجمعيات والأطر الخيرية في فلسطين الداخل؟

٥- ما المقترحات التي تنهض بالعمل الخيري وتطوره من الناحية الاقتصادية في داخل المجتمع الفلسطيني ؟

فرضية الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى التأكد من صحة الفرضية التالية : "أن الأعمال والأنشطة الخيرية لا تتمثل بتقديم المعونات للفقراء والمساكين فقط، بل انها تتسع لتشمل المساعدة في إيجاد البيئة الاقتصادية، والأرضية الاقتصادية الإيجابية الواضحة الأثر في المجتمع العربي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م."

مجال الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على الأعمال والأنشطة الخيرية المؤسسية وإلقاء الضوء على آثارها الاقتصادية في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م[1]، وامتداد ذلك إلى أراضي السلطة الفلسطينية ، وقد تناولت أربع جمعيات ومؤسسات خيرية وأهلية من الجمعيات والمؤسسات الخيرية العاملة في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، كنموذج تجريبي للآثار الاقتصادية في فلسطين، الأولى مؤسسة الصدقة الجارية كمثال على المؤسسات الخيرية قطرية النشاط (خدماتها ونشاطاتها موزعة على كافة فلسطين عام ١٩٤٨م وغير محصورة في منطقة محددة)، والثانية مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، كمثال على المؤسسات الخيرية والتطوعية ممتدة النشاط إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (مناطق السلطة الفلسطينية) ، أما الثالثة فهي الرابطة الإسلامية – كفركنا- كمثال على الجمعيات الخيرية محلية النشاط (خدماتها ونشاطاتها محصورة في منطقة معينة ومحددة) أما الرابعة جمعية اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية – كمثال على الجمعيات المنطوي تحت لوائها العديد من الجمعيات الصغيرة .

---

[1] المراد بمصطلح فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، العرب الفلسطينيون الذين يقبعون تحت حكم الإحتلال الإسرائيلي، ويملكون الجنسية والهوية الإسرائيلية، وجاء هذا اللقب نظرا للتقسيم الحادث عام ١٩٤٨م، ويستدل من المعطيات التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية عام ٢٠٠٧م أن تعداد سكان الدولة المحتلة يبلغ ٧,١٥٠,٠٠٠ نسمة منهم ١,٤٢٥,٠٠٠ من العرب، ويشكل اليهود ٦٧% من السكان في حين يُشكل العرب وهم أصحاب الأرض نحو ٢٢% منهم . يتوزع السكان العرب على معظم المناطق الجغرافية للبلاد، في الجليل يقطن ما يزيد على ٦٠% منهم، وفي مركز البلاد يسكن قرابة ٣٠%، وفي النقب يقطن حوالي ١٠%. للمزيد يرجع إلى : مركز الدراسات المعاصرة، المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني– ، أم الفحم ، فلسطين الداخل، ٢٠٠٦م . وموقع فلسطينيو ٤٨ على شبكة الإنترنت www.pls8.com . وكذلك تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية لعام ٢٠٠٧م، القدس.

وشملت الدراسة كذلك، دراسة ميدانية لعيّنات من الجمعيات والمؤسسات الخيرية في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م، وتمّ اختيارها من أربع مناطق مختلفة من ناحية التقسيم الجغرافي، وهذه المناطق هي : الجليل، والمثلث، والنقب، والمدن الساحلية.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى:

١. التعرف إلى دوافع الأنشطة والأعمال الخيرية في الإسلام .
٢. التعرف على مدى تطابق المفهوم التشريعي على واقع الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م.
٣. بيان الآثار الاقتصادية للعمل الخيري في فلسطين الداخل.
٤. الوقوف على واقع العمل الخيري الاقتصادي في فلسطين الداخل .
٥. تحديد المعوقات والعقبات التي تواجه العمل الخيري في الداخل الفلسطيني، والحلول التي تلائمها.
٦. بيان أثر الدعم الخيري على صمود المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني.
٧. بيان أهمية الدور الاقتصادي الذي تضطلع به الجمعيات والمؤسسات الخيرية في مسيرة فلسطين الإنمائية، وكذلك تقديم مجموعة من المقترحات للنهوض بالعمل الخيري وتطويره في فلسطين الداخل بما يزيد من الآثار الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني من خلال المشروعات الصغيرة.

الدراسات السابقة :

لم يقع الباحث على دراسة تتحدث عن الآثار الاقتصادية للعمل الخيري في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م، لكنه عثر على بعض الدراسات التي تحدثت عن العمل الخيري بشكل عام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، نحو:

١. سليمان أبو صبحا وتوفيق سلمان عبوي ،دراسة اقتصاديات العمل الاجتماعي، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، عمان- الأردن، ١٩٨٨م .

وقد قدمت هذه الدراسة تصوراً تحليلياً شاملاً لاقتصاديات المؤسسات التطوعية بشكل خاص ومؤسسات العمل الاجتماعي والخيري بشكل عام في الأردن، وذلك من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية عن أنشطة هذه المؤسسات إذ عرّفت على واقع العمل الاجتماعي والتطوعي وتحليل اقتصادياته على جميع المستويات، وبيّنت الآثار الاقتصادية لنفقات العمل الخيري .

٢. عبد الحميد براهيمي ، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت-لبنان، ١٩٩٧م .

استعرض هذا الكتاب مفهوم الاقتصاد الإسلامي عند كبار المفكرين من المسلمين، وتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للصدقات وما لها من أثار على التنمية الاقتصادية وعلى الاقتصاد ككل، كما تناولت هذه الدراسة معنى التنمية الاقتصادية ومفهومها، والعناصر الإستراتيجية للتنمية في الاقتصاد الإسلامي، وبيّن أيضاً أثر التنمية في محاربة الفقر .

٣. مسفر بن عتيق الدوسري ، مدخل إلى اقتصاديات العمل الخيري ، منشورات مركز التميز للمنظمات الحكومية، عدد ٢٦، عمان-الأردن ، ٢٠٠٢م [1].

عرضت هذه الدراسة إلى التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وإلى التأثير المتوقع للتغيرات في الاقتصاد العالمي على التبرعات، وتناولت أيضاً كيفية تحقيق الرشد الاقتصادي في عمل المؤسسات والجمعيات الخيرية وإلى متطلبات زيادة موارد أعمال البر.

---

[1] شبكة الانترنت : http://www.ngoce.org/altfunds.htm ،
استرجع بتاريخ ٢-٢-٢٠٠٨م.

٤. مركز الدراسات المعاصرة، المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني–، أم الفحم– فلسطين الداخل، ٢٠٠٦م.

تحدّث هذا الكتاب عن كافة أوضاع المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، سواءً الوضع الاجتماعي أو السكني أو التعليمي، وعرض إلى وضع مؤسسات المجتمع المدني (العمل الأهلي) في الداخل الفلسطيني ودوره في مشروعه الإحيائي الساعي لتحقيق وجوده، كما تناول مجال عمل الجمعيات والمؤسسات في الداخل الفلسطيني وتأثيراته على المجتمع من كافة النواحي.

٥. محمد بني عيسى، العمل التطوعي وآثاره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد–الأردن، ٢٠٠٦م .

تناولت هذه الدراسة دور العمل التطوعي في التنمية الاقتصادية وما له من آثار اقتصادية من خلال دوره في زيادة الإنتاج ، وفي إعادة توزيع الدخل، وأثره في الاستهلاك والاستثمار والصحة، وبيّنت الدراسة أيضاً دور العمل التطوعي في الدعوة إلى الالتزام بالمنهج الشرعي والاعتماد عليه كمنهج تنموي يتلاءم مع المجتمعات الإسلامية، كما وتناولت الدراسة نموذجين إسلاميين للمؤسسات الخيرية والتطوعية في الأردن والكويت، وبيّنت الآثار الاقتصادية والتنموية المترتبة على تلك النشاطات المختلفة .

٦. أحمد إبراهيم ملاوي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، دراسة قدمت في مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي ٢٠–٢٢يناير ٢٠٠٨م.

وقد تناولت هذه الدراسة خلفية نظرية عن قطاع المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية الشاملة، وعرضت إلى أهم المعوقات والتحديات التي تواجه هذا القطاع مع تقديم بعض الاقتراحات والحلول لهذه العقبات .

وبعد اطلاع الباحث على ما سبق من دراسات ، وجد أن :

دراسة سليمان أبو صبحا وتوفيق عبوي ركزت على الجمعيات والمؤسسات والخيرية في الأردن ولم تعرض للأعمال والأنشطة الخيرية في فلسطين سيّما فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م لم تتعرض لبعض الجوانب التنموية والآثار الاقتصادية للأعمال الخيرية ، ومع ذلك كله يمكن اعتبارها أنموذجاً لدراسة العمل الخير المؤسسي.

أما دراسة عبد الحميد براهيمي، فإنها لم تتطرق إلى أي من الجوانب التنموية والآثار الاقتصادية للأعمال والأنشطة والخيرية، بل ركزت على التنمية وأثرها في محاربة الفقر من منظور إسلامي . وهذا سيفيد الباحث عند مناقشة مفهوم العدل والعدالة الاجتماعية كأهداف للعمل الخيري المؤسسي في الداخل الفلسطيني.

أما دراسة مسفر الدوسري فلم تناقش الآثار الاقتصادية للأعمال الخيرية، مباشرة في فلسطين بعامة، بالإضافة إلى داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وإنما ركزّت على تحقيق الرشد الاقتصادي في الصدقات والتبرعات الخيرية .

أما دراسة مركز الدراسات المعاصرة فقد تناولت العمل الأهلي في فلسطين الداخل بصورة عامة وبيّنت أطره، ولكنها خلت من تناول الآثار الاقتصادية للعمل الخيري فيه.

وتناولت دراسة محمد بني عيسى دور العمل التطوعي في التنمية الاقتصادية بصورة عامة وبصورته النظرية مع العلم أن هذه الدراسة أخذت نموذجين مختلفين وركزت على واقعهما لكن لم يكن هذا جل الدراسة ، بينما هذه الدراسة التي نحن بصددها فإنها ستركز على واقع محدد ومكان وزمان محدد، هذه الدراسة هي خاصة بفلسطين الداخل وليست عامة حيث انها ستركز على الآثار الاقتصادية والتنموية للعمل الخيري في واقع فلسطين الداخل .

كذلك فإن دراسة احمد ملاوي قد ركزت على التنمية بمفهومها العام من كافة جوانبها في المؤسسات والجمعيات الخيرية، وعرضت لتجارب بعض الدول العربية في مجال مؤسسات المجتمع المدني والعمل التطوعي بشكل مقتضب سريع، ولم تعرض لآثارها الاقتصادية على المجتمع.

منهجية الدراسة :

تم اعتماد ما يلي :

أولاً: "المنهج الاستقرائي الوصفي"، وذلك باعتماد الباحث على الكتب والمراجع العلمية والبحوث والمؤتمرات المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى تجميع البيانات المنشورة حول قانون الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وكذلك بالإطلاع على التقارير السنوية والمالية وأعمال هذه الجمعيات والمؤسسات ومنجزاتها في الداخل الفلسطيني.

ثانياً:المنهج "الاستنباطي التحليلي"، القائم على ربط النتائج الاقتصادية للجمعيات والمؤسسات الخيرية بالواقع المُعاش في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وذلك من خلال عرض ما تقوم به هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية من أنشطة متنوعة وتحليلها.

ثالثاً: اعتمد الباحث على البيانات الثانوية المستخلصة من الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تم الحصول عليها على النحو التالي:

أ. إجراء مقابلات مع بعض الشخصيات ذات العلاقة بالعمل الخيري والأهلي في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م، للتعرف إلى وجهات نظرهم في الأسلوب الذي تعتمده المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية في عملها، والأسلوب الأمثل حسب رأيهم لاستغلال أموال التبرعات لتحسين الأوضاع الاقتصادية عبر مشاريع مقترحة مناسبة، وجاءت المقابلات كذلك لتحديد أهداف ومجالات العمل الخيري والأهلي وتقصي معوقاته وعقباته، وكذلك لمعرفة مصادر تمويله والفئات المستفيدة منه.

ب. تصميم استبانة مؤلفة من خمسة أقسام ،خصص القسم الأول للمعلومات العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ،أما القسم الثاني فقد خصص لجمع بيانات تتعلق بدرجة المعوقات القانونية والتنفيذية، والرقابية التي تواجهها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وقد خصص القسم الثالث لجمع بيانات تتعلق بالمعوقات الإدارية والمالية التي تواجهها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وقد خصص القسم الرابع لمصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م، أما القسم الخامس فكان عبارة عن سؤال مفتوح موجّه للجمعيات والمؤسسات المستجوبة، لإضافة بعض الاقتراحات والحلول الممكنة لتلك المعوقات والعقبات.

مجتمع وعينة الدراسة :

شملت الدراسة الميدانية على عيّنات من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، حيث بلغ مجموع الجمعيات والمؤسسات الخيرية العربية حتى عام ٢٠٠٧م إلى ما يقارب (١٣٠٠) جمعية ومؤسسة ، وتم اختيار عينة الجمعيات والمؤسسات من مناطق مختلفة مقسمة إلى أربع مناطق جغرافية وهي: الجليل والمثلث والنقب، والمدن الساحلية، حيث وُزعت الإستبانة على (٥٠) جمعية ومؤسسة خيرية وأهلية،وقد تم تعبئة (٤٨) استبانة .

أسلوب تحليل البيانات:

بعد تجهيز البيانات تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ثم عرضها بالشكل المناسب الذي يُسهل الفهم والاستخدام ، وقد تم اختيار العينة العشوائية من خلال استخدام برنامج (MINITAB) حيث تم بموجب هذا البرنامج اختيار عينة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية لتعبئة نموذج الاستبانة.

خطة الدراسة :

قامت هذه الدراسة بتوصيف واقع العمل الخيري لدى الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م والوقوف على آثاره الاقتصادية مع بيان مقترح لتطوير هذا العمل. ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من تقديم عجالة تبيّن الإطار النظري الإسلامي للعمل الخيري وصولاً للمسار الرئيس لهذه الدراسة وهو العمل الخيري في الداخل الفلسطيني وبيان آثاره الاقتصادية، لذا جاءت الدراسة في أربعة فصول، وقسّمت الفصول إلى مباحث، على النحو التالي :

المقدمة

الفصل الأول: العمل الخيري: مشروعيته وأهميته في الإسلام.

المبحث الأول: مفهوم العمل الخيري.

المبحث الثاني: مشروعية العمل الخيري وأهميته في الإسلام.

المبحث الثالث: حوافز العمل الخيري وشروطه، ومدى الحاجة إليه.

الفصل الثاني: العمل الخيري: أهميته، ومجالاته، ومصادر دعمه، والمعوقات التي تواجهه داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.

المبحث الأول: العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م أهميته، ومجالاته، ومصادر دعمه.

المبحث الثاني: المعوقات والعقبات التي تواجه العمل الخيري داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، والحلول البديلة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات والجمعيات الخيرية وآثارها الاقتصادية على مجتمع فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م.

المبحث الأول: العمل الخيري الإغاثي والتثقيفي.

المبحث الثاني: العمل الخيري الاقتصادي والتنموي.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للعمل الخيري

الفصل الرابع: آفاق تطوير العمل الخيري في فلسطين داخل عام ١٩٤٨م.

المبحث الأول: تطوير عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية في تمويل المشروعات الصغيرة.

المبحث الثاني: مدى إسهام الجمعيات والأطر الخيرية في تمويل المشروعات الصغيرة.

الخاتمة، وتتضمن:

١. النتائج ٢. التوصيات.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل

الفصل الأول

العمل الخيري: مشروعيته وأهميته في الإسلام

تتميّز الشريعة الإسلامية بسبقها الحضاري للعمل الخيري، وتحقيق مصالح العباد والبلاد، بما ترسمه من توجيهات إلهية ، وإرشادات نبوية، تحث على فعل الخير، وتحض عليه، حيث وسّع الإسلام دائرة الأعمال والأنشطة الخيرية ليعُم النفع ويكثر الخير، فكل الأعمال التي تقدم نفعاً للإنسان أو الحيوان، انطلاقا من قيم التعاون والمساعدة والبِّر والتضحية ابتغاء مرضاة الله تعالى، هي من الأعمال الخيرية التي يُثاب فاعلها الثواب الجزيل، ويؤجر الأجر العظيم في الآخرة ،إضافة إلى السعادة والراحة النفسية في الدنيا.

وقد احتوى هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم العمل الخيري.

المبحث الثاني: مشروعية العمل الخيري وأهميته في الإسلام.

المبحث الثالث: حوافز العمل الخيري وشروطه، ومدى الحاجة إليه.

المبحث الأول

مفهوم العمل الخيري

المطلب الأول: تعريف العمل الخيري.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعمل والخير.

العمل لغة :

العَمَل: المهنة والفعل، من عمِلَ عمَلاً، والجمع أعمال، وأعمله واستعمله غيره طلب إليه العمل، واعتمَلَ عمل بنفسه وأعمل رأيه. وآلته ألعمله: العاملون بأيديهم، والعامل على الصدقة الذي يسعى في جمعها. والعامل من يعمل في مهنة أو صنعة [1] .

العمل اصطلاحاً:

العمل في الاصطلاح له تعريفات عديدة منها ما يوضح العمل بصورته العامة، ومنها ما يقيده بالمفهوم الشرعي أو الاقتصادي. ومن هذه التعريفات :

العمل كل ما يصدر من فعل أو حركة عن أي جسم كان ، فقد يصدر عن الجمادات ، والنباتات، والحيوانات أفعال وحركات مختلفة تعتبر أعمالاً[2].

أما في الاصطلاح الشرعي فقد عرف الإمام محمد بن حسن الشيباني ما يرادف هذا اللفظ في لسان الشرع، وهو الكسب بقوله : " الاكتساب في عرف اللسان هو طلب تحصيل المال بما يحل من أسباب "[3].

---

(1) ينظر: ابن منظور: محمد بن مكرّم بن علي بن احمد الأنصاري،(ت٧١١هـ)، *لسان العرب*، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، دار صادر، بيروت - لبنان، مادة عمل، باب اللام،ج١١ ص٤٧٤-٤٧٥.الفيروز ابادي: محمد بن يعقوب، (ت٨١٧هـ)، *القاموس المحيط* ، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان،مادة عمل، ص١٣٣٩. إبراهيم مصطفى وآخرون، *المعجم الوسيط* ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ، باب العين، ج٢ ص٦٣٤.

(2) السعيد، د. صادق مهدي، *العمل والضمان الاجتماعي في الإسلام*، الطبعة الثانية ١٩٧٦هـ، مطبعة المعارف، بغداد - العراق، ص٦.

(3) الشيباني: الإمام محمد بن الحسن ، *الكسب*، تحقيق : د. سهيل زكار، الطبعة الأولى ،١٤٤٠هـ - ١٩٨٠م، دمشق - سوريا، ص٣٢.

والعمل في المفهوم الاقتصادي: هو الجهد الإرادي الذي يبذله الإنسان مستهدفاً إنتاج السلع والخدمات[١]، أو هو كل مجهود يبذله الإنسان لتحصيل منفعة[٢].

مما تقدم يتبين أن العمل بمفهومه الشرعي والاقتصادي يشمل كل جهد يقوم به الإنسان مقابل أجرة أو بدون أجرة، سواء كان هذا الجهد عضلياً جسمياً أو فكرياً ذهنياً أم مركباً منهما مما يعود عليه أو على غيره بالنفع والفائدة، إلا أن المعنى الشرعي يقيد هذا المفهوم بأن يكون العمل عملاً مشروعاً، وأن يبتغي صاحبه الأجر الأخروي، بالإضافة إلى الأجر الدنيوي.

الخير لغة :

الخيرُ : الكرم والجود والشرف ، والأصل، والطبيعة، والهيئة ، والنسبة إليه (خيريّ) ويقال: خيار المال – لكرائمه، وامرأة خيِّرة: فاضلة في الجمال والخلق . والخير ضد الشر، وجمعه : خيور وأخيار وخيار[٣].

الخير اصطلاحاً :

الخير في الاصطلاح له عدة تعريفات، منها ما يوضح الخير بمفهومه العام، ومنها ما يوضحه بمفهومه الشرعي. ومن هذه التعريفات :

الخير:"ما يرغب فيه الكل، كالعقل مثلاً، والعدل، والفضل، والشيء النافع وضده الشر".[٤]

والخير عند الفقهاء اسم تفضيل ضد الشر، وهو الحسن لذاته وهو العمل الصالح ، وإذا أطلقت كلمة الخير فيقصد بها نتائج الأفعال النافعة لصاحبها وغاياتها الحميدة[٥] ، وعلى هذا النحو وردت

---

[١] الجمال : محمد ، ***موسوعة الاقتصاد الإسلامي*** ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب المصري ، القاهرة – مصر ، ص٩٦.
[٢] مرجع سابق، ***لسان العرب*** ، مادة عمل ، باب اللام،ج١١ ص٤٧٤.
[٣] ينظر: المرجع السابق، ***لسان العرب***، مادة خير، باب الراء، ج٤ ص٢٦٤. الفيروز آبادي، ***القاموس المحيط*** ، مادة خير، ص٤٩٧. إبراهيم مصطفى وآخرون ، ***المعجم الوسيط***،باب الخاء،ج١ ص٢٦٣ . الفيومي : أحمد بن محمد بن علي المقري ، ***المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي*** ، المكتبة العلمية ، بيروت – لبنان ، ص١٨٥.
[٤] الأصفهاني : الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبو القاسم ، ***مفردات ألفاظ القرآن***، دار القلم ، دمشق – سوريا، ج١ ص٣٢٧.
[٥] ينظر: أبو جيب : سعدي أبو جيب ، ***القاموس الفقهي***، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، دار الفكر، دمشق – سوريا، ص١٢٧. الجلينر: محمد السيد، ***قضية الخير والشر في الفكر الإسلامي – أصولها النظرية – جوانبها التطبيقية –***، الطبعة الثانية ١٩٨١م ، ص٢٧.

الكلمة في القرآن الكريم مرادا بها عاقبة الفعل ونتيجته، قال تعالى:

{ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ }(1)، وقال تعالى : وقال تعالى:{وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ}(2).

مما تقدم يتبين أن الخير بمفهومه العام والشرعي يُراد به: كل ما يبعث على الرضا، والاستحسان لكماله في نوعه ولملاءمته، أو لفائدته، أو لاتفاقه مع الأوامر الإلهية. والخير من المعايير الكبرى للقيم الأخلاقية، وينصب على العمل أو الشيء في ذاته، دون أن يلحظ فيه ما يلحظ في الواجب من فكرة الإلزام(3).

الفرع الثاني: مفهوم العمل الخيري.

لم يرد مصطلح العمل الخيري بهذا التركيب في كتب الفقه ومصادر الدراسات الإسلامية التراثية ، وهذا لا يعني أن مدلول هذا المصطلح غير معروف، حيث وجد عندهم أن كل ما يحقق مصالح الناس ، ولا يخالف شرع الله فهو خير، فالقيام بالواجبات والسنن والمندوبات وحتى المباحات بنية الأجر ، والبُعد عن المحرمات كلها من الأعمال الخيرية ، التي تحقق المصلحة للفرد والجماعة ، وهناك من الألفاظ التي نسمعها في وقتنا الحاضر والتي لها صلة بالعمل الخيري كالعمل التطوعي والتبرع والبرّ والإحسان.

وقد وضع عدد من الباحثين المعاصرين تعريفات لمفهوم العمل الخيري، منها أنه:

" النفع المادي أو المعنوي الذي يقدمه الإنسان لغيره دون أن يأخذ عليه مقابلاً مادياً، ولكن ليحقق هدفا خاصاً له أكبر من المقابل المادي "(4).

أنه "العمل الذي يشمل الأعمال الإنسانية التي تؤديها الجمعيات التي تأخذ على عاتقها خدمة بعض

(1) سورة الزلزلة: آية رقم (7).
(2) سورة البقرة: آية رقم (110).
(3) حمدان: نذير، *الخير ومرادفاته*،الطبعة الأولى، 1412هـ- 1991م، دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، ص18.
(4) القرضاوي : د. يوسف، *أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية*، الطبعة الثانية 2008م، دار الشروق، القاهرة – مصر، ص21.

فئات المجتمع، أو التوجه بالخدمة الاجتماعية، نحو منحى معين في قضايا تشكل خطراً على المجتمع"[١].

كذلك عُرّف العمل الخيري بأنه العمل غير الربحي، الذي لا يقدم نظير أجر معلوم ، وهو عمل غير وظيفي ولا مهني يقوم به الأفراد من أجل تنمية مستوى معيشة الآخرين من جيرانهم، أو المجتمعات البشرية بصفة مطلقة[٢].

وجاء في تعريف آخر أن العمل الخيري هو ما يقوم به شخص، أو جمعية،أو مؤسسة، أو منظمة من أعمال تحقق المنفعة الحقيقية لجهة ما، سواء كانت هذه الجهة منتفعة ومالكة لما عساه أن يصرف لها، أو لها حق الانتفاع فقط[٣].

مما تقدم يتبين أن العمل الخيري في الإسلام هو تقديم النفع للمحتاجين إليه من الأفراد أو الجماعات، قولياً أو فعلياً ، جسدياً أو مادياً ، من غير طلب عوض ومن غير مخالفة للشرع.

إذن فمصطلح "العمل الخيري" يُستخدم للدلالة على العمل الذي يكون فيه النفع عائداً على البشرية،وله مرجعية في القرآن الكريم في قوله تعالى : { وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }[٤]، وقد تستخدم مصطلحات أخرى أحياناً لتدلل على نفس المعنى مثل : العمل التنموي، والعمل الإغاثي، والقطاع الثالث **(The Third Sector)**، والقطاع الخيري **(Philanthropic Sector)**، والقطاع التطوعي **(Voluntary Sector)**، والقطاع المعفي من الضرائب **Tax Exempted) (Sector**[٥].

---

(١) لطفي: طلعت إبراهيم، *العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة ميدانية –*، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي – الإمارات، ص١٨.

(٢) ينظر: مكتب النشر الإنمائي ، *التخطيط الاستراتيجي وأثره على الأداء في المنظمات الخيرية الإسلامية* ١ الجزء الأول، بحث منشور على شبكة الانترنت، http://dpo3.ektob.com/65879.html ،استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\١٤.

(٣) البادنجكي: حسن بن عبد الرحمن، *الزكاة وإنفاقها في المشروعات الخيرية والمصالح العامة*، إشراف: د.حمزة حمزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، دمشق– سوريا، ص٣٣٨.

(٤) سورة الحج: آية رقم (٧٧).

(٥) ينظر: خضر: محسن، *مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني من منظور تنموي* ، مجلة شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة – مصر ، ص١٢٣.السلومي : محمد بن عبد الله ، *القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب*، سلسلة دراسات وأبحاث القطاع الخيري(١) تصدر عن مجلة البيان ،الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م ، الرياض– السعودية ، ص٣٣٨.

أما المؤسسات العاملة في العمل الخيري، فهي تحمل أسماء مختلفة مثل: جمعيات أو مؤسسات خيرية أو منظمات أهلية أو منظمات غير حكومية (NGO's).

ولا بد من التمييز بين شكلين أساسيين للعمل الخيري[١]:

أ) العمل الخيري الفردي: وهو عمل وسلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة صادقة منه، استناداً إلى ما يتمسك به من مبادئ واعتبارات إنسانية، أو دينية، أو أخلاقية.

ب) العمل الخيري المؤسسي: وهو الذي تقوم به المنظمات والمؤسسات بشكل منظم، لتقديم خدماتها الخيرية والتطوعية لخدمة الغير من فئات المجتمع، ويتسم بالاستمرارية والتنظيم الهيكلي، وهو أكثر تقدما من العمل الفردي، ويخضع للأنظمة واللوائح. وتتنوع هذه المؤسسات في أشكالها وأنواعها[٢].

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالعمل الخيري.

يُعد العمل الخيري موضوعاً مُهماً من موضوعات القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد وردت عدة ألفاظ لها صلة بالعمل الخيري منها: التبرع، والتطوع، والإيثار والإحسان.

---

(١) مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ***دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير العمل التطوعي***.*إدارة خدمة المجتمع بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض نموذجا*، ورقة عمل قدمت في المؤتمر الرابع لجمعية متطوعي دولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات – الشارقة ، في الفترة ٢٣-٢٤ مارس ٢٠٠٣م ، ص٤.

(٢) العمل الخيري المؤسسي تتنوع أشكاله وأنواعه، إلا أنها تتركز في الأنواع الثلاثة التالية:

١) المؤسسة الخيرية الخاصة : وهي التي تنشأ بتخصيص مال معين، لمدة غير معينة، لعمل ذي صفة إنسانية أو علمية أو فنية ،أو لأي عمل آخر من أعمال البر والرعاية أو النفع العام دون قصد الربح المادي.

٢) الجمعية الخيرية: تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية نقدا أو عينا، والخدمات التعليمية أو الثقافية أو الصحية، مما له علاقة بالخدمات الإنسانية، دون أن يكون هدفها الحصول على الربح المادي.

٣)المؤسسة أو الجمعية الخيرية ذات النفع العام: وهي كل جمعية أو مؤسسة يقوم الأفراد بإنشائها بغية تحقيق مصلحة عامة، مثل إنشاء دار لرعاية الأحداث، أو جمعية للدفاع المدني. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ***دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير العمل التطوعي***، *ص٤*.

أولاً: التبرع.

التبرع: هو العطاء من غير سؤال أو التفضل بما لا يجب عليه غير طالب عوضاً، ويقال فعلت ذلك مُتَبَرّعاً: أي متطوعاً[1].

لم يجد الباحث كلمة "التبرع" في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية، وإنما هناك بعض الآيات القرآنية والكثير من الأحاديث النبوية التي حثت على فعل الخير وعمله.

من هذه الآيات قوله تعالى : { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }[2]، وقوله تعالى :{ وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }[3]، فمن خلال هاتين الآيتين الكريمتين نرى أن الله سبحانه وتعالى أمر المسلمين بأن يتعاونوا على البرّ والتقوى مما يجلب محبته، وفي الوقت ذاته ينهاهم عن التعاون على المعاصي التي تجلب سخطه وغضبه، ويأمرهم سبحانه بالتصدق والصدقة.

لا بد من التنويه ان ، مصطلح التبرعات من المصطلحات الدارجة في فقه المعاملات المالية، تحت مسمى عقود التبرعات.

ويلاحظ أيضاً أن عمل الخير والتبرع متقاربان ومتلازمان في المعنى والفعل، من حيث إنهما بمعنى التفضيل بما لا يجب من غير أن يكون هناك عوض مادي أو معنوي.

ثانيا: التطوع.

التطوع من الفعل طوع،وهو الانقياد،ويضاده الكره،قال تعالى:{فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا}[4]،وقوله تعالى :{ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا }[5]، وتطوّع: أي تحمّله طوعاً، ويقال طاع فلان طوعاً، أي انقاد[6]، وتطوع : أي لان وتكلف الطاعة وتنفّل أي قام بالعبادة طائعاً مختارا دون أن تكون فرضا لله[7].

---

[1] ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة برع، باب العين، ج٨ ص٨.الفيروز آبادي، *القاموس المحيط*، مادة برع، ص٩٠٧. أبو جيب، *القاموس الفقهي*، ص٣٧ .
[2] سورة المائدة: آية رقم (٢).
[3] سورة الحشر: آية رقم(٩).
[4] سورة فصلت: آية رقم (١١).
[5] سورة آل عمران: آية رقم (٨٣).
[6] ينظر:ابن منظور، *لسان العرب*، مادة طوع،باب العين، ج٨ ص٢٤٠.الأصفهاني، *مفردات ألفاظ القرآن*،ج٢ ص٤١.
[7] المرجع السابق، *القاموس الفقهي*، ص٢٣٤.

فقد عُرّف التطوع في الاصطلاح بأنه: " الجهد الإداري الذي يقوم به فرد أو جماعة من الناس طواعية واختيار لتقديم خدماتهم للجميع أو الفئات منه، دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم،سواء كان هذا الجهد مبذولاً بالنفس أو المال "[1]، كما عُرّف بأنه قيام المسلم بأعمال ونشاطات خيرية مما لا يلزمه، متبرعاً به عن نفسه.[2]

وقد وردت كلمة التطوع في القرآن الكريم في أربع آيات، أما في السنة النبوية فقد وردت كثيراً. من هذه الآيات قوله تعالى:{ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ }[3]، وفي قوله تعالى :{ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ }[4].

نلحظ أن لفظة التطوع تشمل كل أنواع البرّ والمعروف التي تُعدّ من قبيل الأعمال والأفعال الخيرية.

ثالثاً: الإيثار.

الإيثار من الفعل أثر، والذي يأتي بمعنى فَضّل وقدّم وآثَرْتُ فلاناً على نفسي من الإيثار، وقال الأصمعي آثَرْتُك إيثاراً أي فَضّلْتُك.[5]

وقد عُرّف الإيثار في الاصطلاح: أن يُقدّم ويفضل غيره على نفسه في النفع له.[6]

وقد وردت كلمة الإيثار في القرآن الكريم في قوله تعالى: {وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}.[7]

نلحظ من تعريف الإيثار أن العمل الخيري يتضمن نوعاً من الإيثار، وذلك حينما يقوم الفرد بعملٍ أو نشاط ما، دون أن يكون واجباً أو مفروضاً عليه،عندها يكون قد آثر غيره على نفسه .

---

(1) حسنين:حسين محمد،*المرشد الفني للجمعيات الخيرية*، جمعية عمّال المطابع التعاونية،١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، ص١٤١.
(2) بني عيسى: محمد، *العمل التطوعي وآثاره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي*، إشراف: د. رياض المومني ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٦م، اربد - الأردن، ص٦٠.
(3) سورة البقرة: آية رقم (١٨٤).
(4) سورة التوبة: آية رقم (٥٣).
(5) ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة أثر، باب الراء، ج٤ ص٥.
(6) قلعة جي: محمد رواس ،آخرون، *معجم لغة الفقهاء - عربي،إنكليزي،فرنسي*-،الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، دار النفائس، بيروت- لبنان ، ص٧٨.
(7) سورة الحشر: آية رقم (٩).

رابعاً: الإحسان.

الإحسان من مادة حسن، فالإحْسانُ ضدُّ الإساءة، ورجل مُحْسِن ومِحسان، والإحسانَ يكون لنفسِ الإنسان ولغيره، تقول أحْسَنْتُ إلى نفسي والإنعامُ لا يكون إلا لغير، والإحسان فوق العدل، وذلك لأن العدل: أن يعطي ما عليه ويأخذ ما له ، والإحسان : أن يعطي أكثر مما عليه، ويأخذ أقل مما له[1].

وكلمة الإحسان ذكرت في القرآن الكريم بمعناها اللغوي، وهو الزيادة عن الواجب والتفضل بما ليس واجباً، ومن ذلك قوله تعالى : { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى }[2]، وقوله تعالى في آية أخرى : { وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ }[3].

ويُلاحظ من تعريف الإحسان، علاقته الواضحة مع العمل الخيري، حيث أنهما زيادة على الواجب، والعمل بشتى أنواع البرّ والمعروف غير الواجبة، هو زيادة على الواجب.

في ضوء ذلك، يتبين أن للعمل الخيري ألفاظاً مقاربة له، تحمل في داخلها كل معاني العمل الخيري وكل أنواع البرّ ،والمعروف، والخير، وتقديم المساعدة للآخرين، والتي تأتي مرتبتها بعد الواجبات، وأن صاحب هذه الأعمال لا ينتظر الجزاء المادي أو الدنيوي وإنما ينتظر الجزاء من رب العالمين وخالق الأرض والسماوات.

---
[1] ينظر:ابن منظور، *لسان العرب*، مادة حسن، باب النون، ج١٣ ص١١٤.وكذلك أبو جيب، *القاموس الفقهي*، ص٨٩.
[2] سورة النحل: آية رقم (٩٠).
[3] سورة البقرة: آية رقم (١٩٥).

المبحث الثاني

مشروعية العمل الخيري وأهميته في الإسلام

المطلب الأول: مشروعية العمل الخيري.

ورد الكثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تركز على عمل الخير وفعله، حيث جاءت الدلالة على العمل الخيري في القرآن الكريم والسنة المطهرة بصيغ شتى، بعضها أمر به أو ترغيب فيه، وبعضها مدح لفاعله، وبعضها ثنيٌ على عمل الخير في ذاته، أو على الدعوة إليه، أو التعاون عليه .

فالعمل الخيري إذن خُلق من أخلاق القرآن الكريم وفضيلة من الفضائل التي دعا إليها الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم –.

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم

القرآن الكريم يحفل بالكثير من الآيات التي تدل على مشروعية العمل الخيري، والحث عليها وبيان فضلها ، وفيما يلي أهم تلك الأدلة :

١) قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}[١].

يقول المفسرون في تفسير هذه الآية الكريمة: إن الله تعالى بدأ بأمر المؤمنين بالركوع والسجود وهما ركنا الصلاة البارزان، ثم يختم الآية بفعل الخير وعمل الخير عامة، بإسداء الخير إلى الناس من بر وصلة وإحسان وسائر مكارم الأخلاق، لكي يحققوا السعادة في الدنيا والآخرة[٢].

---

[١] سورة الحج: آية رقم (٧٧).

[٢] ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد (ت١٣٩٣هـ)، *التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور*، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ج١٧ ص٢٤٩. قطب: سيد، *في ظلال القرآن*، الطبعة الشرعية العاشرة، ١٩٨١م، دار الشروق، القاهرة – مصر، ج١٧ ص٢٤٤٥.

٢) قوله تعالى : {وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }[1]، وقوله جلّ في علاه : { وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ}[2].

" فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ " في الآية الأولى: أي بادروا في تسابق فعل الخير والطاعات والإكثار منها، وفي هذه الآية أيضاً حث على المبادرة إلى الأولوية والأفضلية[3]، وكذلك المقصود " وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ " في الآية الثانية عند المفسرين : أي يرغبون ويبادرون ويسارعون إلى عمل الخير خشية أن يفوتهم ذلك العمل قبل معاجلتهم مناياهم[4].

٣) قوله تعالى : { لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا }[5].

هذه الآية خاصة في بيان علاقة صلاح النية بالعمل الخيري. كما أن في هذه الآية الكريمة "الصدقة " تشمل الواجبة والمستحبة، و" المعروف " هو كل ما أمر الله به أو ندب إليه من أعمال البرّ والخير، " أو إصلاح بين الناس " هو الإصلاح بين المتباينين أو المختصمين ، بما أباح الله الإصلاح بينهما ليتراجعا إلى ما فيه الألفة واجتماع الكلمة[6].

فالعمل الخيري لا تخرج أبعاده وأنشطته وبرامجه عن هذه المجالات الثلاثة.

٤) قوله جلّ ثناؤه: { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ }[7].

---

(١) سورة البقرة: آية رقم (١٤٨).
(٢) سورة آل عمران: آية رقم (١١٤).
(٣) الخازن: علاء الدين علي بن محمد البغدادي، *تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل*، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ج١ ص١٢٣. ابن عاشور، *التحرير والتنوير*، ج٢ ص٤٣.
(٤) ينظر: الطبري، *جامع البيان في تأويل القرآن*، ج٧ ص١٣٠. الخازن، *تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل*، ج١ ص٤٠٧. ابن عاشور، *التحرير والتنوير*، ج٣ ص١٩٦.
(٥) سورة النساء: آية رقم (١١٤).
(٦) ينظر: الطبري: محمد بن جرير، (ت٣١٠هـ)، *جامع البيان في تأويل القرآن*، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة، ج٩ ص٢٠١.
(٧) سورة المائدة: آية رقم (٢).

يقول المفسرون لهذه الآية الكريمة: إن الله يأمر عباده المؤمنين بالمعاونة على فعل الخيرات وبما أمر الله به وهو البرّ، وترك المنكرات والظلم وهو التقوى.[1]

ثانياً : الأدلة من السنة النبوية

بيّنت السنة الشريفة ووضّحت مجالات العمل الخيري، وحثت على الأعمال الخيرية والصدقة، ومن هذه الأحاديث:

١) عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري قال: قال النبي – صلى الله عليه وسلم – : « **على كل مسلم صدقة** » . قالوا: فإن لم يجد قال:« **فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق** » قالوا : فإن لم يستطع أو لم يفعل قال :« **فيعين ذا الحاجة الملهوف** »، قالوا: فإن لم يفعل قال: « **فيأمر بالخير** » ،أو قال:« **بالمعروف** »، قالوا: فإن لم يفعل قال :« **فيمسك عن الشر، فإنه له صدقة** ».[2]

يُلاحظ من هذا الحديث النبوي الشريف أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– أراد تربية المؤمن على عمل الخير، إذ أن صور الخير عديدة : كالتصدق على المحتاجين، ومساعدة الضعفاء وإغاثة الملهوفين وغيرها من صور عمل الخير.

٢) عن أبي هريرة – رضي الله عنه– عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: « **من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه** »[3]

---

(١) ينظر: ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل عمر، (ت٧٧٤هـ)، *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق سامي بن محمد سلامة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، دار طيبة للنشر والتوزيع، ج٢ ص١٢. الخازن، *تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل*، ج٢ص٦.الطبري، *جامع البيان في تأويل القرآن*، ج٩ ص٤٩٠.

(٢) أخرجه البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي،(ت٢٥٦هـ)، *الجامع الصحيح المختصر* ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت – لبنان ، ، كتاب الأدب، باب كل معروف صدقة، ج٥ ص٢٢٤١، حديث رقم (٥٦٧٦).

(٣) أخرجه أبو داوود : سليمان بن الأشعث السجستاني،(ت٢٧٥هـ) ، *سنن أبي داود* ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت – لبنان، كتاب الأدب، باب في المعونة للمسلم، ج٢ ص٧٠٤، حديث رقم(٤٩٤٦).صححه الألباني:محمد ناصر الدين،(ت١٤٢٠هـ)، *صحيح وضعيف سنن أبي داود*،المكتبة الشاملة،الإصدار الثاني،ج١٠ ص٤٤٦.

يتضح من خلال هذا الحديث النبوي الشريف الحث على مجموعة الأمور النافعة للفرد ولمجتمعه، والتي تدخل في مجال العمل الخيري كتقديم المسلم العون والمساعدة لأخيه المسلم ابتغاء وجه الله.

٣) عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– : **« كل سُلامَى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس ، يعدل بين الاثنين صدقة ، ويُعين الرجل على دابته ، فيحمل عليها ، أو يرفع عليها متاعه صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة يخطوها إلى الصلاة صدقة ، ويميط الأذى عن الطريق صدقة »**.(١)

يُحفز ويُرغّب ويحث هذا الحديث على عمل الخير، ويربي المسلمين على أن يكونوا مميزين في أعمالهم بين الأمم،وذلك يحثّهم على أفعال خيّرة تخدم المجتمع، وعدم الاستهانة بالعمل القليل حتى الكلمة الطيبة التي تعتبر عملا قليلا،تُعد صدقة وعملا خيريا.

٤) عن أبي هريرة أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال:**« إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة:إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»**.(٢)

في هذا الحديث ترغيب في عمل الخير وتأسيس للخير والدعوة إلى الخير، وأن عمل الخير وثوابه دائم غير منقطع لا في الدنيا ولا في الآخرة ، حيث يود الكثير من الناس أن تستمر أعمال الخير التي يقومون بها، حتى بعد مغادرتهم لهذه الدنيا الفانية، ومن أفضل الأعمال وأحبها إلى الله الصدقة الجارية ،التي تتمثل في الوقف الخيري، والتي حثّ عليها الحديث الشريف ورغّب بها.

---

(١) متفق عليه : أخرجه البخاري، *الجامع الصحيح المختصر* ، ج٣ ص١٠٩٠، حديث رقم (٢٨٢٧).وأخرجه مسلم : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، (ت٢٦١هـ)،*الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم* ، دار الجليل ودار الأفاق الجديدة، بيروت – لبنان ، كتاب الزكاة ،باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، ج٣ ص٨٣، حديث رقم (٢٣٨٢).

(٢) أخرجه مسلم، *صحيح مسلم*، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان بعد وفاته، ج٥ ص٧٣، حديث رقم (٤٣١٠).

من خلال استقرائنا لما سبق من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، والتي هي نموج لآيات وأحاديث كثيرة، نستطيع القول بأن الإسلام حثّ الفرد المسلم على الأعمال الخيرية، وأعطى لمفهوم الخير حيّزاً كبيراً في حياة الفرد، وضرب أمثلة كثيرة على الأعمال والأنشطة الخيرية على أنها من الصدقات التي يتصدّق بها المسلم على نفسه، فتقديم الصدقات إلى المعوزين والمحتاجين، وإماطة الأذى عن الطريق، وإعانة الضعيف وإغاثة المستغيث، وتفريج المكروب، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحتى الكلمة الطيبة والابتسامة في وجه المسلم، كلها من أبواب الخير وأعمال الخير.

المطلب الثاني: أهمية العمل الخيري في الإسلام.

جاءت الشريعة الإسلامية الغراء ببيان أهمية العمل الخيري وبيان صوره، حيث أفرد علماء الإسلام وفقهاؤه الأفذاذ أبواباً في كتب الفقه، تبيّن الأحكام التفصيلية الكثيرة للأعمال الخيرية لأهميتها، فأفردوا باباً في بيان:

أحكام الكفالة[1]، وأحكام الوكالة [2]، وأحكام الوديعة[3]، وأحكام الهبة[4]، وأحكام الوصية[5]، وغيرها من الأحكام التي أفردوا لها أبواباً في كتبهم وذلك لأهمية هذا العمل في الإسلام .

والمتتبع للتاريخ الإسلامي يلاحظ أهمية العمل الخيري، وذلك من خلال أثر الأعمال والأنشطة الخيرية في الحياة العامة للمجتمع الإسلامي الأول، الذي لم ينهض بدوره الحضاري إلا بفضل الأعمال الخيرية التي كان يبذلها أفراد المجتمع. فمثلاً كان من غير الممكن أن يحرز المجتمع

---

(1) الكفالة هي: ضم ذمة الكفيل إلى الأصيل في المطالبة بالحق، وهي على أنواع منها: كفالة بالنفس، وكفالة بالمال وغيرها. قلعة جي، ***معجم لغة الفقهاء*** ،ص٣٥٠.

(2) الوكالة هي: إقامة الشخص غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم.قلعة جي، ***معجم لغة الفقهاء*** ،ص٤٨٠.

(3) الوديعة هي: المال المتروك عند الغير قصداً للحفظ بغير أجر. المرجع السابق، ***معجم لغة الفقهاء***، ص٤٧٢.

(4) العطية هي: ما يُعطى بغير عوض هبة كان أو صدقة أو هدية. المرجع السابق، ***معجم لغة الفقهاء*** ص٢٨٥.

(5) الوصية هي: تمليك للغير مضاف لما بعد الموت. المرجع السابق، ***معجم لغة الفقهاء***، ص٤٧٥.

الإسلامي عبر التاريخ ذلكم التقدم المذهل لولا وجود الوقف الخيري، على كافة الأصعدة والمستويات[1] (كالتعليم والصحة والبنيات التحتية).

وتتعدد أهمية العمل الخيري في حياة كل من الفرد والمجتمع المسلم، في جوانب كثيرة من أهمها الآتي:

١) أنه امتثال لأمر الله تعالى في التعاون على البرّ والتقوى والسعي إلى إعانة المحتاجين الذي أمر الله به في أكثر من آية وحديث[2]، وأنه ميدان خصب للسعادة في الدنيا والأجور العالية في الآخرة.

٢) أنه سبب سعادة المجتمع، واستقرار أركانه، وتكاتف سكانه، ففيه حل للمشكلات والمعضلات التي قد يمر بها بعض أفراد المجتمع، وفيه تقوية الأواصر وتبادل الحب والدعاء بدل نشر الكراهية والعداء، وفيه التكاتف والتراحم بدل التباعد والتنافر، وفيه أيضاً إتاحة الفرصة للغني حتى يستمر عمله الخيري ولا ينقطع بموته.[3]

٣) من آثاره تحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي لدى أفراد المجتمع، ويعود على الفقراء بفوائد مالية تتمثل فيما تقدمه المشاريع الخيرية لهم من خدمات ترفع من مستواهم المعيشي،وتساعد في حل مشاكلهم، وتغنيهم عن المسألة، وذلك من مقاصد الشريعة الإسلامية[4]، مع تجسيد مبدأ التكاتف والتكافل الاجتماعي فيما بينهم .

---

(١) العيدوني: وداد، *العمل الخيري النسوي الواقع وآفاق التطوير*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م، ص٧.

(٢) المصلح: عبد الله، *القواعد الفقهية والأصولية ذات الصلة بالعمل الخيري وتطبيقاتها*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م، ص٤.

(٣) لا ينقطع عمل الخير حتى بعد وفاة فاعله، وذلك لقوله – صلى الله عليه وسلم-: « إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»' سبق تخريجه.

(٤) مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، *دور الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في مجالات الإغاثة والمساعدات الإنسانية*، ورقة عمل مقدمة لندوة "جهود المملكة العربية السعودية في مجالات الإغاثة والمساعدات الإنسانية"، جمعية الهلال الأحمر السعودي، من ١١-١٣ مايو ١٩٩٩م، ص٦.

المطلب الثالث: صور ونماذج من العمل الخيري في صدر الإسلام.

لاشك أن العمل الخيري قديم قدم الإنسان نفسه، ولكنه أخذ العديد من الصور والكثير من الأشكال والطرق التي يؤديها، وكان للعرب باع طويل في هذا المجال فرغم الصراعات والحروب الطاحنة،التي كانت سائدة بين القبائل إلا أن الشهامة والشجاعة في إنقاذ المصاب وإغاثة الملهوف والأخذ بيد الضعيف كانت من الصفات النبيلة التي يتمتع بها العرب في ذاك الزمان، حتى جاء الإسلام ليؤكد على هذه المعاني ويعلي من شأنها وغدا التعاون والتكافل سمة تتمتع بها الشعوب العربية والإسلامية في كل مكان. وإليك بعض النماذج الاسلامية في عمل الخير في صدر الإسلام:

١- عن جابر- رضي الله عنه-: أن رجلا أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فأعطاه، ثم سأله آخر فأعطاه، ثم أتاه آخر فسأله فوعده، ثم أتاه آخر فسأله فوعده، فقام عمر بن الخطاب فقال: يا رسول الله سئلت فأعطيت، ثم سئلت فأعطيت، ثم سئلت فوعدت، ثم سئلت فوعدت. فكأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كرهها فقام عبد الله بن حذافة السهمي فقال: أنفق يا رسول الله ولا تخف من ذي العرش إقتارا. فقال: «**بذلك أمرت**» [1] .

٢- عن أم بكر بنت المسور قالت:أن عبد الرحمن بن عوف باع أرضا له من عثمان بن عفان بأربعين ألف دينار، فقسمها في فقراء بني زهرة وفي ذوي الحاجة من الناس، وفي أمهات المؤمنين، قالت المسور: فدخلت على عائشة بنصيبها من ذلك. فقالت: من أرسل بهذا؟

[1] الطبري: ابن جرير الطبري ، *مسند عمر*، ج١ ص٨٩ . والحديث إسناده صحيح .

قلت: عبد الرحمن بن عوف. فقالت: إن رسول الله صلى اله عليه وسلم قال: «**لا يحسن عليكم بعدي إلا الصابرون**» سقى الله ابن عوف من سلسبيل الجنة[1].

٣- عن ابي مسعود - رضي الله عنه- قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة، فأصاب الناس جَهد حتى رأيت الكآبة في وجوه المسلمين، والفرح في وجوه المنافقين، فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**والله لا تغيب الشمس حتى يأتيكم الله برزق**». فعلم عثمان أن الله ورسوله سيصدقان، فاشترى عثمان أربع عشرة راحلة بما عليها من الطعام، فوجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم منها بتسعة فلما رأى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال: « **ما هذا؟**». قالوا: أهدى إليك عثمان. قال: فعرف الفرح في وجوه المسلمين والكآبة في وجوه المنافقين، ورأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- قد رفع يديه حتى رئي بياض إبطيه، يدعو لعثمان دعاء ما سمعته دعا لأحد قبله ولا بعده:«**اللهم أعط عثمان اللهم افعل لعثمان**»[2]

٤-عن ابي هريرة - رضي الله عنه- قال: كان خير الناس للمساكين جعفر بن ابي طالب- رضي الله عنه-، كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته، حتى إنه ليُخرج إلينا العُكّة ليس فيها شيء، فنلعق ما فيها[3].

٥-عن عائشة - رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: «**أسرعكن لحاقاً بي أطولكن يداً**». قالت: فكن يتطاولن أيتهن أطولهن يدا، قالت: فكانت أطولهن يداً زينب بنت جحش لأنها كانت تعمل بيدها وتصدّق[4].

---

(١) الألباني ، محمد ناصر ، *السلسلة الصحيحة*، ج٧ ص٩٤٠.
(٢) الهيثمي: حسن الهيثمي، *مجمع الزوائد* ، ج٩ ص٩٨. إسناده حسن .
(٣) ابن سعد، *الطبقات الكبرى*، ج٤ ص٤١، دار صادر، بيروت، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.
(٤) رواه مسلم ، *صحيح مسلم* ، كتاب فضائل الصحابة، حديث رقم (٢٤٥٢).

المبحث الثالث

حوافز العمل الخيري وشروطه، ومدى الحاجة إليه

المطلب الأول: حوافز العمل الخيري.

تعريف الحوافز في اللغة والاصطلاح :

الحوافز لغة : من الحفز وهو حثّك الشيء من خلفه سوقا ، وحفزه أي دفعه من خلفه، واحتفز في مشيته احتث واجتهد.[1]

الحوافز اصطلاحاً: عُرفت الحوافز بأنها: " عبارة عن تلك العوامل أو العناصر التي تشبع النقص في حاجات الأفراد، والتي عن طريق إشباعها تتولد الرغبة لدى الفرد في بذل المزيد من الجهد لتحسين مستوى الأداء والإنتاج في مجال عمله ".[2]

وإن من فضل الله على الإنسان أن أوجد دوافع وحوافز على العمل بشكل عام، والعمل الخيري بشكل خاص، ليُقبل الإنسان على العمل بصورة تلقائية فطرية ، فالإنسان بطبيعته عبارة عن مجموعة من الحاجات الروحية والنفسية والفسيولوجية ، وإن الحوافز سواء كانت مادية أو معنوية خير وسيلة لدفع العامل بشكل عام، وفاعل الخير بشكل خاص، إلى زيادة عمله وإتقانه، مما يوفر لفاعل الخير راحة نفسية وبدنية، بالإضافة إلى أن هذه الحوافز تعمل على تحسين العمل الخيري وتطويره ونجاحه .

وقد قسّم الباحث حوافز العمل الخيري على قسمين رئيسين هما:

١) حوافز دنيوية.   ٢) حوافز أخروية.

---

(١) ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة حفز، باب الزاي، ج٥ ص٣٣٧. وكذلك الفيروز آبادي، *القاموس المحيط*، مادة حفز، ص٦٥٤.

(٢) الابراهيم: د.محمد عقله، *حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية*، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان - الأردن، ص١٤.

الفرع الأول: الحوافز الدنيوية:

هي التي يلمسها المسلم في حياته العملية في الدنيا، وتنقسم على قسمين:

الحافز المادي والحافز المعنوي.

الحافز المادي:

هو الحافز ذو الطابع المالي أو الاقتصادي، ويتمثل فيما يحصل عليه العاملون من مزايا وحقوق تحمل هذا الطابع كالرواتب والعلاوات والأجور وغيرها[١]، ويُعّد الحافز المادي من أهم الحوافز في عصرنا الحاضر. ويشتمل الحافز المادي على:

أ) المكافآت: المكافأة تُمنح لمن يقوم بأداء العمل بشكل مميز ومتقن، أو لمن يبذل جهوداً غير عادية[٢]. فالذي يزيد من جهد فاعل وعامل الخير ويشجعه على الاستمرار في عمل الخير، هو حصوله على المكافأة، وكذا المؤسسة والجمعية الخيرية، ومن هذه المكافآت مثلا: الرحلات الخارجية، وذلك لقوله- صلى الله عليه وسلم-:«...**ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوا به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه** ».[٣]

ب) الأجور:الأجر هو الثواب والمكافأة عوض العمل[٤]. ويُعد الأجر ركناً مهماً في أي نظام للحوافز،وذلك لما له من أهمية في إشباع الحاجات ككل، فالمؤسسة والجمعية الخيرية يكون لديها الحوافز الكثيرة ومنها الأجور لموظفيها والعاملين لديها ، حيث أن الأجر يدفع العامل والموظف إلى زيادة انتمائه للمؤسسة أو الجمعية من جهة، ويشجع الآخرين على الإقبال على الأعمال والأنشطة الخيرية من جهة أخرى.

---

[١] عقلة، ***حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية***، ص٢٩.

[٢] لافي : إحسان محمد علي، ***العمل التطوعي من منظور التربية الإسلامية***، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة اليرموك،٢٠٠٣م، اربد- الأردن، ص٨٧.

[٣] أبو داوود، ***سنن أبي داوود***، كتاب الزكاة ،باب عطية من سأل الله عز وجل ، ج١ ص٥٢٤، حديث رقم (١٦٧٢). صححه الألباني، ***صحيح وضعيف سنن أبي داود***، ج٤ص١٧٢.

[٤] أبو جيب، ***معجم لغة الفقهاء***، ص٢١.

أما الحافز المعنوي :

فهو الذي يُرضي الحاجات الذاتية والحاجات الاجتماعية، ويزيد من تماسك العاملين وشدهم نحو العمل[1].ويشمل الحافز المعنوي على:

أ) الذكر الحسن:الإنسان حينما يعمل عملاً حسناً، فإنه ينتظر كلمة شكر وثناء ومديح من الناس المهمين في حياته، ليشعر أنهم يقدرون جهده، ويستحسنون عمله، فعامل الخير يقوم بالأعمال والأنشطة الخيرية، لينال الذكر الحسن في الدنيا والآخرة، وليحصل على تقدير بني البشر واحترامهم[2]، وفي ذلك قال تعالى : { وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ }.[3]

ب) الترقيات :كل فرد في مجتمعه، يسعى بكل جدارة إلى التقدم نحو الأفضل والأحسن، ولا يُحب أن يبقى كما هو، والترقية تحقق له طموحه وآماله.

والترقية لا توفر لعامل الخير مستوى مادياً أعلى فقط، وإنما تُشبع لديه قدراً كبيراً من الحاجات المعنوية، كالتقدير والاحترام، إذ يشعر عامل الخير عند ترقيته بالقيمة الذاتية لقدراته بالنسبة للآخرين، ويُقبل على الأعمال الخيرية بكل جد ونشاط وهذا يقود إلى حسن الأداء في العمل.[4]

ج) لوحات الشرف وشهادات التقدير: وذلك بأن تُعرض أسماء العاملين المتميزين في المؤسسة والجمعية الخيرية على لوحات الشرف وأن يُعطى العاملون المتميزون شهادات تقدير، تقديراً لجهودهم في رفع مستوى الجمعية والمؤسسة في العمل والنشاطات الخيرية ، إذ أن مثل هذه اللوحات والشهادات ينظر إليها ويشاهدها الناس، الأمر الذي يحفز الآخرين بالإقتداء بهم والإقبال

---

(1) لافي، *العمل التطوعي من منظور التربية الإسلامية*، ص٨٨.
(2) المرجع نفسه، *العمل التطوعي من منظور التربية الإسلامية*، ص٨٩.
(3) سورة التوبة: آية رقم(١٠٥).
(4) المرجع السابق، *العمل التطوعي من منظور التربية الإسلامية*، ص٩٠.

على الأعمال والأنشطة الخيرية، وتشجع العاملين في سلك الخير على الاستمرار في العمل الخيري.

فكل ما ذكر آنفاً جيد ودافع نحو العمل، بشريطة أن لا يكون هذا هو القصد أو الهدف، بمعنى ان تكون هذه الحوافز غير مقصودة ابتداءً، فإن حصلت، ولا بد من حصولها، بأنها تكون دافعاً نحو الأفضل.

الفرع الثاني: الحوافز الأخروية:

وهي التي تجعل المسلم يشعر بأنه يؤدي عملاً خدمة لدينه . ومن هذه الحوافز :

أ) نيل رضا الله ورضا رسول الله : السعادة الحقيقية للإنسان هي نيله رضا الله سبحانه، ورضا رسوله الكريم – صلى الله عليه وسلم– وهذه السعادة لا ينالها أي إنسان ولا يحصل عليها إلا بإتباع أوامر الله وأوامر رسوله والابتعاد عما يغضبهما، لقوله تعالى : {وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا }[١]، فإذا أطاع المسلم ربه ورسوله الكريم؛ نال محبتهما، ومن ثم ينعكس ذلك عليه في الدنيا والآخرة ففي الدنيا: يُيسر الله أمره، ويبارك الله في عمره،ويُلقي في قلوب الناس محبته، وأما في الآخرة: فإنه سينال الدرجات العُلى في الجنة، ونعيم الخلد في الآخرة، لقوله تعالى : { فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ∃ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ∃ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى }[٢].

ب) الأجر والثواب ومغفرة الذنوب: يسعى إلى الأجر والثواب ومغفرة الذنوب كل مسلم في هذه الدنيا، حيث وعد جلَّ جلاله من يقوم بالأعمال والأنشطة الخيرية ويحرص عليها، مخلصاً بفعله وعمله ، الفوز بالجنان ، لقوله تعالى : { وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا }[٣]، فالآية الكريمة تبشر كل من يقوم بالأعمال

---

[١] سورة النساء: آية رقم(٦٩).
[٢] سورة الليل: آية رقم (٥-٧).
[٣] سورة الطلاق: آية رقم (١١).

الصالحة ومن ضمنها عمل الخير، بالجنان التي تجري من تحتها الأنهار.

وتعد مغفرة الذنوب أيضاً من الحوافز التي تُشجع فاعل الخير على القيام بالأعمال والأنشطة الخيرية، إذ أن النفس البشرية تصاب في بعض الأحيان بالغفلة أو الفتور عما أوجبه الله تعالى على عباده، والإنسان بطبيعته كثير الخطأ والزلل، ولهذا فهو بحاجة لإتباع هذا الخطأ بالعمل الصالح الخالص لوجه الله، ومقابلة السيئة بالحسنة[١]، ودليل ذلك ما جاء في الحديث الشريف عن معاذ بن جبل انه قال : يا رسول الله أوصني، قال: « **اتق الله حيثما كنت أو أينما كنت** »، قال :زدني، قال : « **اتبع السيئة الحسنة تمحها ...** ».[٢]

المطلب الثاني: شروط العمل الخيري وضوابطه في الإسلام.

العمل الخيري رسالة تنطلق من دوافع عقائدية، وإنسانية، وأخرى إنمائية، وللحفاظ على نقاء هذه الرسالة وبقائها وديمومتها، فإن ذلك يحتاج إلى شروط وضوابط، سواءً في العمل الخيري الفردي، أو العمل الخيري المؤسسي، فكلاً منهما يُكمل الآخر، ومن أهم هذه الشروط والضوابط :

١) أن يكون العمل الخيري خالصاً لوجه الله وحده[٣] وابتغاء مرضاته، ورجاء ثوابه ولا تشوبه شائبة، ولا ينتظر فاعله عائداً من أحد من الخلق، ولا جزاء مادياً أو معنوياً، ولا شكراً أو ثناء دنيوياً ، قال تعالى : { إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا }.[٤]

٢) أن يكون الصلاح والتقوى، هما الضابط الأساسي في عملية الرقابة الذاتية، التي تفضي إلى حسن التدبير، والصدق في أداء المهام المنوطة بعامل الخير.

---

[١] لافي، *العمل التطوعي من منظور التربية الإسلامية*، ص٨٥.
[٢] رواه احمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، *مسند الإمام احمد بن حنبل* – مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها–، مؤسسة قرطبة، القاهرة– مصر، مسند الأنصار، باب حديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه ، ج٥ ص٢٣٦، حديث رقم(٢٢١١٢)، قال الارنؤط : حديث حسن وهذا إسناد ضعيف.
[٣] القرضاوي، *أصول العمل الخيري في الإسلام*، ص٤٧.
[٤] سورة الإنسان: آية رقم (٩).

٣) أن يكون صادراً عن نفس سخية، وروح أبية لا يحركها إلى عمل الخير إلا بواعث إيمانية ومشاعر كريمة[١]، ويكون عملاً مجرداً من هوى النفس، وحب الذات، والطمع في عاجل الأجر والثواب.

٤) أن يكون عملاً مجتنباً للرياء والمَن، فمن المأثور في كلام العرب :" المِنة تهدمُ الصنيعة "، وقد حثّ القرآن الكريم على تجنب المن والأذى في الصدقات[٢]، حيث قال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّـذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ }[٣].

٥) الاقتصاد وحسن التسيير وحسن التدبير المادي، هو من تمام المسؤولية والأمانة.[٤]

٦) العدل في المعاملة، بغض النظر عن أديان وأجناس وألوان المحتاجين والمساكين، وقد جاءت النصوص التي تحض وتأمر بالعدل حتى مع الأعداء والأولياء.

٧) مراعاة الأولويات، أي أن يوضع كل شيء في مرتبته عند القيام بالعمل الخيري، فلا يؤخر ما حقه التقديم ولا يُقدم ما حقه التأخير،ولا يُصغر الأمر الكبير، ولا يُكبر الأمر الصغير.[٥]

هذه أهم الشروط التي يحتاج إليها كل سائر للخير، وكل جمعية ومؤسسة خيرية، وكل عامل وفاعل للخير والعطاء.

---

[١] ينظر: منصور: عبد الملك، *العمل الخيري تكافل اجتماعي وعطاء إنساني*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، يناير ٢٠٠٨م، ص٨. لطفي، *العمل الخيري والإنساني*، ص١٠٢.

[٢] خيري: أمل، *العمل الخيري في الإسلام* ، مقال منشور على شبكة الانترنت : http://alafnan.jeeran.com/archive/2007/6/246344.html ،استرجع بتاريخ ١٥\١٤\٢٠٠٨م.

[٣] سورة البقرة: آية رقم (٢٦٤).

[٤] عباسي: وحيد ، *مقومات العمل الخيري المستدام* ، مقال منشور على شبكة الانترنت : http://islameiat.com/doc/article.php?sid=696 ،استرجع بتاريخ ١٥\١٤\٢٠٠٨م.

[٥] المجالي: محمد خازر، *المؤسسات الخيرية ودورها في تنمية العلاقات الدولية والتواصل الحضاري* ، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م، ص٣٧.

المطلب الثالث: الحاجة للعمل الخيري في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية.

تحرص المجتمعات البشرية على وجود المنظمات والمؤسسات الخيرية، لما لها من أهمية كبرى وحاجة ماسّة للفرد والأسرة والمجتمع، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، أو الدينية، أو الثقافية وغيرها، وخاصة أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح.

وتتراوح مجالات عمل هذه المؤسسات والمنظمات بين حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والعدالة والتنمية ،والأعمال والأنشطة الخيرية، والإغاثة، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهليهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم وغيرها.

والدليل على حاجة المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية للمنظمات والجمعيات الخيرية، هو طرح هذا العمل على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي في عام ١٩٦٧م، وتطورت العملية التطوعية وتجذّرت، حتى أصبحت معياراً ومؤشراً قوياً للتنمية والتقدم.والدليل الآخر على حاجة المجتمعات لهذه المنظمات والمؤسسات الخيرية، هو محاولة مختلف دول العالم عمل تشريعات وقوانين
تضمن وجود منظمات ومؤسسات خيرية نشطة وقوية لحاجة المجتمعات لها [(١)]، وتكمن حاجة المجتمعات للمنظمات والمؤسسات الخيرية في ثلاثة جوانب رئيسة هي : الجانب الاجتماعي، والجانب الاقتصادي، والجانب الثقافي والصحي.

---

(١) ملاوي: احمد إبراهيم، *دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م، ص٧- ص١٠.

أولاً : حاجة المجتمع للجانب الاجتماعي .

ومن أهم هذه الحاجات:

أ) تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لفقراء المجتمع من قِبل الأغنياء، وهذا يعني زيادة التواصل والتكاتف بين مختلف طبقات المجتمع، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراده.[١]

ب)تقديم برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية مثل: برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج.[٢]

ثانياً : حاجة المجتمع للجانب الاقتصادي.

أهم هذه الحاجات:

أ- معالجة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية، أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر.[٣]

ب- تقديم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية، مما لو قامت به الحكومة.[٤]

ج- الإسهام في زيادة فرص العمل في الاقتصاد، حيث تشير الإحصائيات بأن نسبة إسهام القوى العاملة في المنظمات والمؤسسات الخيرية، إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصادياً، تشكل حوالي (٤و٤%) على مستوى العالم ، منها (٧و٢%) مدفوعة الأجر، و (٦و١%) تطوع . وترتفع هذه النسب في الدول المتقدمة كثيراً عنها في الدول النامية والانتقالية، ينظر الجدول التالي:

---

[١] ينظر: ملاوي، *دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة*، ص١٢. براهيمي : عبد الحميد، *العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي* ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧م، بيروت- لبنان، ص١٦٠+ص١٦٩.

[٢] المرجع السابق، *دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة*، ص١٢.

[٣] ينظر: المرجع السابق، *دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة*، ص١٢. المرجع السابق، *العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي*، ص١٦٩.

[٤] المرجع السابق، *دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة*، ص١٤.

جدول رقم(١)

النسب المئوية لإسهام القوى العاملة في المنظمات

والمؤسسات الخيرية إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصادياً لعام ٢٠٠٥م

	مدفوعة الأجر(%)	تطوع (%)	إجمالي(%)
على مستوى العالم*	٢،٧%	١,٦	٤،٤%
الدول المتقدمة	٧،٤%	٢,٧	٤،٧%
الدول النامية والانتقالية**	٢،١%	٠,٧	٩،١%

* على مستوى ٣٦ دولة فقط من مختلف دول العالم .

** الدول الانتقالية هي الدول التي تقع بين الدول النامية والدول المتقدمة.

المصدر:[1] Johns Hopkins, Comparative Nonprofit Sector Project

ثالثاً : حاجة المجتمع للجانب الثقافي والصحي .

ومن أهم هذه الحاجات:

أ- تشكيل المنظمات والمؤسسات الخيرية لتثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم ورش عمل وعقد ندوات ومؤتمرات في مواضيع مدنية وثقافية.

ب- تشكيل المنظمات والمؤسسات الخيرية لتدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية وخاصة في المناطق الريفية.[2]

ج- تشكيل المنظمات والمؤسسات الخيرية للدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان ومتابعة قضايا المعتقلين والسجناء.

وفي هذا السياق، لا بد لنا من إلقاء الضوء على بعض الأرقام التي تدل على أن معظم شعوب العالم وحكوماته تهتم بالعمل الخيري وتُعنى به وتحتاج إليه، بغض النظر عن النوايا والمقاصد من ورائه،ولكنها الأرقام فقط،التي تحثنا نحن المسلمين على التقدم لعمل الخير وفعله.

---

(١) ملاوي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة،ص١٥.نقلا عن: Johns Hopkins, ***Comparative Nonprofit Sector Project***.

(٢) المرجع نفسه، ***دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة***، ص١٦.

فعلى سبيل المثال :

١- يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكثر من مليون ونصف مليون جمعية ومنظمة غير ربحية، وكلها معفاة من الضرائب، ولها حق الحصول على نسبة كبيرة من الضرائب المستحقة على الشركات والأفراد والمنشآت.[1]

٢- خلال عشرين السنة الماضية تطور القطاع الثالث (الخيري) في الكيان إسرائيلي وكبُر، مَثَلَهُ مَثَلُ كثير من دول العالم المتقدمة، حيث وصل في أواخر عام ٢٠٠٥م حوالي (٤١،٠٠٠) جمعية مسجلة رسمياً ، وبحسب إحصائيات أواخر عام ٢٠٠٧م وصل عدد الجمعيات إلى (٤٣،٠٠٠) جمعية غير ربحية مسجلة رسمياً[2]. وتشير الإحصائيات الأخيرة أن (٢٦%) من مؤسسات هذا القطاع في إسرائيل قائمة على أساس ديني، ينظر الجدول التالي.

جدول رقم(٢)

مجالات القطاع الثالث (الخيري) في الكيان الإسرائيلي

المجال الديني	مجال الصحة	مجال الثقافة	مجال التعليم والأبحاث	مجال السكن والتطوير	مجال نشاطات الفراغ	المجال البيئي والمجالات الدولية	مجالات أخرى
%٢٦	%١٦	%١٦	%١٦	%٤	%١٢	%٦	%٤

المصدر: مركز دراسات القطاع الثالث الإسرائيلي ، *إحصائية ٢٠٠٧م للقطاع الثالث*، جامعة بن غوريون.

---

(١) وتشير الإحصائيات أن ٤٧% من المنظمات الامريكية تقوم على أساس ديني. وتقدم الحكومة الأمريكية مكافآت خاصة للمتميز من هذه المؤسسات الدينية الخيرية وأفرادها وزعمائها، والمذهل أن الموظفين في هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية أكثر من (١١) مليون موظف، ويتم الترخيص يومياً لمئتي جمعية ومؤسسة تعمل في المجال الخيري. ويعتبر الشعب الأمريكي من أكثر الشعوب تبرعاً للقطاع الخيري، وكمثال على ذلك وقفية (بيل وميلنداغيتس) التي يبلغ رأسمالها (٢٤،٤) مليار دولار، ووقفية (ليلى إنداوفت) ورأسمالها (١٢،٥) مليار دولار، للمزيد ينظر : السلومي ، ***القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب***، ص٣٣٧- ٣٤٤.

(٢) هذا ووصلت نفقات القطاع الثالث في إسرائيل إلى أكثر من (١٧) مليار دولار، ويساوي القطاع الثالث في إسرائيل (١٢،٦%) من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، وتعتبر أعلى من النسبة التي يُسهم بها القطاع غير الربحي الأمريكي في الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا ، ويوظف القطاع الثالث الإسرائيلي أكثر من (١٤٥،٠٠٠) شخص يمثلون (٩،٢%) من عدد العاملين في القطاعات الصناعية، ويمثلون (٢٩%) من حجم العاملين في القطاع العام وعددهم. للمزيد ينظر : المرجع السابق، ***القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب***،ص٣٥٢.

٣- يوجد في بريطانيا وحدها(٣٥٠،٠٠٠) جمعية أهلية حتى عام ٢٠٠٦م، ويفوق إجمالي دخلها (١٧ مليار جنيه إسترليني)، وتسهم بما نسبته(٤%) من نشاط الناتج الإجمالي، وتستوعب هذه الجمعيات عمالة بنسبة(٣،٩%) من السكان، وتنمو الروح التطوعية بسرعة في بريطانيا ،أما فرنسا فيوجد فيها أكثر من(٦٠٠،٠٠٠) جمعية ومؤسسة خيرية.[١]

٤- عدد جمعيات المجتمع المدني (القطاع الخيري) ارتفع في العالم العربي حتى عام ٢٠٠٧م إلى (٣٥٠،٠٠٠) جمعية مقابل (١٢٠،٠٠٠) جمعية في عام ١٩٩٤م، بحسب ما جاء في دراسة بعنوان " مشاركة المجتمع المدني العربي في مواجهة تحديات التنمية البشرية "، كما بيّنت الدراسة أن كلاً من المغرب والجزائر ومصر، حققت أعلى معدلات تصاعد في عدد الجمعيات الخيرية، بينما شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نمواً محدوداً[٢]، كما تتراوح نسبة عدد المواطنين لكل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية ما بين (١٠٠) و(٢٠٠) مؤسسة لكل (١٠٠٠٠٠) مواطن، وهذه النسب تعتبر منخفضة مقارنة مع النسب في الدول المتقدمة[٣]، ومن المفارقة أن تكون المنظمات الخيرية في العالم العربي،لا تتجاوز مجموع المنظمات الخيرية في ولايتين أمريكيتين[٤].!

والجدول الآتي يوضح بعض المقارنات بين الدول العربية والدول الغربية وأمريكا وإسرائيل:

---

(١) ينظر: عبد الباقي : خالد ، *مستقبل العمل التطوعي* ، مقال منشور في مجلة الاقتصادي ، العدد ١٩٥٤، سنة ٢٠٠٦، ١٩ يونيو، والمقالة منشورة على شبكة الانترنت http://ik.ahram.org.eg/IK/Ahram/2006/6/19/BARI5.HT استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\٤\١٥م .عباس: منى فضل ، *المرأة بين العمل التطوعي والالتزام الاجتماعي الأسري*، ندوة بعنوان المرأة العاملة والعمل النقابي، بإشراف الإتحاد العام لعمال البحرين ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢م. دراسة منشورة على شبكة الانترنت http://www.amanjordan.org/aman_studies ،استرجع بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٥م. وكذلك السلومي، *القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب*، ص٣٥٠.

(٢) يضاف إلى ما ورد في المتن إن عدد الجمعيات داخل كل بلد، لا يتوزع بشكل متوافق مع الاحتياجات ومع مؤشرات التنمية. وأن أغلب جمعيات العمل الخيري في المجتمع المدني في العالم العربي، نابع من ثقافة العمل الخيري في الثقافة العربية والدين الإسلامي، ويُشكل هذا النمط نحو (٨٠%) من المنظمات والمؤسسات الخيرية. ينظر: صحيفة الجزيرة السعودية الالكترونية، بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٧م

(٣) الملاوي، *دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة*، ص٨.

(٤) المرجع السابق، *القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب*، ص٢٣٩.

جدول رقم(٣)

مقارنة بين الدول العربية والغربية في القطاع الخيري حسب آخر الإحصائيات التي توصل إليها الباحث

السنة	الدولة	عدد الجمعيات
٢٠٠٤م	أمريكا	١،٥٠٠،٠٠٠
٢٠٠٦	بريطانيا وفرنسا	٩٥٠،٠٠٠
٢٠٠٧م	إسرائيل	٤٣،٠٠٠
٢٠٠٧م	الدول العربية	٣٥٠،٠٠٠

المصدر: السلومي، القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب. مركز دراسات القطاع الثالث الإسرائيلي ، إحصائية ٢٠٠٧م للقطاع الثالث. وكذلك خالد، مستقبل العمل التطوعي، مقال منشور في مجلة الاقتصادي.وكذلك صحيفة الجزيرة السعودية الالكترونية، الجدول من إعداد الباحث

الفصل الثاني

العمل الخيري: أهميته، ومجالاته، ومصادر دعمه، والمعوقات التي تواجهه داخل فلسطين عام ١٩٤٨م

العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م له طابع خاص، لأنه فـــي أرض بيـــت المقدس ، ويختلف كلياً عن الأعمال والأنشطة الخيرية في جميع أنحاء العالم، وهذا العمل تقوم به جمعيات ومؤسسات خيرية وأهلية أصبحت رديف السلطة القائمة ، لدرجة أن جميع الخدمات وبكل المجالات تُقدم عن طريق الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ، ويواجه هذا العمل معوقـــات وعقبات كبيرة من قبل المؤسسات الإسرائيلية الظالمة التي تحاول تجفيف منابع الخير فـــي أرض فلسطين .

وقد احتوى هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م أهميته، ومجالاته، ومصادر دعمه.

المبحث الثاني: المعوقات والعقبات التي تواجه العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م والحلول البديلة لها.

تمهيد

في عام ١٩٩٠م وصل عدد الجمعيات والمؤسسات في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، إلى حوالي (١٨٦) جمعية ومؤسسة[١]، وشهدت سنوات التسعينات ولغاية عام ٢٠٠٧م قفزة نوعية وكبيرة في إنشاء الجمعيات والمؤسسات العربية كماً ونوعاً ، إذ أقيمت جمعيات متخصصة عديدة منذ ذلك الحين، ودعمت هذه الجمعيات فعالية العمل الخيري والأهلي وجعلته أكثر نجاعة ومصداقية. ووصل عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م المسجلة رسمياً حتى عام ١٩٩٨م إلى (١٠٠٩) جمعية ومؤسسة خيرية وأهلية، مع العلم أن هناك العديد من الجمعيات العاملة في الداخل الفلسطيني لكنها غير مسجلة بصورة رسمية، ويظهر من هذه الإحصائية أن الجمعيات والمؤسسات في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م تضاعفت أكثر من ١٠٠٠% عما قبل سنة ١٩٨١م[٢]. وتبلغ نسبة الجمعيات والمؤسسات العربية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م من النسبة العامة في إسرائيل (٤،٥%) فقط[٣]،حيث بلغ معدل نمو

الجمعيات والمؤسسات الخيرية بين السنوات الآنفة الذكر هو(٥,٤%)،وتعد هذه النسبة ضئيلة وقليلة بالنسبة إلى عدد السكان العرب في الكيان الإسرائيلي حيث أن نسبتهم إلى مجمل السكان(يهود وعرب) هو (١٩%).

وبحسب إحصائية ٢٠٠٧م[٤] التي بيّنت أن لكل(١٠٠٠) مواطن عربي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م جمعية ومؤسسة خيرية وأهلية واحدة ، يعني ذلك أنهم ربع القطاع اليهودي (أي أن : لكل ٢٥٠ مواطن يهودي توجد جمعية ومؤسسة)، ويعني أيضاً أن عدد الجمعيات والمؤسسات في الداخل الفلسطيني هو (١٣٠٠) جمعية ومؤسسة خيرية حتى عام ٢٠٠٧م، وبلغت نسبة نمو الجمعيات الخيرية بين أعوام ١٩٩٠م و ٢٠٠٧م ما يقارب (٧%) .

---

(١) مركز يافا للأبحاث ، *دليل الجمعيات والمؤسسات العربية في إسرائيل – ١٩٩٠* ، منشورات مركز يافا ، الناصرة – إسرائيل،١٩٩٩م، ص١٠.

(٢) زيدان : الياس، غانم: أسعد ، *التبرع والتطوع بالمجتمع العربي – فلسطينيو إسرائيل*، مركز دراسات القطاع الثالث الإسرائيلي،جامعة بن غوريون، بئر السبع – إسرائيل، فبرايور ٢٠٠٠م، ص١٠.

(٣) المرجع السابق، *التبرع والتطوع بالمجتمع العربي – فلسطينيو إسرائيل*، ص١٠. سنتطرق إلى أسباب قلة الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في المبحث الثاني من هذا الفصل .

(٤) مركز دراسات القطاع الثالث الإسرائيلي، *إحصائية ٢٠٠٧م للقطاع الثالث*، جامعة بن غوريون، بئر السبع .

المبحث الأول

العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م أهميته، ومجالاته، ومصادر دعمه

تمهيد :

ان مؤسسات العمل الخيري في فلسطين بدأت من العهد الراشدي وما زالت مستمرة لغاية الوقت الحالي ، وقد رأى الباحث أنه من الأهمية اعطاء لمحة تاريخية حول مؤسسات العمل الخيري ابتداءً من العهد الراشدي وانتهاءً بالعهد العثماني ، وذلك لبيان أهمية العمل الخيري في فلسطين ، حيث كانت ابرز هذه المؤسسات هي مؤسسة الوقف .

ومن أهم الأوقاف وأولها في فلسطين هو المسجد الذي بناه عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– حيث كان المسجد يتسع لثلاثة آلاف مصلي [١]، وفي عهد الخليفة الثالث عثمان ابن عفان – رضي الله عنه– وقف سلوان ذات العيون والحدائق على ضعفاء مدينة القدس [٢]ا، أما في عهد الفاطميين فكانت ابرز الاوقاف مستشفى عظيم عليه اوقاف طائلة، ويصرف لمرضاه العديدين العلاج والدواء وبه أطباء يأخذون مرتباتهم من الوقف المقرر لهذا المستشفى [٣].

أما أهم عن أهم مؤسسات الوقف في العهد الأيوبي ، فكانت المدرسة الصلاحية وذلك بعد فتح القدس في يوم الجمعة من ٢٧ رجب (٥٨٣هـ)، حيث انشأت هذه المدرسة عام (٥٨٣هـ) ووقفها صلاح الدين، وقد خصصت لتدريس المذهب الشافعي، ووقف عليها الكثير من الأملاك، ومن ضمنها : سوق العطارين بالقدس، ووادي سلوان جنوب شرق القدس [٤]، وكذلك وُقِفت في عهده المدرسة التنكرية عام (٧١٤هـ) حيث كان فيها دار للأيتام، وداراً للحديث، واستخدمت

---

[١] العارف: عارف العارف، *المفصل في تاريخ القدس*، الطبعة الاولى، مطبعة المعارف، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م، ج١ ص٩١.
[٢] المقدسي، *أحسن التقاسيم*، ص١٧١.
[٣] الخالدي، سامح، *المعاهد المصرية في بيت المقدس*، المطبعة العصرية، القدس ، ص٥.
[٤] المرجع السابق، *المفصل في تاريخ القدس*، ج١ ص٢٣٦.

المدرسة فيما بعد داراً للقضاء، ثم عادت مدرسة، ثم أصبحت محكمة، ثن تحولت إلى دار سكن زمن الانتداب البريطاني، ثم عادت مدرسة شرعية، ثم استولت عليها المؤسسة الإسرائيلية منذ عام (١٩٦٩م).[١]

أما أهم الأوقاف في العهد العثماني فكانت سكة الحديد والتي أنشأت في عام (١٨٩٢م) والتي كانت تصل القدس بيافا، وتُعتبر هذه السكة من الأوقاف، حيث صدر بذلك قرار عن المؤتمر الإسلامي العالمي والذي عُقد في القدس سنة (١٩٢٩م) الذي أكد الطابع الوقفي لسكة حديد الحجاز[٢]، وكذلك كانت من أهم الأوقاف في عهد العثمانيين المدرسة الرصاصية التي أنشأت عام (٩٤٧هـ)، وكان في نفس المبنى مكتباً مجانياً لتعليم الأولاد، وقد استخدم طوال الفترة العثمانية مدرسة لتعليم أبناء القدس، والمبنى ما زال متماسكاً ويستعمل الآن مدرسة ثانوية[٣].

---

(١) العسلي، كمال جميل، *معاهد العلم*، ١٩٨٠م، ص١١٩ – ص١٣٠.
(٢) العارف، *المفصل في تاريخ القدس* ، ج١ ص٣٠٤.
(٣) ينظر :المرجع السابق، *معاهد العلم* ، ص٣٢٤– ص٣٢٧ . المرجع السابق، *المفصل في تاريخ القدس*، ج١ ص٣٠٧.

المطلب الأول: أهمية العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.

هناك سببان رئيسان يبرزان أهمية العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م وهما:

السبب الأول : يَعتبر المسلمون في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، أن العمل الخيري قيمة إيمانية يجب الحفاظ عليها، وإحياء دورها، وتجديد وسائلها، وأهدافها، في كل زمان ومكان، ففي القرآن الكريم قال الله تعالى : { وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }[1]، وهذا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول في الحديث الشريف:« **الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان** »[2]، وهذا يعني أن العمل الخيري هو قيمة قرآنيه وتوجيه نبوي، لا بل هو شعبه من الإيمان، يقوى الإيمان بها، ويضعُف إذا ضعفت، ولذلك فان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بيّن لنا من خلال أحاديث عديدة أن العمل الخيري مشروع مثمر في الدنيا وما بعد الدنيا ، وينفع صاحبه في الحياة والممات[3] فلذلك تسعى المؤسسات والجمعيات الخيرية الإسلامية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م إلى إبراز شمولية الإسلام عملاً وممارسة من خلال ما تقوم به من أنشطة خيرية وخدماتيه تُغطي جُلَّ اهتمام أبناء داخل فلسطين عام ١٩٤٨م وقضاياهم، إذ أن العمل الخيري جزء لا يتجزأ من ديننا وعقيدتنا، ودوامه بدوام هذا الدين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

السبب الثاني : تبرز أهمية العمل الخيري في الحاجة المُلحة لفلسطينيي عام ١٩٤٨م، لأن يثبتوا على أرضهم وفي بيوتهم ،وأن يحافظوا على مقدساتهم وهويتهم، وحاجتهم الملحة لأن يتحرروا من حالة المعاناة التي يعيشونها، بسبب ما توقع عليهم المؤسسة الإسرائيلية من سياسة

---

(1) سورة المائدة : آية رقم (٢).
(2) مسلم، *صحيح مسلم*، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، ج١ ص٤٦، حديث رقم (١٦٢).
(3) للمزيد من الأحاديث ينظر المبحث الثاني من الفصل الأول، ص١٢.

الاضطهاد الديني والتمييز القومي، ومصادرة أرضهم، وهدم بيوتهم وحصار لقمة طعامهم وتهديدهم بالترحيل وفرض مظاهر التخلف والتجهيل عليهم .

وفيما يلي بعض المعطيات التي تبيّن مدى حاجة فلسطينيي عام ١٩٤٨م للعمل الخيري، وأهميته لهم:

أ. أشارت آخر الإحصائيات[١] إلى أن نسبة العائلات العربية الموجودة تحت خط الفقر (٥٨%) من مجموع العائلات الفقيرة في الكيان الإسرائيلي، ويُشكّل الأولاد العرب أكثر من (٥٠%) من مجموع الأولاد تحت خط الفقر[٢]،على الرغم من أن نسبتهم إلى مجموع السكان هي ما يقارب ٢٠% .

في ضوء هذه المعطيات، يتبين أهمية العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وفي ظل ظروف الفقر والبطالة التي يعيشونها، حيث تسهم جمعيات العمل الخيري والأهلي ومؤسساته، في دعم الفقراء وتلبية احتياجاتهم ، وتسهم أيضاً هذه الجمعيات والمؤسسات في تشغيل العاطلين عن العمل، وإيجاد مصدر رزق لهم، بالإضافة إلى الأكاديميين الذين لا يجدون عملاً بسبب التمييز الصارخ من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بحق الشعب الفلسطيني.

ب. تفيد الإحصائيات أن الكيان الإسرائيلي هدم أكثر من (٨٠٠) بيت عربي بدعوى انه غير مرخص، وبيّنت الإحصائيات انه خلال عام ٢٠٠٣م وحده هدم الكيان الإسرائيلي (٥٠٠) بيت عربي، منها (١٢٠) بيتا في النقب والباقي في المثلث والجليل والقدس العربية[٣].

وفي ظل سياسة هدم البيوت التي يتبعها الكيان الإسرائيلي ، تبرز أهمية العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م للحفاظ على البيوت، من خلال إقامة معسكرات عمل تطوعية تسهم

---

[١] الإحصائيات الرسمية من عام ٢٠٠٤م حتى عام ٢٠٠٧م.

[٢] ينظر: دائرة الإحصاء المركزية، *الكتاب السنوي الإحصائي لإسرائيل*، ٢٠٠٦م.غانم : أسعد، شحادة: امطناس ، *الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٥م*، دراسة منشورة في التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل – التقرير السنوي الثاني ٢٠٠٥م – ، ابن خلدون – الجمعية العربية للبحث والتطوير – ، تشرين اول ٢٠٠٥، ص٦.

[٣] مصطفى: مهند، *سياسة هدم البيوت العربية في إسرائيل*، دراسة منشورة في التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل – التقرير السنوي الثاني ٢٠٠٥م – ، ابن خلدون – الجمعية العربية للبحث والتطوير – ، تشرين أول ٢٠٠٥،ص٨٠.

بإعادة بعض البيوت التي هدمها الكيان الإسرائيلي، والإسهام في بناء بيوت لعائلات مستورة، أقعدتها قلة الحيلة عن إمكانية بناء بيوت لها ولأولادها[١].

ج. يتحكم جهاز التعليم العبري وموظفوه في مسيرة التعليم العربي في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م بجميع المجالات: الإدارة، وبرامج التعليم ومناهجه، ومستوى الخدمات وغيرها. كذلك يتحكم جهاز الاستخبارات الإسرائيلي بجهاز التعليم من حيث التعيينات، وكل ذلك بهدف إبقاء العرب الفلسطينيين تابعين وغير قادرين على تنظيم أنفسهم، بهدف تضييع الهوية العربية والإسلامية للطلاب، كما أن ميزانية جهاز التعليم العربي شحيحة جداً مقارنة مع جهاز التعليم اليهودي[٢].

في ظل هذه السياسة المتبعة ازاء فلسطينيي عام ١٩٤٨م كان لا بد للجمعيات والمؤسسات والخيرية، أن تأخذ دورها في بناء المدارس الأهلية، للحفاظ على هوية طلاب فلسطينيي ١٩٤٨م، وكرافعة اقتصادية أيضاً. وهناك الكثير من المعطيات التي تبيّن الإجحاف والاضطهاد المستمر اتجاه فلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م.

من خلال ما سبق، تتضح أهمية العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، حيث تختلف الأعمال والأنشطة الخيرية كلياً عن الأعمال والأنشطة الخيرية في جميع أنحاء العالم، إذ تأخذ هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية على عاتقها مسؤولية تقديم الخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسة، إضافة للخدمات المحدودة التي تقدمها مؤسسات الكيان الإسرائيلي، حتى غدت هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية مع الأيام، بديلاً للسلطة الرسمية القائمة .

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع : *الشيخ رائد صلاح* ـ رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م، وأحد الناشطين في العمل الخيري في فلسطين الداخل - بتاريخ ٢١\٤\٢٠٠٨م ، ام الفحم ـ فلسطين الداخل ،في مكتب رئيس الحركة الإسلامية .

(٢) مركز الدراسات المعاصرة، *المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني*–، مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠٠٦م، أم الفحم –فلسطين الداخل، ص٦٦.

المطلب الثاني: أهداف العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.

يهدف العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨ إلى تحقيق ما يلي:

أ. بناء مجتمع مسلم متكامل بما يتلاءم مع تحديات العصر ومتغيراته، حيث الغزو الفكري والإعلامي اللذان يُشكلان أكبر تحد للمجتمع المسلم في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م خاصة، والمجتمعات الإسلامية عامة ، وذلك من خلال العمل على إحياء فريضة الزكاة في المجتمع مثلاً، وتعميق الفهم والصلة بالقرآن بين المسلمين في الداخل الفلسطيني، وتبصيرهم بشؤون دينهم .

ب. سد احتياجات المجتمع العربي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وذلك برعاية القضايا التعليمية ومتابعتها، وإبراز التعليم كقضية مصيرية، ورعاية العائلات ذات الضائقة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، بالإضافة إلى تزويد المجتمع بالخدمات الصحية وتقديم الخدمات الطبية للفقراء والأيتام والعجزة[(١)].

ج. تثبيت فلسطينيي عام ١٩٤٨م على أرضهم، وخاصة أبناء النقب[(٢)]، والإسهام في تخفيف حدة المعاناة التي تواجه الفلسطينيين المرابطين على أرضهم، وكذلك الحفاظ على هويتهم العربية الفلسطينية.

د. توثيق العلاقة بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م والجمعيات والمنظمات الأهلية والخيرية في العالم العربي والإسلامي والعالمي.

[(١)] ينظر : فؤاد: عبد المنعم ، *اتحاد الجمعيات الإسلامية - خمسة عشر عاما من العطاء*-، إصدار اتحاد الجمعيات الإسلامية، ام الفحم ،١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص١١،ص١٤.المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة ، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة بيت المقدس* ، إصدار المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة، بيت المقدس، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م،ص١٩،ص٢١،ص٢٩.اتجاه - اتحاد جمعيات أهلية وعربية - ، *دليل الجمعيات*، حيفا،٢٠٠٢م، ص١١.

[(٢)] تهتم الجمعيات والمؤسسات الخيرية في النقب لعدة أسباب منها: اتخاذ الحكومة الكيان الإسرائيلي ومؤسسة التخطيط سياسة الإستيطان الفردي في النقب للسيطرة وتهويد الحيز، وتقوم سياسة الإس كما وتنظر مؤسسة الكيان الإسرائيلي إلى قضية النقب،كقضية استراتيجية وأمنية من الدرجة الاولى ، كذلك جاء اهتمام الجمعيات في النقب بسبب زيادة عملية هدم البيوت العربية في النقب في السنوات الاخيرة، كجزء من المخطط العام لتهويد المكان وتركيز العرب في تجمعات خاصة بهدف الاستيلاء على ارضهم. تعاملت الدولة مع العرب في النقب على انهم غزاة يسعون لاحتلال الأرض، لهذا أقامت لتجميعهم سبع تجمعات يعيش عليها نصف السكان العرب في النقب والنصف الأخر يعيشون في القرى غير المعترف بها ، لكل هذه الأسباب أخذت الجمعيات الخيرية العمل على تمكين اهل النقب في الأرض. للمزيد ينظر : مركز الدراسات ،المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص١٥٦ ـ ١٥٩.

المطلب الثالث: مجالات العمل الخيري داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.

تتداخل أعمال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية وأنشطتها داخل فلسطين عام ١٩٤٨م وهي التي تشكل محور العمل الخيري والأهلي، وعلى الرغم من أن الأنشطة والأعمال الخيرية والأهلية لها أشكال عديدة ومناشط متنوعة، إلا أنها تعمل في اتجاه واحد ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع الفلسطيني في الداخل، وبجميع المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والصمودية .

علماً أن مجالات ومناشط العمل الخيري والأهلي في أغلبها واحدة في جميع أنحاء العالم، إلا انه توجد بعض المجالات الخاصة بفلسطينيي عام ١٩٤٨م، إذ قام فريق بحثي عام ١٩٩٧ممن جامعة جوهانس هوفكينز بمتابعة مجالات المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، حيث رصدوا اثني عشر مجالاً للعمل الخيري والأهلي[١]، وعند مراجعة هذه المجالات نكتشف أن ربع هذه الجمعيات والمؤسسات داخل فلسطين عام ١٩٤٨م تهتم بالمجالات الدينية.(ينظر جدول رقم ٤)[٢].

---

(١) زيدان : الياس، غانم: أسعد ، *التبرع والتطوع بالمجتمع العربي – فلسطينيو إسرائيل*، ص١٥.
(٢) المرجع السابق ، *التبرع والتطوع بالمجتمع العربي – فلسطينيو إسرائيل*، ص١٥ .

جدول رقم (٤)

أعمال العمل الخيري والأهلي ومجالاته في فلسطين عام ١٩٤٨م حتى عام ٢٠٠٠م

مجال العمل الخيري والأهلي	النسبة	مجال العمل الخيري والأهلي	النسبة
الأعمال الدينية	٢٥%	العمل التطوعي العام	٣%
الأعمال الثقافية والتربوية	٢٢%	العمل في النقابات العمالية والمهنية	٢%
أعمال تهتم بالمسكن والتطوير	١٤%	العمل في مجال الصحة	٢%
أعمال تهتم بالمجالات الترفيهية	١١%	العمل في أطر غير معروفة أو واضحة	١%
أعمال تهتم في التنظيم المجتمعي والقانوني	١٠%	العمل في مجال البيئة	٠%
أعمال تهتم بالتربية والتعليم والبحث	١٠%	العمل في مجالات دولية	٠%

المصدر: زيدان، التبرع والتطوع بالمجتمع العربي – فلسطينيو إسرائيل، ص١٥.

نظراً لتداخل المجالات في الجدول السابق، فقد ارتأى الباحث أن يُقسم مجالات العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م على سبعة مجالات رئيسة تجمع كل ما سبق، وذلك وفقاً للأكثر أولولية للمجتمع ، وذلك على النحو التالي :

أولاً: المجال الدعوي والإرشادي

وهو كل ما يتعلق بالدعوة إلى الله تعالى، والتوعية والإرشاد، وتذكير الأفراد بفضائل الإسلام، وبيان النتائج المترتبة على تطبيق الشريعة الغراء في جميع المجالات، الاجتماعية،والاقتصادية والصحية وغير ذلك من المجالات الحياتية .

ويبدو للمتابع أن معظم المجال الخيري والأهلي ذو صلة بالدين، والسبب أن القائمين على هذه الجمعيات أو المؤسسات متدينون، ويتم إقامة هذه الجمعيات والمؤسسات من منطلق ديني تعبدي،

مما يمنحها قوة فوق قوتها في البُعدين الاجتماعي والتنظيمي[1]، وتنشط الجمعيات والمؤسسات ذات البعد الديني في حماية المقدسات الإسلامية ودعمها وترميها وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، وكذلك المحافظة على الأوقاف والمقابر الإسلامية التي تعاني أشد ألوان الانتهاك والطمس والتهميش ، وإدارة المساجد الدينية وصيانتها، وكذلك تعليم العلم الشرعي، وتخريج الدعاة والأئمة والعلماء العارفين بدينهم، ونشر الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، وتبصير الناس بشؤون دينهم، بالإضافة إلى تخريج حفظة للقرآن الكريم وتعميق الفهم والصلة بالقرآن الكريم لعدد من الرجال والنساء والأطفال[2].

ثانياً: المجال الاجتماعي

يركز هذا المجال على معالجة الظواهر السلبية في المجتمع، والعمل على إحلال البدائل السليمة مكانها، لبناء مجتمع متعاون ومتكافل يساعد القوي فيهم الضعيف[3]، حيث بات من المعروف أن مؤسسات الكيان الإسرائيلي لم تهتم بهذا المجال كما هو الحال في المجالات الأخرى، حيث أخذت الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م على عاتقها، المحافظة على تكامل الأسرة ومعالجة شؤونها، مثل توعية الأبناء والآباء، إعداد الأمهات الصالحات، ورفع مكانة المرأة والارتقاء بها، واستثمار قدراتها وتوجيهها بما يتلاءم واحتياجاتها ومتطلباتها، بأداء دورها كأم وربة بيت وزوجة وموظفة، وتعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية كذلك على تقديم الخدمات للنساء والفتيات ضحايا العنف الجسدي والجنسي وغيره، وإقامة أطر مناسبة تؤمّن الحماية لهن[4]، وتعمل على تطوير الطفولة المبكرة بتغيير المفاهيم السائدة التي تهمش الطفل في المجتمع الفلسطيني، كذلك تقوم المؤسسات والجمعيات الخيرية على رعاية أبناء الشبيبة، ورعاية

---

(١) مركز الدراسات ، *المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني*–، ص١٨٤.

(٢) ينظر: فؤاد، *اتحاد الجمعيات الإسلامية – خمسة عشر عاما من العطاء*–، ص١٥–ص١٨.

(٣) بني عيسى، *العمل التطوعي وآثاره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي*، ص٧٤.

(٤) جمعية سند، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، أم الفحم، فلسطين الداخل.

المسنين والمعاقين، وأخذت على عاتقها توعية التكامل الاجتماعي، وتعميق مفاهيم الإخاء والتعاون، ودعم الفئات المهنية، وتأهيل السجين، وتقديم العون القضائي والاستشاري للأسير ،بتحسين ظروف حياته المادية والمعنوية في داخل السجون الإسرائيلية(١)،هذا وبلغ عدد الجمعيات والمؤسسات التي تهتم وتسهم في هذا المجال بالمئات،ومن أبرز هذه الجمعيات والمؤسسات هي: جمعية سند(٢)، ومركز سوار، وجمعية دار الطفل العربي(٣)، مؤسسة يوسف الصديق(٥)، وجمعية شباب العرب بلدنا(٤)

ثالثاً: المجال التعليمي والثقافي

تعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م على تعميق الوعي الثقافي والفكري والأدبي،من خلال تنظيم النشاطات والفعاليات والدورات التعليمية والتثقيفية، والعمل كذلك على النهوض بالمكتبات ورفع كفاياتها، وتشجيع المطالعة والقراءة، وأخذت على عاتقها سد احتياجات المجتمع الفلسطيني في الداخل من خلال رفع مستوى التعليم، وسد العجز الهائل والفجوة الكبيرة في المجال التعليمي،بتحسين تجهيزات المدارس والمؤسسات التعليمية بكل ما تحتاجه من تكنولوجيا حديثة، وبتطوير برامج مناسبة لاحتياجات الطلاب الخاصة

---

(١) مؤسسة يوسف الصديق لرعاية السجين، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، أم الفحم، فلسطين الداخل.

(٢) جمعية سند : تاسست عام ١٩٩٩م نتيجة غياب الجسم الأمني لرعاية شؤون الأسرة العربية في الداخل الفلسطيني، فكان الهدف الأعلى المحافظة على تكامل الأسرة ودعم مكانة المرأة العربية،هذا ومن مشاريع الجمعية المقترحة إقامة ملجأ للمرأة المعنفة بهدف منح المرأة فرصة للابتعاد جسديا عن زوجها حتى يتدخل أولي الأمر وأهل الخير بفض الخلاف بين الزوجين، كما وتعمل الجمعية على إقامة دفيئة تربوية – علاجية للأطفال الذين يعانون من مشاكل سلوكية ونفسية وتربوية واجتماعية، كما وستعمل على إقامة ملجأ للفتيات التي يعشن في ضائقة نفسية واجتماعية ، وذلك تعمل الجمعية على احتواء هذه المجموعة في إطار علاجي بهدف الحماية والإصلاح والتاهيل النفسي والعلاجي . للمزيد ينظر: جمعية سند ، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، أم الفحم ، فلسطين الداخل . المجلس الأعلى للدعوة، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة – بيت المقدس–*، ص٢٢.

(٣) جمعية دار الطفل العربي في المثلث الشمالي : تاسست عام ١٩٩٤م، حيث تسعى الجمعية لتطوير الطفولة المبكرة، وهدفها الرئيس تغيير المفاهيم السائدة التي تهمش الطفل في المجتمع الفلسطيني واستبدلتها بتوجيه يضع الطفل في المركز. للمزيد ينظر: المرجع السابق ، *دليل الجمعيات ٢٠٠٢م* ، ص٢٠.

(٥) مؤسسة يوسف الصديق هي : مؤسسة تاسست عام ٢٠٠٥م وذلك لرعاية السجناء وتقديم العون الإغاثي الشامل للأسير والسجين وتقديم العون القضائي والاستشاري للسجناء، وكذلك القيام بفعاليات جماهيرية لنصرة قضية الأسير والسجين والتعريف بها ، وتحسين الظروف الإنسانية والحقوقية في السجون . للمزيد ينظر : المرجع السابق، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة – بيت المقدس–*، ص٣٦.مؤسسة يوسف الصديق، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، أم الفحم

(٤) مؤسسة يوسف الصديق هي : مؤسسة تاسست عام ٢٠٠٥م وذلك لرعاية السجناء وتقديم العون الإغاثي الشامل للأسير والسجين وتقديم العون القضائي والاستشاري للسجناء، وكذلك القيام بفعاليات جماهيرية لنصرة قضية الأسير والسجين والتعريف بها ، وتحسين الظروف الإنسانية والحقوقية في السجون . للمزيد ينظر : المرجع السابق، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة – بيت المقدس–*، ص٣٦.مؤسسة يوسف الصديق، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، أم الفحم

التي تعكس هويتهم الثقافية والقومية[1]، وتعمل أيضاً على متابعة قضايا التعليم العالي ومساندة الطلاب المحتاجين، وتشجيع طلاب المرحلة الثانوية على الالتحاق بالتعليم العالي، وإرشادهم في اختيار المواضيع المناسبة[2]. وتهتم بعض المراكز البحثية بالطلبة الجامعيين، وخصوصاً الباحثين منهم، حيث تعمل هذه المراكز البحثية على توفير الوسائل المختلفة وتقويتها لضمان نجاح بحوث الباحثين[3]. وتقوم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية المهتمة بهذا المجال ببناء المدارس الأهلية، لما لها من خصوصية في فلسطين عام ١٩٤٨م لتكون لهذه المدارس خصوصية بقدر الإمكان في تقرير المواد المطلوبة لتدريس أبناء فلسطين عام ١٩٤٨م، وبناء خطط وبرامج تعليمية تتناسب مع طبيعة المجتمع الفلسطيني في الداخل وخصوصياته[4].

رابعاً: المجال الصحي

يفتقر المجتمع في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م إلى كثير من البنى التحتية،ومنها الخدمات الطبية كالمراكز الصحية والمشافي الأهلية، بسبب انتقاص حق المواطنين من قِبل مؤسسات الكيان الإسرائيلي، ولهذا قامت العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية بتأسيس مراكز صحية لخدمة المواطنين الفلسطينيين في الداخل ، وبخاصة الفقراء منهم، وقدمت خدمات طبية متنوعة، كالمختبرات الطبية ، وغرف الطوارئ، وسيارات الإسعاف، والأطباء الأخصائيين، وإعارة الأدوات الطبية للمحتاجين، والقيام ببناء المستشفيات الأهلية ، وتعمل هذه الجمعيات والمؤسسات على رفع المستوى الصحي، ومحاربة بعض الأمراض المزمنة والأوبئة، وخاصة في فئات كبار

(1) اتجاه، *دليل الجمعيات*، ص١، ٦، ٣٩، ٤١.
(2) جمعية اقرأ لدعم التعليم في الوسط العربي، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥م*، أم الفحم، فلسطين الداخل.
(3) مركز الدراسات المعاصرة، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، أم الفحم، فلسطيني الداخل.
(4) مقابلة أجراها الباحث مع: *الشيخ رائد صلاح*، بتاريخ ٢١\١٤\٢٠٠٨م.

السن والعجزة والمعاقين والأطفال[1]، وتقوم كذلك برفع مستوى الوعي الصحي والاجتماعي مما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية.

خامساً: مجال الإغاثة

برزت أهمية هذا المجال بسبب وجود الفقر المستشري بين عرب داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، حيث كان أكثر من (٥٥%) منهم تحت خط الفقر، ومميّز ضدهم في الكيان الإسرائيلي، فقامت الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية بالعمل على سد حاجة الفقراء والمحتاجين وتخفيف معاناة المرضى ، والعمل على إحياء فريضة الزكاة في المجتمع الفلسطيني، لتحقيق آثارها الاقتصادية والاجتماعية على كافة أفراد المجتمع ، بحيث لا يقتصر عمل هذه الجمعيات والمؤسسات على تقديم المساعدات والزكاة للمحتاجين فقط، وإنما يمتد إلى تعميم فضائل الزكاة والصدقات لتشمل كل المعوزين والفقراء، وتقوم هذه الجمعيات بمشاريع

كثيرة كمشروع الحقيبة المدرسية ومشروع الأضاحي، وتوزيع اللحوم والطرود الغذائية، وكذلك تسهم في المشروعات الموسمية كمعونة الشتاء، ومعونة شهر رمضان.[2]

وقد امتد دور فلسطينيي عام ١٩٤٨م في مساعداتهم ليشمل الأهل في الضفة والقطاع، لما يعانونه من احتلال وحصار وتجويع، ومن المشاريع التي تقوم بها جمعيات العمل الخيري والأهلي ومؤسساته في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م اتجاه الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، مشروع كفالة اليتيم، مشروع كفالة الطفل الفقير، وكفالة الطالبات الفقيرات واليتيمات اللواتي يجدن صعوبة كبيرة في تغطية تكاليف تعليمهن وظروفهن المعيشية.[3]

---

(1) ينظر: فؤاد، *اتحاد الجمعيات الإسلامية – خمسة عشر عاما من العطاء*–ص١٢-١٣. وكذلك المجلس الأعلى للدعوة، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة بيت المقدس*، ص٢٦-٢٧.

(2) لجنة الزكاة القطرية ، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦*، الكعبية ، فلسطين الداخل .

(3) مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، الناصرة، فلسطين الداخل. فؤاد، *اتحاد الجمعيات الإسلامية – خمسة عشر عاما من العطاء*–ص٢٩.

سادساً: مجال الصمود والبقاء

هذا المجال له أهمية كبيرة في عمل الجمعيات الخيرية والأهلية ومؤسساتها، ويتمثل ذلك في تعزيز الهوية الفلسطينية لدى الشباب والأطفال، والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية في ظل العولمة التي تجتاح جميع المجتمعات في العالم، وبالذات المجتمع الفلسطيني في داخل عام ١٩٤٨م، وقد أخذت الجمعيات والمؤسسات على عاتقها ترميم البيوت المنكوبة وصيانتها في المدن المختلطة (التي يعيش بها يهود وعرب) ، والهدف من هذا الترميم وهذه الصيانة تثبيت الوجود العربي الفلسطيني وتجذيره في هذه المدن، وتقوم كذلك بترميم بيوت العائلات المحتاجة في النقب وخاصة القرى التي لا يعترف بها الكيان الإسرائيلي، وتعمل على الاستصلاح الريفي لتوفير حياة مقبولة لفلسطينيي النقب، لتعينهم على الصمود في أرضهم ، وتقوم أيضاً بعمل معسكرات عمل تطوعية، يتم من خلالها استصلاح عشرات قطع الأراضي وزراعة أشتال الزيتون[1]، كذلك تسعى لتحصيل الاعتراف بالقرى العربية التي لا يعترف بها الكيان الإسرائيلي، وتعمل من أجل وقف سياسة هدم البيوت، وإزالة الغبن اللاحق بفلسطينيي عام ١٩٤٨م، وإعادة المهجرين إلى قراهم ومدنهم التي طردوا منها، بالإضافة إلى تنشيط الحياة الثقافية في أوساط المهجرين الفلسطينيين وبخاصة فيما يتعلق بمشروع العودة وجذور النكبة ، وطرح قضية المهجرين على بساط البحث الجماهيري والمحافل الرسمية المحلية والدولية[2].

كذلك لا يمكن الفصل بين المجال الديني ومجال الصمود والبقاء، ذلك أن العديد من الجمعيات والمؤسسات تقوم بالحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية والعناية بها، وتعمل على

---

(1) مقابلتان أجراهما البحث مع : *الشيخ رائد صلاح* ، بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\٢١م. و مع : *إلياس زيدان* ، محاضر في جامعة حيفا ، وفي جامعة بن غوريون – النقب –، وباحث في القطاع الثالث في إسرائيل ، بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\٢٤م ، حيفا – فلسطين الداخل ، في مكاتب اتجاه.

(2) اتجاه، *دليل الجمعيات*، ص٤، ١٦، ٢٣. وللمزيد من الاطلاع على مجال الصمود والبقاء ينظر : المطلب الخامس من المبحث الثالث في الفصل الثالث، ص١٢٠.

إقامة معسكرات عمل تطوعيه لإعادة اعمار المساجد وصيانة المقابر وسائر المقدسات التي كانت قائمه قبل بداية نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م[1]، لتعزيز هوية الأرض بأنها عربية فلسطينية .

سابعاً: المجال الاقتصادي

لا يمكن الفصل كذلك بين المجالات السابقة والمجال الاقتصادي، فهي حلقات متصلة في عملية بناء الحياة الاقتصادية، وهذا المجال لا يقل أهمية عن المجالات السابقة ، حيث ينطلق من تشجيع الشباب على الكسب الحلال والعمل الدائم وترك البطالة، وتعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية على تشجيع إنشاء المؤسسات الاقتصادية التي يمكن أن تدفع نحو تقدم المجتمع من ثم تقليص حدة البطالة، من خلال قيامها بمشاريع تأهيلية وتدريبية في مجال زيادة الوعي الاقتصادي لأصحاب المشاريع الاقتصادية، وكذلك القيام بتدريب أصحاب المصالح الصغيرة في مجال التسويق والتجارة[2]،حيث تشجع هذه المشاريع التدريبية والتأهيلية على دفع العجلة الاقتصادية للفلسطينيين إلى الأمام، كذلك يعتبر مشروع المجتمع العصامي[3]من المشاريع الدافعة نحو هذا المجال المبني على أسس شرعية أو الموجه شرعاً، حيث تعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية من خلال هذا المشروع على تشجيع قيام " التصنيع المحلي" ثم "الاقتصاد المحلي" من خلال دعمها المالي والمعنوي للمشاريع الاقتصادية، وتعمل الجمعيات الخيرية كذلك على توجيه المستثمرين العرب والاستثمار العربي، إلى الاتجاه الذي يفيد المجتمع العصامي ،كما وتشجع هذه الجمعيات والمؤسسات بل وتعمل على إقامة مشاريع من شأنها بناء الحياة الاقتصادية وإدارة هذه المشاريع

---

(١) مقابلة اجراها الباحث مع: *الشيخ رائد صلاح*، اجريت بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\٢١م. مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، *التقرير السنوي لعام٢٠٠٧م*، أم الفحم – فلسطين الداخل

(٢) جمعية الأهالي، التقارير السنوية من عام ٢٠٠٣م – ٢٠٠٦م، الناصرة.

(٣) هو المشروع الذي طرحته الحركة الإسلامية ،والذي يطمح إلى بناء المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني ومأسسته بأموال وعقول عربية. كما ويقوم مشروع المجتمع العصامي على ثلاثة أصول :١. إحياء الموارد المالية الذاتية ٢. إقامة مشاريع ذات صلة شمولية ٣. التواصل مع العالم العربي والإسلامي. للمزيد ينظر: غانم : أسعد ، مصطفى: مهند، *دولة ضد مواطنيها – حالة اعتقال قادة الحركة الإسلامية* –، سلسلة دراسات المجتمع العربي، مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠٠٤م-١٤٢٥هـ، أم الفحم – إسرائيل ، ص١١٠– ص١١٨

بأيد عربية، مثل إقامة المدارس والمستشفيات الأهلية والمراكز الطبية، وإقامة المشروعات الزراعية في المناطق الصالحة للزراعة.[1]

كذلك تستخدم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية الدين في المجال الاقتصادي، وذلك بالحثّ على العمل النافع المنتج، وتشجيع الإقبال على استهلاك وشراء السلع العربية الفلسطينية المصنّعة من قبل أيد عربية فلسطينية وذلك لتشجيع الإنتاج العربي في فلسطين الداخل .

المطلب الرابع: مصادر تمويل العمل الخيري داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.

لا تختلف نوعية مصادر تمويل العمل الخيري والأهلي وتمويله في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، عن نوعية مصادر تمويل العمل الخيري في العالم العربي والإسلامي وحتى الدولي، ولكن تختلف كل جمعية ومؤسسة عن الأخرى في تفاصيل مصادر الدعم والتمويل.وفيما يلي مصادر تمويل العمل الخيري والأهلي ودعمه، في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م:

أولاً: الصدقات

الصدقة في الاصطلاح: إنها – تمليك بلا عوض للمحتاج تقرباً إلى الله تعالى، وطلباً لثواب الآخرة"[2]. فمن خلال هذا يتبيّن أنه لا بد من اجتماع الأمرين معاً لكي تعدّ صدقة:أن يكون المعطى محتاجاً، وأن يكون مقصوداً بها ثواب الله تعالى.

---

[1] المؤسسة الإسرائيلية المحتلة منزعجة من هذا المشروع (مشروع المجتمع العصامي) إذ اعتبرته مشروعاً انفصاليا، ومشروع لبناء حكم ذاتي انفصالي، وإقامة دولة مستقلة. ينظر كذلك: غانم ومهند، ***دولة ضد مواطنيها – حالة اعتقال قادة الحركة الإسلامية***، ص ٨١- ص١٢٠.

[2] ينظر : الشربيني: شمس الدين محمد بن الخطيب، ***مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج***، تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية ،١٤٢١هـ -٢٠٠٠م، بيروت- لبنان، ص٥٥٩. أما الصدقة لغة فهي: ما تصدّقت به على مسكين وما أعطيته في ذات الله للفقراء، والمُتصدّق الذي يعطي الصّدقة. ينظر: ابن منظور، ***لسان العرب***، مادة صدق، باب القاف، ج١٠ ص١٩٣.

وبعض هذه الصدقات مطلوب طلب الفريضة، وبعضها مطلوب طلب الفضيلة ، وكلُّها تكون في مجموعها روافد أساسية ومهمة لتمويل العمل الخيري.[١]

ومن الصدقات المطلوبة طلب الفريضة :

١) **الزكاة :** أول هذه المصادر وأعظمها وأهمُها، التي فرضها الله على أموال المسلمين تطهيراً وتزكية لأنفسهم وأموالهم، وتحقيقاً لتكافل المجتمع المسلم، حيث تعتبر أهم عمل خيري إلزامي ، كما اعتبرها الرسول – صلى الله عليه وسلم– الركن الثالث من أركان الإسلام[٢]ــ ولذلك تعد الزكاة رافداً مهما في تمويل العمل الخيري في فلسطين عام ١٩٤٨م، حيث تصل حصيلة مدخولات الزكاة السنوية من فلسطينيي ١٩٤٨م على لجان الزكاة القطرية أكثر من (٣،٥) مليون دولار سنوياً[٣]، وموزعة على مشاريع عديدة تقوم بها لجان الزكاة[٤].

٢) **زكاة الفطر:** تعد هذه الزكاة أو الصدقة رافداً مهماً في تمويل العمل الخيري ودعمه في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م وسائر البلدان الإسلامية والعربية.[٥]

٣) **الكفارات والنذور الواجبة :** كلٌ من الكفارات والنذور تعد مصدراً غزيراً من مصادر وتمويل العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وسائر بلاد المسلمين.[٦]

---

(١) القرضاوي ، ***اصول العمل الخيري في الإسلام – في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية –*** ، ص١٠٣.

(٢) للمزيد عن الزكاة راجع : القرضاوي ، ***اصول العمل الخيري في الإسلام – في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية –***، ص١٠٣. القرضاوي : يوسف، ***فقه الزكاة – دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة–***، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، ١٤٢٣هــ – ٢٠٠٢م ، بيروت – لبنان.

(٣) يعتمد عمل لجنة الزكاة القطرية على اقتطاع نسبة محددة من أموال الزكاة التي تجمع من لجان الزكاة المحلية من كل قرية ومدينة في فلسطين الداخل، خلال شهر رمضان، وتقوم بالأساس بتغطية وستر أمور العائلات الفقيرة والحالات المرضية والحالات الطارئة التي تحل ببعض العائلات. للمزيد ينظر : لجنة الزكاة القطرية، ***التقارير السنوية من عام ٢٠٠٥–٢٠٠٧م*** ، الكعبية .

(٤) من هذه المشاريع : مشروع إعانة الفقراء والمحتاجين، ومشروع إعانة المرضى المحتاجين، ومشروع الطرود الغذائية لأهل الحاجة والعوز من فلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م، ومشروع الحقيبة المدرسية على طلبة المدارس ، ومشروع دعم بيوت الفقراء المنكوبة والمتضررة من السياسة الإسرائيلية، ومشروع كسوة الشتاء والصيف للفقراء. للمزيد ينظر : لجنة الزكاة القطرية، ***التقارير السنوية من عام ٢٠٠٥–٢٠٠٧م.***

(٥) زكاة الفطر: سميت بذلك؛ لأن وجوبها بدخول الفطر من رمضان وقدوم العيد، ووجبت على الخلقة تزكية للنفس وتنمية لعملها، وذلك حتى يشترك الجميع في فرحة العيد. للمزيد راجع : القرضاوي ، ***أصول العمل الخيري في الإسلام*** ، ص١٠٣.القرضاوي، ***فقه الزكاة.***

(٦) الكفارات والنذور : هي ما أوجبه سبحانه وتعالى على المسلمين من كفارات بمناسبة ارتكاب تقصير أو خطا في عبادة ما ، أو سلوك ما وجاءت هذه العقوبة لتكفير الذنوب على نوعين ؛ النوع الأول :جزاء معنوي يتعلق بحق الله تعالى ، والذي يتمثل في الاستغفار والإنابة ، ومجاله العفو عن الذنب، وغفرانه في الآخرة، أما النوع الثاني فجزاء مادي يتعلق بحق العباد، والذي يتمثل في عقوبة مالية تفرض على المذنب ، ويعود ريعها على الفقير والمحتاج ، سعيا لسد حاجته ، وتكفيراً للمخطئ عن ذنبه. وتتمثل هذه العقوبات في كفارة

أما الصدقات المطلوبة طلب الفضيلة فهي:

الصدقات التطوعية، وصدقة التطوع هي :" الصدقة التي يتطوع بها المسلم إلى الفقراء والمحتاجين، وإلى أي جهة من جهات البرّ من غير إلزام فيها مطلقاً، ومن غير تحديد في مقدار ما يُعطى، وإنما يرجع ذلك إلى نفسية المتبرع وتقديره"[١]، حيث تأتي الصدقات المطلوبة طلب الفضيلة أي الصدقات التطوعية، التي يتطوّع بها المسلم تقرُباً إلى ربه ، وطلباً لمثوبته ، ودخوله إلى جنته، من حيث الأهمية في تمويل العمل الخيري عموماً، بعد الصدقات المطلوبة طلب الفريضة ، وهناك الكثير من آيات الكتاب الحكيم والأحاديث النبوية، التي تُرغِّب في الإنفاق في وجوه الخير ، والتصدق على الفقراء والمحتاجين ، ونجد كذلك في الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة أساليب متعددة من التشويق والإغراء والترغيب والتحفيز على الإنفاق في وجوه البرّ والخير.

فالصدقات المطلوبة طلب الفريضة والصدقات التطوعية هي إحدى مصادر دعم العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ومصادر هذه الصدقات إما أن تكون:[٢]

١- مصادر داخلية، أي أن مصدرها من صدقات فلسطينيي ١٩٤٨م.

٢- مصادر خارجية، أي أن مصدرها من صدقات المسلمين في أوروبا أو دول العالم العربي.

ثانياً: الوصايا

هي أحد مصادر الدعم الخيري، في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وفي سائر دول العالم العربي والإسلامي، وحتى العالم الغربي، ويقصد منها رضا الله تعالى ونيل ثوابه في الآخرة.

القتل الخطأ، وكفارة الظهار ، وكفارة اليمين ، وكفارة الصيام ، ونلحظ أن في كل منها يدور الجزاء بين تحرير الرقبة وإطعام المحتاجين وكسوتهم، إضافة إلى الصيام . ومثل الكفارات النذور التي ينذرها المسلم لله، لصالح الفقراء والخيرات، قال تعالى:{ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ }. للمزيد راجع : القرضاوي، *العمل الخيري في الإسلام – في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية–* ،ص١٠٧.

[١] الخياط: عبد العزيز، *المجتمع المتكافل في الإسلام*، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م، ص٢٢٠.

[٢] مقابلة أجراها الباحث : *إلياس زيدان* – محاضر جامعي وباحث في القطاع الثالث في إسرائيل – بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\٢٤.

والوصية اصطلاحاً: تمليك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع.[١]

تسهم الوصايا في إنجاز مشاريع خيرية تفيد المسلمين وغيرهم في المجتمع الفلسطيني عام ١٩٤٨م ، وذلك كمن يوصي بجزء من ماله في إقامة مشروع تعليمي، أو يجعل ريع ماله لخدمة طلاب العلم وغير ذلك من أعمال ، حيث تعد الوصية أحد روافد الدعم الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وتعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية هناك على أحياء الوصية بين الناس لِما لها من آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمع الفلسطيني .

ثالثاً: الوقف

يُعد الوقف مصدراً من مصادر تمويل العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م وفي سائر العالم العربي والإسلامي وحتى الغربي.

والوقف اصطلاحاً: "هو حبس مؤبد وموقت، لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة ".[٢]

لقد رغّب الإسلام في الوقف أو الصدقة الجارية، وجعل لها جزاءً متميزاً لا ينقطع بوفاة صاحبها، وذلك لبقاء أثرها، ودوام نفعها ، حيث يعتبر الوقف تبرع دائم لأن المال الموقوف ثابت لا يجوز بيعه ولا هبته، وإنما يتم التبرع فقط بغلته وريعه.[٣]

وينقسم الوقف بحسب غرضه على الأنواع الآتية:[٤]

أ- الوقف الخيري: وهو الوقف على المصالح الخيرية، ولأي من وجوه البِّر العامة.

---

(١) ابو جيب، ***معجم لغة الفقهاء***، ص٤٧٥.أما الوصية لغة فهي : أوصاه ووصاه توصية عهد إليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية وهو المُوصى به أيضا. موته. ينظر: الفيروز أبادي، ***القاموس المحيط***، مادة وصاة ، ص١٧٣١.

(٢) قحف: منذر، ***الوقف الإسلامي – تطوره، إدارته، تنميته–***، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، بيروت – لبنان، ص٦٢. الوقف لغة : الوقف مصدر وقفت الدابة، ووقفت الكلمة وقفا، ووقف الأرض على المساكين وقفا: يعلي حبسها عليهم. مرجع سابق، ***لسان العرب***، مادة وقف، ج٩ ص٣٥٩.

(٣) الجمل: أحمد محمد عبد العظيم، ***دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة***، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ها –٢٠٠٧م، القاهرة – مصر، ص١٨.

(٤) المرجع السابق، ***دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة***، ص٢٦.

ب- الوقف الذُري : وهو الوقف لمنفعة الواقف وأهله وذريته أو الأشخاص بأعيانهم،وذرياتهم بغض النظر عن وصف الغنى والفقر والصحة والمرض وما شابهها.

ج.الوقف المشترك: هو كل وقف فيه نصيب خيري ونصيب ذري.

ويقسم الوقف باعتبار الجهة الموقوف عليها قسمين:[١]

أ. أوقاف القطاع الخاص: وهو الوقف على المصالح الفردية أو الشخصية.

ب. أوقاف القطاع العام: وهو الوقف على المصالح العامة، كالمساجد والمدارس، والمستشفيات، أو على من يقومون بخدمة عامة؛ كالعلماء وطلبة العلم.

وعمدت العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية في فلسطين عام ١٩٤٨م من أجل إحياء فكرة الصدقة الجارية والوقف الخيري بين المسلمين من جديد[٢]، وذلك بسبب تعرض الأوقاف الإسلامية والمسيحية والتي تمثل (١ على ١٦) من أراضي فلسطين الداخل لكثير من الاعتداءات والانتهاكات المتكررة بشكل منظم ومنهجي من قبل الكيان الإسرائيلي بمختلف الوسائل اللصوصية وتحويل استثمار هذه الأوقاف لصالحها المالي فقط، لذلك فإن بعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية وخاصة الإسلامية منها، أخذت على عاتقها الحفاظ على بعض المؤسسات والأراضي الوقفية المتبقية في فلسطين الداخل وبشتى الوسائل القانونية والسياسية وغيرها[٣]، لذلك نرى أن الجمعيات والمؤسسات تتعامل تعاملاً سياسيا مع الأوقاف وليس تعاملاً استثمارياً وتنموياً، وذلك لإرجاع هذه الأوقاف، وللتأكيد أن أرض فلسطين وقفية.

---

(١) الجمل، *دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة*، ص٢٦.

(٢) فؤاد، *اتحاد الجمعيات الإسلامية – خمسة عشر عاما من العطاء–*، ص٢٠.

(٣) اتبع الكيان الإسرائيلي فيما يتعلق بقضية الأوقاف خطة مكونة من ثلاثة أبعاد، كل بعد يصب في مصلحة الكيان الإسرائيلي، وهذه الأبعاد هي : ١) البعد التدميري: فقد تعمد الكيان الإسرائيلي إهمال الأوقاف والمقدسات من خلال سلسلة من القوانين التي تحول دون الاهتمام بالأوقاف والمقدسات، وذلك بغية تدميرها رامية ضرب الحائط كل الأعراف والمواثيق الدولية ، ومن أمثلة ذلك تحويل العديد من المقابر إلى مزابل ضخمة، وكذلك الأمر بالنسبة للمساجد التي تركت ومنع أهلها الاقتراب منها . ٢) المصادرات : لم يتورع الكيان الإسرائيلي عن مصادرة الأوقاف، وخاصة الأملاك الوقفية وفق سلسلة من القوانين التي سنتها من أجل المصادرات ، حيث أتاحت الفرصة للمؤسسات الإسرائيلية للعمل على مصادرة الأوقاف دون رقيب أو حسيب . ٣) تحويل بعض الأوقاف إلى مناطق أثرية سياحية ذات مدخول مادي يصب في خزينة المؤسسة الإسرائيلية فقط ، كما هو الحال مع أوقاف صفد وحيفا واللد وعكا. للمزيد ينظر: مركز الدراسات، *المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني–*، ص١٧٣ – ص١٨٠.

لا بد من وجود آثار اقتصادية غير المباشرة للأوقاف في الأراضي الفلسطينية١٩٤٨م، فمن أهم الآثار الاقتصادية الملموسة من الوقف:

١) أثره في زيادة الإنتاج والحد من الكساد : يظهر هذا الأثر من خلال الحاجة للمواد التي تُبنى بها الأوقاف وتُرمم بشكل مستمر للحفاظ على الوقف بشكل دائم بما يتوافق مع طبيعة الوقف التأبيدية. بالإضافة إلى السلع التي لا بد منها للقيام بالمهام التي وجد من أجلها الوقف؛ فالمساجد الهدف الأول منها وجود أماكن لعبادة الله ولا يتم تحقيق هذا الهدف بدون وجود مستلزمات هذه العبادة، لذلك لا بد من تبليط المسجد وفرشه وإنارته وتوفير أدوات الوضوء وغيرها التي تساهم بدورها في زيادة الطلب على هذه المستلزمات ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من قبل المصانع والمحال العربية وبالتالي الحد من مشكلة الكساد .

٢) أثره في الحركة السياحية : حيث تعتبر السياحة في وقتنا الحاضر من الموارد الهامة للإقتصاد، وتنعكس مواردها على قطاعات أخرى مثل المطاعم والفنادق المحال التجارية، فالطلب على الفنادق يولد فرصاً للعاملين في هذا القطاع وكذا المطاعم ، وقد ساهمت أوقاف فلسطين وبالذات القدس الشريف في تمية هذا المجال، حيث أن القدس مقر للديانات السماوية الثلاث.

وبسبب ما آلت إليه الأوقاف، من ضياع ومصادرة نتيجة الظلم ألاحتلالي، عمدت بعض الجمعيات والمؤسسات ببناء مشاريع تنموية واجتماعية ضرورية للمجتمع الفلسطيني، من خلال طرح أسهم وقفية خيرية ، حيث يقوم ميسوري الحال بشراء هذه الأسهم لصالح المجتمع الفلسطيني ويوقفونها عليه، والمشاريع التي قامت بها الجمعيات المؤسسات الخيرية عديدة والتي تُعد من قبيل الصدقة الجارية والوقف الخيري، وهذه الأعمال هي :

١- رعاية الأئمة والخطباء ومساعدة المساجد في كثير مناطق داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.

٢- توزيع المساعدات المالية على الطلبة الجامعيين.

٣- بناء المشافي والمدارس الأهلية ، ووقف الأراضي.

وبعد الإشارة إلى أهم مصادر الدعم الخيري والأهلي وروافده في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ،لا بد تفصيل بعض هذه الموارد ،علماً أنها تختلف في اغلبها وفق أطرها وطروحاتها، حيث أن الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية داخل فلسطين عام ١٩٤٨م في معظمها، لها توجيهات أيديولوجية ، بحيث تُمثل الواجهة المدنية للعمل الخيري والأهلي في الداخل الفلسطيني، ويلاحظ أنها تنقسم من حيث التبعية الأيديولوجية إلى قسمين كبيرين هما : جمعيات ومؤسسات إسلامية ، وأخرى علمانية (على الغالب تسمى أهليه)[1] ، وبالتالي تختلف مصادر دعم العمل الخيري وفق هذا التقسيم ، ولكن تتفق جميعها (الإسلامية منها والعلمانية) باعتمادها في تمويلها على التبرعات والهبات سواء من الخارج أو من الداخل بنسبة (١٠٠%)، حيث بيّنت نتائج استبانة شملت (٥٠) جمعية ومؤسسة في الداخل الفلسطيني هذه النسبة[2]، أما من حيث الجهات الممولة للعمل الخيري والأهلي في الداخل الفلسطيني فقد بيّنت الإستبانة أن التبرعات الداخلية (أي المتبرعون من داخل فلسطين عام ١٩٤٨م) شكلت ما نسبته (٤٦%)من إجمالي التكرارات، بينما شكلت التبرعات الخارجية (من المتبرعون من خارج فلسطين عام ١٩٤٨م) ما نسبته (٥٥%) من إجمالي التكرارات، وهذا يشير إلى أن الجمعيات والمؤسسات الخيرية الإسلامية تعتمد على الدعم الداخلي أي دعم الفلسطينيين في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م وذلك[3] لكون هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية ،- فكراً وتاريخاً - أكثر مشاركة من الجمعيات العلمانية(الأهلية) ، ناهيك عن وجود الوازع الديني لدى الفلسطينيين في الداخل ، ولكونها أكثر شفافية مع الناس وتواصلاً بهم، وخطابها أكثر قربا من الجمعيات الأخرى.

---

(١) ينظر: مركز الدراسات، ***المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني - دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني***-، ص١٨٥.

(٢) هذه النسب الموجودة في هذا المطلب بناءً على إجابات الأسئلة الموجودة داخل الإستبانة . وللاستزادة في معرفة أسلوب جمع البيانات والأداة ينظر المبحث الثاني من الفصل الثاني، ص٥١.

(٣) مقابلة اجراها الباحث : *إلياس زيدان* - محاضر جامعي وباحث في القطاع الثالث في إسرائيل - بتاريخ ٢٠٠٨\٤\٢٤.

ومن أهم مصادر التمويل والدعم الداخلي للجمعيات والمؤسسات الإسلامية:[١]

١-الزكاة وصدقة الفطر والصدقة الجارية والوصية ، والتبرعات من خلال العشاءات الخيرية[٢]، وصندوق الألف الخيري[٣] ووقف الأراضي والعقارات .

٢-حوالات مالية شهرية يلتزم بها بعض المتبرعين لبعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية .

أما مصادر التمويل والدعم الخارجي للجمعيات والمؤسسات الإسلامية، فهي من:[٤]

منظمات ومؤسسات أهلية في الحاضر الإسلامي والعربي وهي محدودة، ومن هذه المصادر الخارجية:

١- البنك الإسلامي للتنمية.

٢- اتحاد الأطباء العرب وغيرها من الصناديق الإسلامية والعربية الداعمة للفلسطينيين.

أما الجمعيات والمؤسسات الأهلية (غير الإسلامية) فتعتمد بشكل عام على الدعم الخارجي في تمويل عملها الأهلي والمقصود بذلك الدعم من قِبل صناديق ومؤسسات خارجية، أي خارج أرض فلسطين عام ١٩٤٨م، أما المصادر الداخلية فهي محدودة.[٥]

ومن أهم مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية فهي:[٦]

١.رسوم عضوية وتبرعات من قِبل أعضاء الجمعية والمؤسسة.[٧]

٢.تلقي الهبات والمنح والمساعدات من أي شخص، محلي أو خارجي، ولكن على الأغلب مصادر التمويل خارجية (دولية)[٨] ، لذلك فإن التمويل الخارجي (الدولي) له تأثير كبير على جدول أعمال الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواقفها ، فلا يوجد تمويل خارجي على الغالب بدون أجندة خاصة

---

(١) مقابلتان أجراهما الباحث مع : *الشيخ رائد صلاح* ،بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\٢١م. وأيضا مقابلة مع : *إلياس زيدان* – محاضر جامعي وباحث في القطاع الثالث في إسرائيل – بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\٢٤.

(٢) تقوم بعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية الإسلامية بتحضير عشاءات خيرية ، حيث يقوم الحاضرون بالتبرع لصالح الجمعيات والمؤسسات القائمة على هذا العشاء .

(٣) هو صندوق أقامته مؤسسة الصدقة الجارية، بحيث يتبرع كل واحد يشارك في هذا الصندوق بمبلغ ألف دولار سنويا، ويعود ريع هذا الصندوق على المشاريع التنموية.

(٤) مقابلة أجراها الباحث مع: *الشيخ رائد صلاح*، بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\٢١م.

(٥) مقابلة أجراها الباحث مع : *إلياس زيدان* ، بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\٢٤.

(٦) المقابلة السابقة.

(٧) زعبي:خوله، *آفاق العمل الأهلي الفلسطيني – اجتهادات جماعية* – ، اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية – ، ٢٠٠٥م، حيفا – إسرائيل ، ص٧.

(٨) المرجع السابق ، *آفاق العمل الأهلي الفلسطيني – اجتهادات جماعية* –، ص٧.

بالمتبرع[1]، ومن ثم فإن غالب هذه الصناديق(صناديق الدعم الأوروبي والأمريكي الداعمة للجمعيات العلمانية) كما يرى الباحث مشبوهة، ولا يجب أخذ فلس واحدٍ منها، فهي تدعم بيد، وتفرض أجندتها على الجهة المدعومة بيد أخرى[2].

ومن هذه المصادر الخارجية (الدولية):

أ. الإتحاد الأوروبي[3]، حيث يضطلع بدور مهم ومركزي في دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وينشط الإتحاد من خلال مسارين:

١ – الدعم المالي ٢– تحديد المشاريع (الأجندة).

ب. صندوق إبراهيم[4]. ج. صندوق إسرائيل الجديد، ويعمل وكيلاً لصندوق فورد.[5]

الجدول التالي يبيّن مبالغ الدعم من قبل بعض الجهات الخارجية المذكورة أعلاه:

جدول رقم (٥)

مبالغ دعم بعض الجهات الخارجية للجمعيات والمؤسسات العربية (العلمانية)في فلسطين الداخل

الجهة الداعمة	السنة	مبالغ الدعم
الإتحاد الأوروبي	٢٠٠٥م	ما يقارب الـ (٢) مليون دولار و (٣٠٠) ألف يورو
صندوق إبراهيم	٢٠٠٥م	ما يقارب ألـ (٢) مليون دولار
صندوق فورد	٢٠٠٥	ما يقارب الـ (١)مليون دولار يوزعها بنفسه و(٢٠) مليون دولار يقوم صندوق إسرائيل بتوزيعها، كوكيل عن فورد على الجمعيات الأهلية العربية واليهودية

المصدر : مفيد : عبد الحكيم ، *خُدّام العولمة – منظمات المجتمع المدني تنافر أم تواؤم*– ،ص١٨٩–ص١٩١.الجدول من اعداد الباحث

---

[1] زعبي:خوله، *آفاق العمل الأهلي الفلسطيني – اجتهادات جماعية* – ، اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية – ، ٢٠٠٥م، حيفا – إسرائيل ، ص٣٥.

[2] ومن الممكن إثبات ما ذهب إليه الباحث هو ملاحظة الجمعيات التي تنادي وترعى الحقوق المدنية والمواطنة والتعايش العربي اليهودي وقضايا حرية المرأة وخروجها للعمل، تتحصل على دعم أجنبي سخي، وهذا كله طبعاً يصب في عمليات القولبة الجديدة في المجتمع العربي في الداخل من خلال عمل هذه الجمعيات، فصناديق الدعم الأوروبية والأمريكية مثلاً تذهب في دعمها إلى تحقيق هدف أسمى بالنسبة لها وهو إنهاء الصراع على أساس " دولتين لشعبين"، وبالتالي فإن الفلسطينيين في الداخل أصبح واقعهم محسوماً داخل الفلك الإسرائيلي، وهذا يعني أن أجندة هذه الجمعيات تتوافق وهذه الحقيقة وترسمها، وعليه فهي تتقبل الدعم من هذه المؤسسات. للمزيد ينظر : مركز الدراسات المعاصرة ، المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني، ص٢١٢ .

[3] ينظر : مفيد : عبد الحكيم ، *خُدّام العولمة – منظمات المجتمع المدني تنافر أم تواؤم*– ، كتاب غير منشور ، سلسلة دراسات الإعلام والعولمة ، مركز الدراسات المعاصرة ، أم الفحم – فلسطين الداخل ، ص٣٨. زعبي، *آفاق العمل الأهلي الفلسطيني – اجتهادات جماعية* –، ص٢٨.

[4] صندوق أسسه المليونير اليهودي آلن سيلبيكان عام ١٩٨٩م ، وهو داعم لنشاطات التعايش اليهودي العربي وتأهيل الشبان للعمل في الشرطة الجماهيرية . راجع : مركز الدراسات ، *المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني*– ، ص٢١٥.

[5] صندوق إسرائيل الجديد ، مكوّن من أثرياء يهود من التيار الليبرالي ليهود أمريكا الشمالية ، وهو داعم لقضايا الرفاه والمرأة والتعايش وترسيخ حق إسرائيل بالوجود وشرعية الاستيطان . راجع : المرجع السابق ، *المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني*– ، ص٢١٥.

المبحث الثاني

المعوقات والعقبات التي تواجه العمل الخيري داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، والحلول البديلة.

جاءت الدراسة الميدانية في المبحث الثاني من الفصل الثاني، لتستقرئ المعوقات والعقبات التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ، من خلال جمع آراء عينة من مسؤولي الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ومن ثم تحليلها.

أسلوب جمع البيانات

للتعرف على المعوقات والعقبات التي تواجه العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، تم تصميم استبانه تتكون من خمسة أقسام ،خصص القسم الأول للمعلومات العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية مثل اسم الجمعية، أو المؤسسة الخيرية والأهلية ، وسنة تأسيسها، وموقعها الجغرافي، والميزانية السنوية، وعدد العاملين، أما القسم الثاني فقد خصص لجمع بيانات تتعلق بدرجة المعوقات القانونية والتنفيذية ، والرقابية التي تواجهها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وقد خصص القسم الثالث لجمع بيانات تتعلق بالمعوقات والعقبات الإدارية والمالية التي تواجهها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وقد خصص القسم الرابع لمعرفة مصادر تمويل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية[1]، أما القسم الخامس فكان عبارة عن سؤال مفتوح موجّه للجمعيات والمؤسسات المستجوبة لإضافة بعض الاقتراحات حول الحلول الممكنة لتلك المعوقات والعقبات.

---

[1] تم تناول هذا القسم في المبحث الثاني من الفصل الثاني، ص٤٨، وفي المبحث الثاني من الفصل الرابع، ص١٤٣، وليس في هذا المبحث.

وقد تم استخدام "مقياس ليكرت" الإحصائي الخماسي في القسم الأول والثاني والثالث ، بحيث يدل الرقم (١) على أن درجة أهمية العقبة عالية جداً، بينما يدل الرقم(٥) على أن درجة أهمية العقبة معدومة. بعد تجهيز البيانات تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ثم عرضها بالشكل المناسب الذي يُسهل الفهم والاستخدام ، وقد تم اختيار العينة العشوائية من خلال استخدام برنامج (MINITAB) حيث تم بموجب هذا البرنامج اختيار عينة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية لتعبئة نموذج الاستبانة.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، حيث وصل عدد الجمعيات حتى عام ٢٠٠٧ إلى ما يقارب(١٣٠٠) جمعية ومؤسسة.

عينة الدراسة :

تم توزيع الإستبانة على (٥٠) جمعية ومؤسسة خيرية وأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وقد تم تعبئة (٤٨) نسخة من (٥٠) نسخة الاستبانات الموزعة وبنسبة ٩٢% من جميع الاستبانات، وبذلك فإن الدراسة تناولت (٤٨) جمعية ومؤسسة موزّعة حسب المناطق التالية :

جدول رقم (٦)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للمنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	عدد الإستبانات الموزعة	عدد الإستبانات المستخدمة في الدراسة
الجليل	١٥	١٥
المثلث	٢٤	٢٣
النقب	٤	٤
المدن الساحلية	٧	٦

إجراءات إعداد الأداة :

بالنسبة لإجراءات الأداة، وبعد كتابة أسئلة الاستبانة، عرضت الإستبانة على محكمين من ذوي الاختصاص، في مجال الاقتصاد ، والاقتصاد الإسلامي، والعمل الخيري والأهلي، والإحصاء ،لإبداء آرائهم حول أسئلة الإستبانة .

وفي ضوء آراء المحكمين، تم إضافة عبارات إلى بعض الأسئلة وتعديل بعضها الآخر، بعد ذلك تم التأكد من وضوح عباراتها.

تنفيذ أداة الدراسة

تم توزيع الاستبانة عن طريق الاتصال المباشر بالمستجيبين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، ومن ثم متابعة الحصول عليها.

وقد تراوحت الفترة الزمنية الفاصلة بين تسليم الاستبانة، والحصول عليها، بين عدة أيام إلى ما يقارب الأسبوعين، وتخللت هذه العملية متابعة حثيثة من قبل الباحث مع بعض من وزعت عليهم الاستبانة، سواء بسبب تأخر البعض في تعبئتها، أو بسبب انشغالهم عنها، بعد ذلك تم تجميع كافة الاستبانات التي تم توزيعها سواء تلك التي تم تعبئتها بطريقة صحيحة واعتمدت من بعد، أو التي عادت دون تعبئة بالشكل المطلوب.

المطلب الأول: القوانين الإسرائيلية الجائرة، المضيقة على العمل الخيري.

الفرع الأول: المعوقات القانونية.

يشير الجدول رقم (٧) التالي، إلى المعوقات والعقبات القانونية التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ويلاحظ من خلال الجدول أن هذه المعوقات والعقبات جميعها موجودة ومهمة، حيث قل المتوسط الحسابي عن (٣) لجميع هذه

المعوقات والعقبات، وقد كان الانحراف المعياري عند أدنى درجة له للمعوق والعقبة الأولى مما يدل على اتفاق كبير بين المستجيبين حول أهمية هذه المشكلة.

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات والعقبات القانونية مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المعوق والعقبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تعتبر القوانين التي تحظر أو تقيد تلقي تمويل أجنبي من قبل منظمات غير حكومية عقبة أمام العمل الخيري والأهلي	١,٣٧	٠,٤٨
٢	يعتبر القانون المسمى بـ " قانون حظر تمويل الإرهاب" عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية	١,٣٩	٠,٤٩
٣	يرفض تسجيل الجمعية أو المؤسسة الخيرية إذا كانت ترفض الاعتراف بوجود إسرائيل، أو ترفض الصفة الديمقراطية لها	١,٣٧	٠,٧٩
٤	يشترط موافقة مسجل الجمعيات لإقامة أي جمعية أو مؤسسة خيرية	١,٧٥	٠,٨٣
٥	توجد قيود على تسمية الجمعيات والمؤسسات الخيرية	١,٨٥	٠,٧٩
٦	يعطى الحق للمحكمة المحلية إصدار أمر بحل الجمعية أو المؤسسة الخيرية	١,٩٥	٠,٨٩
٧	يعد دفع الجمعيات والمؤسسات الخيرية العربية ضريبة القيمة المضافة عقبة أمام العمل الخيري	٢,٠٨	١,٠٢
٨	عدم تحديد إطار زمني للاستجابة لطلب التسجيل (تسجيل الجمعية أو المؤسسة)	٢,٢٩	١,٠٧

الجدول والنسب من إعداد الباحث

العقبة الأولى: (تعتبر القوانين التي تحظر أو تقيد تلقي تمويل أجنبي من قبل منظمات غير حكومية، عقبة أمام العمل الخيري والأهلي)

تم اقتراح عدد كبير من القوانين في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) عبر عدة سنوات من أجل حظر أو تقييد تلقي تمويل أجنبي من قبل المنظمات غير الحكومية، وتم قبول بعض هذه

الاقتراحات ، ويحاجج مؤيدو هذا التوجه أنه يجب وضع متطلبات أكثر حزما على المنظمات غير الحكومية وخاصة الإسلامية منها، التي تتلقى تمويلا من الخارج، وذلك بهدف الشفافية والمساءلة.

وجاءت هذه القوانين لتجفيف منابع الخير لدى فلسطينيي الداخل، علماً أن العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية مصادر تمويلها خارجية[1].

العقبة الثانية: (يعتبر القانون المسمى بقانون "حظر تمويل الإرهاب" عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية).

يوجد قانون في إسرائيل بعنوان "قانون حظر تمويل الإرهاب"[2]، وهذا القانون يجرم جميع المعونات الإنسانية أو المساعدات للفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويفهم من القانون[3] على أن أي عمل يتم في ملكية يتم استخدامها لتيسير أو تشجيع تمويل الأعمال الإرهابية أو للتعويض عن هذه الأعمال لتمويل نشاطات المنظمات الإرهابية، يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن لمدة عشر سنوات.

وينص القانون على أن دفع الأموال لمجازاة الأعمال الإرهابية، يتضمن الوضع الذي يكون فيه متلقي الأموال لم يرتكب أي عمل إرهابي ولا ينوي ارتكابه، وبموجب القانون، فأي فرد أو جمعية ترسل أموالا بصفة مباشرة أو غير مباشرة لأي جماعة معرفة كجماعة إرهابية أو إلى مؤيديها. حتى عندما لا يتم استخدام الأموال في ارتكاب أعمال إرهابية وعندما لا تكون مخصصة لإعمال إرهابية، فإن ذلك يعتبر مما يعاقب عليه القانون.

ومثال ذلك حين قامت جمعيات إسلامية تابعة للحركة الإسلامية بإرسال أموال لعائلات فقيرة في قطاع غزة كمساعدة إنسانية، وبرغم أن هذه الأموال لم تستخدم في أعمال إرهابية ولم تكن

---

[1] لمعرفة المزيد من مصادر دعم الجمعيات والمؤسسات الخيرية في فلسطين الداخل ، راجع المطلب الثالث من المبحث الأول ،ص٤٢.
[2] أقر القانون في عام ٢٠٠٥م.
[3] بحسب المادة (٨) من ***قانون حظر تمويل الإرهاب*** .

مخصصة لذلك، فالدولة وجّهت اتهامات جنائية استنادا إلى أن الأفـراد أو الجمعيـات يجـب أن "يتوقعوا" أن هذه الأموال من الممكن أن تمول منظمة إرهابية، كون متلقي الأموال ينتمـي إلـى حركة حماس أو الجهاد الإسلامي أو أي منظمة فلسطينية أعلنت إسرائيل أنها منظمة إرهابية(١).

العقبة الثالثة: (يرفض تسجيل الجمعية والمؤسسة الخيرية والأهلية إذا كانت تـرفض الاعتـراف بوجود إسرائيل، أو ترفض الصفة الديمقراطية لها)

يمكن رفض تسجيل أي جمعية ومؤسسة خيرية وأهلية إذا كانت الجمعية والمؤسسة(٢):

١) ترفض الاعتراف بوجود إسرائيل.

٢) ترفض الصفة الديمقراطية لإسرائيل.

فبحسب هذا القانون ينبغي على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، يهوديـة أو عربيـة إعطاء الولاء للدولة والاعتراف بها ، وهذا الأمر يقف عقبة أمام الجمعيات العربيـة الفلـسطينية حيث أن أغلب القائمين على الجمعيات والمؤسسات لا يعترفون بدولة إسرائيل، لأنهـا بنظـرهم أقيمت على أرض فلسطين ، أرض الآباء والأجداد ، وإن لم يقروا باعترافهم بالدولـة فـإنهم لا يستطيعون إقامة الجمعيات والمؤسسات ، وهكذا فرض الأمر عليهم فرضا، وهناك عقبة أخـرى وهي: إن رفضت الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصفة الديمقراطية لإسرائيل فإنهم لـن يقيمـوا الجمعيات، ولن يسهموا في نهضة فلسطيني عام ١٩٤٨م ، علمـاً أن إسـرائيل بنظـرهم دولـة ديمقراطية لليهود، دكتاتورية ومميزة للعرب الفلسطينيين المتجذرين على أرضهم(٣).

العقبة الرابعة: (يشترط موافقة مسجل الجمعيات لإقامة أي جمعية أو مؤسسة خيرية وأهلية)

---

(١) غانم ومهند، **دولة ضد مواطنيها – حالة اعتقال قادة الحركة الإسلامية**، ص١٣٨.

(٢) بموجب المادة(٣)، من *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م.*

(٣) للاستزادة ينظر: *مركز الدراسات*، **المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربيـة فـي الـداخل الفلسطيني**–، ص .

إذ أن إقامة أية جمعية أو مؤسسة خيرية وأهلية وتسجيلها، يحتاج إلى عمليات إجرائية كثيرة ومعقدة ، فالقائمون على الجمعية، بحاجة إلى صبر طويل ونفس عميق لكي يتموا عملية التسجيل ، وبحسب القانون، يجب تقديم طلب لتسجيل الجمعية من قبل المؤسسين إلى مسجل الجمعيات، وبيان اسم الجمعية، وأهدافها وعنوانها في إسرائيل، إضافة إلى أسماء المؤسسين وعناوينهم وأرقام بطاقات هوياتهم. ويجب إرفاق شهادة عدلية يوقع عليها المؤسسون، يعربون فيها عن استعدادهم لتأسيس الجمعية بحسب الطلب، وعن رغبتهم بالعمل ضمن مجلس أمناء الجمعية[1]. أي أن مؤسسي الجمعية مطالبون بطلبات عديدة ومتعددة؛ مما يقف عائقا أمام تأسيس الجمعية وممارسة نشاطها.

العقبة الخامسة: (توجد قيود على تسمية الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية)

لمسجل الجمعيات الحق في رفض تسجيل الجمعية إذا كان الاسم الذي يتم اختياره من المرجح أن يخدع الصالح العام أو يسيء للصالح العام ومشاعر الناس[2]، ومعنى ذلك إذا أرادت جمعية ما أن تسمي نفسها مثلا: الجمعية الفلسطينية ، أو جمعية فلسطينيي الداخل ، أو جمعية بيت المقدس، قد يرفض مسجل الجمعيات تسجيل الجمعية بسبب استخدامها لكلمة "الفلسطينية" أو " فلسطين" أو " بيت المقدس " بحيث يمكن أن تخدع الناس حيث تعطيهم انطباعاً بأن إسرائيل تعترف بشرعية فلسطين، ويقف هذا الأمر عقبة أمام الجمعيات، إذ لا توجد حرية حتى في اختيار الاسم، وإن الأمر شكلي فقط .

العقبة السادسة: (يعطى الحق للمحكمة المحلية الحق بإصدار أمر بحل الجمعية والمؤسسة الخيرية والأهلية)

---

(1) المادة(٢-أ)، من *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م.*
(2) المادة(٤-أ)، من *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠.*

إستناداً إلى القانون[1]، يمكن للمحكمة المحلية إصدار أمر بحل جمعية في حال حدوث إحدى الحالات التالية :

أن تقوم الجمعية بنشاطاتها بأسلوب مخالف للقانون، أو بصفة تتناقض مع أهدافها وأنظمتها الداخلية، أو أن أهداف الجمعية موجهة نحو نفي وجود الصفة الديمقراطية لإسرائيل، أو أن يوصي محقق معين بوجوب حل الجمعية، أو أن تجد المحكمة أنه من المناسب حل الجمعية .

ويحظر القانون الجنائي الإسرائيلي أيضا "الجمعيات غير المشروعة" التي تتكون من مجموعة من الأشخاص، بحيث أنها "من خلال أنظمتها ودعاياتها أو أي طريقة أخرى تناصر أو تحرض أو تشجع على تقويض النظام السياسي من خلال الثورة، أو إسقاط الحكومة الشرعية لإسرائيل أو أية دولة أخرى، بالقوة والعنف، أو تدمير ممتلكات الدولة أو الإضرار بها فجُل بنود هذه المادة ، موجهة بشكل أساسي ضد الجمعيات والمؤسسات العربية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وكم قام القضاء الإسرائيلي بحل العديد من الجمعيات العربية بدعوى انها تعمل ضد إسرائيل، وضد اليهود وغير ذلك .

العقبة السابعة:(دفع الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية العربية ضريبة القيمة المضافة)

بموجب قانون ضريبة القيمة المضافة [2]، يتوجب أن تدفع الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ضريبة القيمة المضافة التي تساوي (١٥،٥%) وذلك للمشتريات والخدمات التي تحصل عليها. وتنص أنظمة ضريبة الدخل أن للمانحين إعفاءات ضريبية عن التبرعات التي يقدمونها للمؤسسات العامة،ولكي تتأهل الجمعيات لهذه الإعفاءات، يجب تحقيق الشروط التالية:

أن ينطبق على المنظمة(الجمعية الخيرية) تعريف أنظمة الضرائب للمؤسسات العامة، وأن توافق لجنة المالية في الكنيست على المنظمة (الجمعية الخيرية).

---

[1] بحسب المادة (٤٩) من *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م.*
[2] بحسب ،*قانون ضريبة القيمة المضافة لسنة ١٩٧٥م.*

إلا أن الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية العربية في الداخل الفلسطيني في الغالب لا تتمتع بهذه الامتيازات، من ثم فإن قانون الضريبة لا يحفز الأفراد على التبرع للمنظمات والجمعيات غير الحكومية، وهذا الأمر يقف عقبة أمام تمويل العمل الخيري .

العقبة الثامنة: (عدم تحديد إطار زمني للاستجابة لطلب تسجيل الجمعية الخيرية والأهلية)

لا يحدد القانون[1]إطاراً زمنياً يفرض على المسجل خلاله الاستجابة لطلب التسجيل، ومع ذلك ينص قانون تعديل الاتفاقات الإدارية لسنة١٩٥٨م، بأنه يجب على كل هيئة إدارية تقديم أسباب لقراراتها خلال (٤٥) يوما، ولذلك يتطلب القانون الإجرائي من المسجل توفير أسباب لقراراته ضمن مهلة محددة. ولأن القانون لا يحدد إطارا زمنيا، فإن العديد من حالات التأخير في استجابة المسجل تتجاوز فترة ألـ (٤٥) يوماً أو أكثر، عندها يجوز للقائمين على الجمعية والمؤسسة التقدم إلى المحكمة لإصدار أمر بالتسجيل، وهذا الأمر يستغرق الوقت الكثير أيضاً.

الفرع الثاني: المعوقات التنفيذية.

يشير الجدول رقم (٨) التالي، إلى مجموعة من المعوقات والعقبات التنفيذية والحكومية التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ، ويظهر من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي قل عن (٣) للمعوقات والعقبات الثلاثة، مما يدل على أنها مهمة، من ثم، تعاني منها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، ويلاحظ أيضاً أن الانحراف المعياري كان في أدنى درجة له عند المعوق والعقبة الأولى مما يدل على اتفاق كبير بين المستجيبين حول أهميتها.

---

[1] *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م.*

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات والعقبات التنفيذية مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرتبة	المعوق أو العقبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	عدم تخصيص ميزانيات حكومية للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية العربية تعتبر عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات	١,٥٢	٠,٥٠
٢	تعتبر أنظمة الطوارئ (الدفاع) الصادرة عام ١٩٤٥م عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية	١,٨٣	٠,٨٨
٣	تدخل كل من وزير الداخلية والعدل في عمل الجمعيات والمؤسسات الخيري والأهلية يعتبر عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات	٢,٠٤	٠,٩٨

الجدول والنسب من إعداد الباحث

العقبة الأولى: (عدم تخصيص ميزانيات حكومية للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية العربية تعتبر عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات)

تبيّن من خلال دراسة أجراها مركز "مساواة " في إسرائيل[1] أن الميزانية الحكومية لدعم المؤسسات العامة تبلغ (٢،٥) مليار شيكل إسرائيلي (أي ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار أمريكي) سنويا، ومع ذلك لا يصل إلى الجمعيات والمؤسسات الخيرية العربية الفلسطينية من هذه المخصصات سوى مبلغ ضئيل جدا.

وبيّن مركز "مساواة " أن وزارة الشؤون الاجتماعية تخصص أقل من (١،٢%) من هذه المخصصات لدعم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، وخصصت وزارة الصحة (٠،٦%) من ميزانية الدعم للجمعيات والمؤسسات العربية ، وتلقت الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية العربية (٠،٥%) من صندوق وزارة العدل بحسب تقرير مركز "مساواة " .

[1] مركز مساواة، *مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل، تقارير سيكوي* لعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، القدس، حيفا – إسرائيل.

واستناداً لمعلومات مركز "مساواة"، هناك عشرات المعايير لتحديد تخصيص الدعم المالي، وهي تقف بصفة واضحة، ضد الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية العربية.

العقبة الثانية: (تعتبر أنظمة الطوارئ (الدفاع) الصادرة عام ١٩٤٥م عقبة أمام العمل الخيري)

للدولة الحق باستخدام أنظمة الطوارئ (الدفاع) الصادرة عام ١٩٤٥م، لإغلاق أية جمعية وحظر أي جماعة باعتبارها "جمعية غير مشروعة"، حيث يتمتع وزير الدفاع بسلطة مطلقة لإعلان أي مجموعة من الأشخاص ، أكانوا مسجلين كجمعية أم غير مسجلين، بأنهم "جمعية غير مشروعة"، وذات تهديد أمني شديد تقوم بالتحريض على إسقاط النظام السياسي لدولة إسرائيل بالقوة والعنف؛ وتتسبب باحتقار الحكومة أو وزرائها بصفتهم الرسمية، وتعمل على تدمير أو التسبب بالضرر ضد ممتلكات الدولة؛ وتقوم بأعمال إرهابية موجهة ضد حكومة إسرائيل أو موظفيها[1]

وقد استخدمت إسرائيل أنظمة الطوارئ (الدفاع) بتوسّع ضد فلسطينيي عام ١٩٤٨م، حيث أغلقت لجنة الإغاثة الإسلامية [2]بموجب هذا القانون، وأغلقت بموجب هذا القانون أيضا جمعية أنصار السجين[3]، بأمر من وزير الدفاع الإسرائيلي[4]، وكذلك مؤسسة الأقصى لاعمار

---

[1] بحسب نظام رقم (٨٤) من *أنظمة الطوارئ (الدفاع) عام ١٩٤٥م*. هذا وتشترك مراسيم منع الإرهاب لسنة ١٩٤٨ وقانون حظر تمويل الإرهاب لسنة ٢٠٠٥م بأن الفرد أو الجمعية لا يجوز أن يلتقوا أو يرسلوا أموالا، حتى في حالات لا علاقة لها بالشواغل الأمنية. واستخدمت إسرائيل أنظمة الطوارئ (الدفاع) بتوسّع ضد الفلسطينيين في الداخل، وخصوصا أثناء فترة الحكم العسكري التي استمرت بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٦. كما استخدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بيغن في عقد الثمانينات من القرن الماضي لحظر مؤتمر نظمه قادة عرب. ومنذ تسعينات القرن الماضي، أصبح استخدام أنظمة الطوارئ (الدفاع) ضد المواطنين الإسرائيليين لإغلاق الجمعيات قليل. كما أن هذه المادة، تستخدم كثيرا لإعلان منظمات خارج إسرائيل بأنها غير مشروعة (مثل حزب الله) من أجل منع القاطنين في إسرائيل ومواطنيها من الاتصال بتلك الجماعات أو أعضائها، أو لأهداف تقديم الدعم المالي.

[2] لجنة الإغاثة الإسلامية أغلقت في عام ١٩٩٦م، وقامت المؤسسة الإسرائيلية بمصادرة ممتلكاتها، ووضع يدها على الأموال التي في جعبتها ، وذلك بموجب قانون الطوارئ وبأمر من وزير الدفاع شمعون بيرز يومها، بحجة دعم الجمعيات والمنظمات الإرهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كحركة حماس والجهاد الإسلامي وغيرهم على حد زعم المؤسسات الإسرائيلية ، حيث كانت تعنى هذه اللجنة بكفالة الأيتام الفقراء، والطالبات الفقيرات، وتوزع الأضاحي واللحوم على فقراء الضفة الغربية وقطاع غزة، وقامت بحملات اغاثية لدول إسلامية أخرى كالبوسنة والهرسك، كما ورفعت دعوى قضائية ضد الدولة في المحاكم الاسرائيلية لكنها لم تفلح بارجاع الحق إلى أهله . والشيشان . ينظر لموقع إسلام اون لاين، http://www.islamonline.net/arabic/famous/2005/07/article02.shtml استرجع بتاريخ١٨\٧\٢٠٠٨.

[3] جمعية أنصار السجين تعمل على رفع قضية أسرى الداخل في كافة المحافل، وطرح قضيتهم أمام الرأي العام المحلي والعالمي، كما تعمل على تحسين ظروف حياتهم، وتقديم التمثيل والدعم القضائي لهم من خلال محامين أكفاء، من أجل الدفاع عنهم أمام المحاكم الإسرائيلية، وتعمل على مساعدة المحررين منهم على المستوى المادي والمعنوي. وتقوم الجمعية بعدة نشاطات ابتداءً من برامج تأهيل الأسرى المحررين، مرورا بتنظيم نشاطات شعبية كالمظاهرات والاعتصامات والمهرجانات الشعبية، وتشكيل مجموعات ضغط على الحكومة للعمل على الإفراج عن السجناء، وانتهاء بتبني طباعة ونشر ما يصدر عن الأسرى من أدبيات ومنشورات، ومتابعة المشاكل اليومية داخل السجون. ينظر: اتجاه، *دليل اتحاد الجمعيات العربية* ، ص٣٢ .

[4] ينظر الخبر في موقع عرب ٤٨، http://www.arabs48.com/display.x?cid=1 استرجع بتاريخ١٥\٥\٢٠٠٨.

المقدسات الإسلامية.[1]

العقبة الثالثة: (تدخل كل من وزير الداخلية والعدل الإسرائيلي في عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية)

يُسمح لوزير الداخلية ووزير العدل بموافقة من لجنة الدستور والقانون في الكنيست الإسرائيلي، بالتدخل في أنظمة أو أية شؤون أخرى للجمعية والمؤسسة الخيرية والأهلية[2]، وغالباً ما يكون تدّخل الوزير قائماً .

الفرع الثالث: المعوقات الرقابية.

يشير الجدول رقم (٩) التالي، إلى مجموعة من المعوقات والعقبات التنفيذية والحكومية التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ، وكما هو ظاهر بالجدول، فقد قل المتوسط الحسابي عن (٣) أيضاً للمعوقات والعقبات الثلاثة ، مما يدل على أنها مهمة، من ثم تعاني منها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، كما أن الانحراف المعياري كان عند أدنى مستوياته للعقبة الثانية، مما يدل على اتفاق كبير بين المستجيبين حول أهميتها.

(1) في مرحلة إعداد وكتابة الباحث لهذه الدراسة تم إغلاق مؤسسة الأقصى لاعمار المقدسات الإسلامية بتاريخ ٢٤-٨-٢٠٠٨م، بأمر من وزير الدفاع ايهود باراك ووفق العمل بقانون الطوارئ، وتم مصادرة أكثر من مليون ونصف مليون شيكل والعديد من الوثائق المتعلقة بالمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والتي تقدر بمليارات الدولارات . ينظر : الحركة الإسلامية ، ***بيان رسمي تحت عنوان : إغلاق مؤسسة الأقصى هو إفلاس المؤسسة الإسرائيلية*** ، بتاريخ ٢٤-٨-٢٠٠٨. وكذلك موقع فلسطينيو٤٨ على الشبكة العنكبوتية http://www.pls48.net/Web/Pages/Category.aspx?I=90. للمزيد عن المؤسسة ينظر المبحث الثالث من الفصل الثالث .

(2) بحسب المادة (٦٥) من ***قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م.***

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات والعقبات الرقابية مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المعوق والعقبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تدخل مسجل الجمعيات في النشاطات المالية للجمعية والمؤسسة الخيرية والأهلية	١,٤٥	٠,٥٠
٢	تلزم الجمعيات والمؤسسات الخيرية بإعلام مسجل الجمعيات ومسجل الوقفيات بكل قرار أو تغيير في الأنظمة أو الوظائف أو الأعضاء	١,٥٨	٠,٤٩
٣	تغريم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاهلية بغرامات مالية لأي خلل أو عدم التزامها بأهدافها أو نشاطاتها أو تمويلها	٢,٠٤	٠,٩٢

الجدول والنسب من إعداد الباحث

العقبة الأولى: (تدخل مسجل الجمعيات في النشاطات المالية للجمعية والمؤسسة الخيرية والأهلية)

يُعطى لمسجل الجمعيات سلطة إضافية لمتابعة النشاطات المالية بكافة الأصعدة، وأخذ أية وثيقة مالية تعود للجمعية بصفة مباشرة أو غير مباشرة لغرض مراجعتها[١].

لهذه المادة آثار سلبية على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية وخاصة العربية منها : إذ يمكن للدولة الوصول إلى جميع قرارات الجمعية، ومعلومات حول جميع موظفيها وأعضائها المسؤولين عن اتخاذ القرارات، ومتابعة النشاطات المالية، من ثم لا حرية في عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية.

العقبة الثانية: (تلزم الجمعيات والمؤسسات الخيرية بإعلام مسجل الجمعيات ومسجل الوقفيات بكل قرار أو تغيير في الأنظمة أو الوظائف أو الأعضاء)

يشترط تقديم عدد من الوثائق المتعلقة بتأسيس الجمعيات وهيئاتها الإدارية، ومنها : نسخة عن التقرير المالي مع توصيات اللجنة التنفيذية أو مدقق حسابات في كل شهر،إضافة إلى شهادة

---

[١] بموجب المادة (٤٠) من *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م.*

الشروحات المحاسبية وأنظمة الجمعية العامة لحل الجمعية وقرارها في تعيين مصفٍ لأعمالها[1]، واستنادا إلى هذه المادة، يمكن لمسجل الجمعيات أن يطرح أسئلة حول أي نشاط تقوم به الجمعية، وتكون الوثائق المقدمة لمسجل الجمعيات، متاحة للتفتيش في مكتب مسجل الجمعيات من قبل أي شخص[2]. وبحسب هذه القوانين، تمنح الدولة من خلال مسجل الجمعيات، السيطرة على طبيعة عمل الجمعيات، مما يُضعف استقلاليتها.

العقبة الثالثة : (تغريم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية بغرامات مالية لأي خلل أو عدم التزامها بأهدافها أو نشاطاتها أو تمويلها)

تُفرض غرامات مالية على أية جمعية تخالف ما ورد من المواد السابقة، وأي شخص مسؤول عن المخالفة أو مدقق حسابات، يرتكب أي مخالفة(للمواد المذكورة) يعاقب بغرامة تبلغ (١٠٠٠) شيكل إسرائيلي(أي ٣٠٠ دولاراً)، أو بالسجن لمدة ثلاث سنوات، حسب المخالفة التي ارتكبها[3].

المطلب الثاني: الكوادر الإدارية والموارد المالية.

أولاً: الكوادر الإدارية

يظهر الجدول رقم (١٠) التالي مجموعة من المعوقات والعقبات الإدارية التي تواجهها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ، مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها، وكما هو ظاهر من خلال الجدول، فقد قل المتوسط الحسابي للعقبتين والمعوقتين عن (٣) ، مما يدل على أنهما مهمتين، وتعاني منهما الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، ويلاحظ أيضاً أن الانحراف المعياري كان في أدنى درجة له عند المعوِق والعقبة الأولى، مما يدل على اتفاق كبير بين المستجيبين حول أهميتها.

---

(1) بموجب المادة (٣٨-ا) من *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م* (بحسب تعديلة عام ١٩٩٦م).
(2) بموجب المادة (٣٩ – ب) من *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م.*
(3) بموجب المادة (٦٤) من *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م.*

جدول رقم (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات والعقبات الإدارية مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المعوق والعقبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يعتبر عدم توافر الكادر الوظيفي الكفوء، المؤهل لإدارة أنشطة العمل الخيري وتنفيذها عقبة أمام العمل الخيري	٢,١٢	١,٠٠
٢	يعتبر ضعف البرامج التدريبية لقيادات المؤسسات والعاملين في مؤسسات العمل الخيري عقبة أمام العمل الخيري والأهلي	٢,٣٥	١,١٣

الجدول والنسب من إعداد الباحث

العقبة الأولى:(يعتبر عدم توافر الكادر الوظيفي الكفوء،والمؤهل لإدارة أنشطة العمل الخيري وتنفيذها عقبة أمام العمل الخيري)

من خلال مقابلتي مع عدد من المديرين والموظفين[١] في الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، لمست بأن هناك نقصاً في الكادر الوظيفي الكفوء، والمؤهل لإدارة الأعمال الخيرية وتنفيذها، وتأكد ذلك فيما بعد من ذلك من خلال الاستبانة التي وزعتها على العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ،ولعل نقص الكادر الوظيفي الكفوء من وجهة نظرهم يعود إلى عدة عوامل منها :

١.قلة أجور العاملين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية ، مما يؤدي إلى تسرب أصحاب الخبرة والموظفين الأكفاء من العمل، وبحثهم عن بديل يوفر لهم أجراً أعلى.

٢.عدم وجود الحفز اللازم للموظفين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، بالإضافة إلى عدم وجود الحافز المالي المتمثل في العلاوات والمكافآت، وهو حافز مهم لتنشيط العاملين وتأهيلهم

[١] مقابلات أجراها الباحث مع : ***مدير مؤسسة الإغاثة الإنسانية للعون وبعض موظفيها***، بتاريخ ٢٠٠٨\٥\١٠م .كذلك مقابلة مع : ***مدير اتجاه – اتحاد الجمعيات الأهلية العربية***-، بتاريخ ٢٠٠٨\٤\٢٥م .و مقابلة ثالثة مع: ***مدير الرابطة الإسلامية في كفركنا وبعض موظفيها*** ،بتاريخ ٢٠٠٨\٥\١٠م.

في الجمعيات والمؤسسات، ولعل في عدم وجوده مثل هذه الحوافز،ما يثني العاملين عــن القيــام بواجبهم على النحو المطلوب .

العقبة الثانية:(يعتبر ضعف البرامج التدريبية لقيادات المؤسسات والعاملين في مؤسسات العمل الخيري عقبة أمام العمل الخيري)

من خلال إجابة الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية عن هذا السؤال، لاحظ الباحث ضــعفاً بيناً في البرامج التدريبية، سواء على مستوى القيادات أو العاملين في العمل الخيــري والأهلــي، وعدم وجود مثل هذه البرامج التدريبية ، يعني ضياع حماس الكوادر والعاملين في العمل الخيري ، وبخاصة عندما يشعر العاملون والكوادر بالإهمال والتهميش وقلة الاهتمــام، ممــا يزيــد مــن إحباطهم وخيبة أملهم .

ثانياً: الموارد المالية

يظهر الجدول رقم (١١) التالي مجموعة من المعوقات والعقبات المالية التي تواجه الجمعيــات والمؤسسات الخيرية والأهلية داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ويظهر من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي قل عن (٣) للمعوقات والعقبات الثلاثة ،مما يدل على أنها مهمة، وتعاني منها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، ويلاحظ أيضاً أن الانحراف المعياري كان في أدنى درجة له عنــد المعوق والعقبة الأولى مما يدل على اتفاق كبير بين المستجيبين حول أهميتها.

جدول رقم (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات والعقبات المالية مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة أهميتها تبعاً لمتوسطها الحسابي

الرقم	المعوق والعقبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يواجه العمل الخيري (الأطر الخيرية والأهلية) في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ضعف دعم القطاع الحكومي	١,٠٠	٠,٠٠
٢	عدم وجود البنى التحتية والأوقاف والموارد المالية الثابتة لدعم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية واستمراره يعتبر عقبة أمام العمل الخيري	١,٣٥	٠,٤٨
٣	يواجه العمل الخيري (الأطر الخيرية والأهلية) في داخل فلسطين ضعف دعم القطاع الخاص	٢,٣٩	١,٣٦

الجدول والنسب من إعداد الباحث

العقبة الأولى : (يواجه العمل الخيري (الأطر الخيرية والأهلية) داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ضعف دعم القطاع الحكومي)

أكد الكثير من إجابات الإستبانة، بأن الدعم الحكومي للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية العربية لا يكاد يُذكر، وكذلك أكدت الدراسة التي أجراها مركز "مساواة " في إسرائيل[1] أن الميزانية الحكومية لدعم المؤسسات العامة تبلغ ٢,٥ مليار شيكل إسرائيلي(أي ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار أمريكي) سنويا، ومع ذلك لا يصل إلى الجمعيات والمؤسسات الخيرية العربية الفلسطينية من هذه المخصصات سوى مبلغ ضئيل جدا.

العقبة الثانية : (عدم وجود البنى التحتية والأوقاف والموارد المالية الثابتة لدعم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية واستمراره)

(1) مركز مساواة، **مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل ،تقارير سيكوي** لعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، القدس، حيفا – إسرائيل.

أكدت جُل إجابات الإستبانة، بأن عدم وجود البُنى التحتية والأوقاف والموارد الثابتة لدعم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية تعتبر عقبة كبيرة في وجه العمل الخيري والأهلي ، الأمر الذي يجعلها تحت رحمة المتبرعين وشفقتهم ، وفي عدم وجود البُنى التحتية والأوقاف والموارد المالية الثابتة ما يدفع الجمعيات والمؤسسات إلى التزلف، وتلميع صورتها أمام المتبرعين ، ويختلف الأمر تماماً في حال اعتماد الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، على تمويل نفسها من خلال وجود الأوقاف والاستثمار، لإنها حينئذ لا تحتاج إلى التزلف والتصنع وتلميع صورتها، كما وستجد مناخاً لرسم استراتيجياتها وأهدافها وسياساتها، بصورة مستقلة، بعيدة عن تسلط الداعمين ومزاجيتهم.

العقبة الثالثة: (يواجه العمل الخيري (الأطر الخيرية والأهلية) في فلسطين الداخل ضعف دعم القطاع الخاص)

أكدت أكثر من (٦٦%) من إجابات الإستبانة عن هذا السؤال ، بأن الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، تواجه ضعف دعم القطاع الخاص، ويؤدي هذا الضعف إلى الحد من نشاطات وأعمال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ، والسبب الرئيس في ذلك، هو خوف القطاعات الخاصة من التبرع إلى الجمعيات والمؤسسات الخيرية كي لا تتهمهم السلطات الإسرائيلية بدعم الإرهاب من ثم إغلاق قطاعاتهم الخاصة .

المطلب الثالث: الحلول والمقترحات لمعوقات العمل الخيري والأهلي

أولاً: المعوقات والعقبات القانونية، والتنفيذية، والرقابية، التي تواجه العمل الخيري والأهلي في فلسطين عام ١٩٤٨م:

تعتبر المعوقات والعقبات القانونية والتنفيذية والرقابية التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م، من المعوقات الرئيسة. ومن خلال العرض والتحليل السابق للمعوقات والعقبات، يتبيّن أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التكاتف بين الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، وحرصاً على إنجاح عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ، يدعو الباحث القائمين على هذه الجمعيات والمؤسسات الأخذ ببعض الحلول المقترحة، التي يمكن لها أن تؤتي ثمارها لمسيرة العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ولو في المدى البعيد، **وهذه الحلول هي :**

١.معلوم أن التحرك من خلال القوانين التنفيذية والرقابية الإسرائيلية الجائرة شبه محدود ،ولعلّ الابتعاد عن المواجهة مع السلطة، أمر مطلوب في هذه الأوقات، ولكن من الممكن الاستفادة من الثغرات الموجودة في القوانين الإسرائيلية الجائرة ، التي يجب أن ينتبه إليها القائمون على هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في الداخل الفلسطيني ، وذلك من خلال التوجه إلى المؤسسات الحقوقية، لأخذ المشورة القانونية والتوجيهات المناسبة، لتفادي هذه المعوقات والعقبات، ولا بد من متابعة حثيثة ودقيقة للجوانب القانونية وما يواكبها من مستجدات، وما أكثرها في هذه الأيام، وبخاصة أنها فُصلت خصيصاً للجمعيات والمؤسسات الإسلامية محلياً وعالمياً، لمحاصرة العمل الخيري الإسلامي وتحجيمه.

٢.العمل على اختيار مدقق حسابات نشيط، مع خبرة في مجال الجمعيات والمؤسسات، لتفادي المعوقات الرقابية.

٣.التشديد على تسجيل كل صغيرة وكبيرة في الجانب المالي أولاً بأول، مما يرشح الجمعية والمؤسسة للحصول على شهادة إدارة سليمة ولتفادي المعوقات التنفيذية والرقابية .

٤.من الحلول والمقترحات التي يمكن أن تسهم في حل هذه المعوقات والعقبات ، العمل على إلغاء بعض القوانين الجائرة والظالمة بحق الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية وبخاصة العربية الفلسطينية منها ، من خلال التظاهرات والمسيرات، ومن خلال الأعضاء العرب في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي، والعمل على رفع القوانين الظالمة بحق الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية الفلسطينية إلى المحافل الرسمية وغير الرسمية، وكذلك العمل على التحرّك على مستوى المحاكم الدولية، للضغط على الحكومات الإسرائيلية كي تزيل أو تُعدّل في مسار هذه القوانين.

ومن هذه القوانين على سبيل المثال التي تقف عقبة كبيرة أمام العمل الخيري والأهلي، والتي ينبغي إزالتها:

أ.العمل على إلغاء إجراءات الدفاع الطارئة لعام ١٩٤٥ التي تُحد بشكل تعسفي من حرية الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ، أو عدم استعمال هذه الإجراءات من اجل حل جمعية أو مؤسسة دون محكمة عادلة منصفة .

ب.العمل على إلغاء حق الحكومة في اعتبار جمعية ما، على أنها منظمة أو جمعية إرهابية دون إثباتات رسمية، والعمل على إلغاء القانون المتعلق بحظر تمويل الإرهاب ٢٠٠٥م.

ج.العمل على إلغاء القانون[1] الذي يمنح مسجل الجمعيات، طلب أية وثيقة من الجمعية أو المؤسسة الخيرية والأهلية، مما يعد تدخلا سافراً في نشاطات الجمعية أو المؤسسة وأعمالها، إذ أن في ظل هذا القانون الجائر لا وجود للحرية والاستقلالية في العمل المؤسسي.

العمل على إلغاء الإلزام المترتب على الجمعيات والمؤسسات بدفع الضريبة على الاستهلاك، لعمليات الشراء والخدمات وضرائب العاملين المفروضة عليها.

ه. منح جميع الجمعيات والمؤسسات العربية إعفاءات مالية ومنح وامتيازات مالية للأفراد والشركات التي تمولها .

---

[1] بموجب المادة (٣٨-ا) من *قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م* (بحسب تعديله عام ١٩٩٦م).

و. تحديد معايير دقيقة فيما يتعلق بحصول الجمعيات والمؤسسات على التمويل العمومي.

ثانياً: المعوقات والعقبات الإدارية والمالية التي تواجه العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م:

أولاً : الحلول والمقترحات للمعوقات الإدارية

١. الاهتمام بتعيين كفاءات إدارية مقتنعة بفلسفة العمل الخيري المؤسسي، ولديها من المؤهلات والخبرات الكافية في هذا المجال.ولذلك يدعو الباحث القائمين على هذه الجمعيات بتعيين كفاءات إدارية ذات تجربة وممارسة عملية في هذا المجال.

٢. تجاوز الاعتبارات الشخصية والمحسوبية عند تعيين الموظفين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، خاصة أن بعض هؤلاء الموظفين، قد يتنصبّون مراكز قيادية بالمستقبل، مما يؤثر سلباً على مسيرة هذه الجمعيات والمؤسسات وقدرتها على الاستمرار والتطور.

٣. توفير الحوافز لدى موظفي الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، من خلال زيادة الرواتب والمكافآت، حيث أن رواتب الموظفين متدنية إذا ما قورنت برواتب الأعمال والوظائف الأخرى ، والمكافآت المقدمة لهم، وهذا ما أكده العديد من الموظفين العاملين في تلك الجمعيات والمؤسسات. وكذلك العمل على تكثيف البرامج لتدريبية للعاملين والموظفين وحتى لقيادات الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، وتكمن[1] أهمية هذه البرامج في أن معظم من يشغلون الإدارات الرئيسة في القطاعات الخيرية والأهلية هم من المتطوعين، وغالباً ما يكونوا غير متخصصين في مجال إدارتهم ، إضافة إلى ان هذه البرامج تحقق عادة تغييراً في طبيعة الفرد ينعكس إيجاباً على الجهة الخيرية والأهلية وتمكنه من مواجهة التحديات الخارجية، وتحقيق توزيع العاملين بوضع الرجل المناسب في المكان

---

[1] الشريف : عمر بن نصير البركاتي ، *إدارة الموارد البشرية في القطاعات الخيرية (لمحات إدارية وحقائق واقعية)* ،بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث،دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م، ص١٢

المكان المناسب، وزيادة كفاءة العاملين.[1]

ثانياً : الحلول والمقترحات للمعوقات المالية

١. يواجه العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م العديد من التحديات والمعوقات المالية، أبرزها عدم دعم القطاع الحكومي بالإضافة إلى ضعف دعم القطاع الخاص، مما يؤثر سلباً على أداء الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية. ولذلك لا بد من أن نوصي[2]هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية بتغيير سياسة مواردها المعتمدة، على نفقات المتبرعين وصدقات المحسنين، الصحيح انه لا يمكن لأي جمعية أو مؤسسة خيرية الاستغناء عن هذا المورد المهم جدا، وقد تحتاجه في أول الأمر أي في مرحلة التأسيس فقط، تنتقل بعدها إلى التخطيط لحيازة الأوقاف والمشروعات الاستثمارية، التي تمكنها من حرية التخطيط واختيار الاستراتيجيات المناسبة، وتأدية رسالتها الخاصة كما تراها هي، لا كما يراها المتبرعون والداعمون سواء من خارج فلسطين أو من داخلها، وتنفذ السياسات التي تفرضها قياداتها، لا التي يفرضها عليها الآخرون، وجعل ذلك من صلب استراتيجياتها وخططها، وتفرد له التشكيلات الإدارية اللازمة وتنتدب الكفاءات الإدارية بالإضافة إلى الدعم المالي اللازم .

٢. أن تعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية بالتعاون فيما بينها، على إيجاد وقف مالي يضمن ريعه دوام عمل الجمعيات والمؤسسات للأمد البعيد.

٣. العمل على بناء المؤسسات الاقتصادية في المجتمع العربي داخل فلسطين ١٩٤٨م لتحقيق هدفين رئيسين:

أ) بناء المجتمع العصامي ب) وجود القوة الاقتصادية الداعمة للمشاريع الخيرية في فلسطين عام ١٩٤٨م .

---

(١) تجدر الإشارة إلى ان الشركات التجارية تنفق (١٥%) من ميزانياتها للتدريب وهذا أمر دنيوي فكيف بمن يرد أن يشمل العالم المحتاج بعطفه ورحمته. للمزيد ينظر : الشريف ، *إدارة الموارد البشرية في القطاعات الخيرية (لمحات إدارية وحقائق واقعية)*، ص١٢.

(٢) ابن عطية: محمد ناجي ، *البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية الواقع وآفاق التطوير(١)*، دراسة منشورة على شبكة الانترنت ،http://saaid.net/Anshatah/dole/70.htm ، استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\٥\١٥م.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات والجمعيات الخيرية وآثارها الاقتصادية على مجتمع فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م

تشكل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م قوة اقتصادية، من منظور حجم إنفاقها على مشروعاتها، ومكونات الأنشطة، وعدد المستفيدين من خدماتها، وفرص العمل، الأمر الذي يؤكد أن القطاع الخيري في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، أصبح قطاعاً متوسطا بين القطاعين العام (الحكومي) والخاص، أي أنه أصبح قطاعا ثالثا لا يُستهان به ، ويُقسم هذا القطاع على قسمين اثنين هما : العمل الخيري الإغاثي والتثقيفي، والعمل الخيري التنموي الاقتصادي . ويظهر من خلال العمل الخيري في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، آثار اقتصادية إيجابية مباشرة، وغير مباشرة في مختلف جوانب الحياة ، وتتضح هذه الآثار في المباحث التالية :

المبحث الأول: العمل الخيري الإغاثي والتثقيفي، والاقتصادي التنموي

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للعمل الخيري

تمهيد

اتسع نطاق العمل الخيري ونشأة الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، وكان لهذه الجمعيات والمؤسسات الآثار الاقتصادية الإيجابية على المجتمع الفلسطيني في الداخل عام ١٩٤٨م وامتدت هذه الآثار كذلك إلى المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث تقوم هذه الجمعيات والمؤسسات بتقديم خدماتها الخيرية والتطوعية خدمة لفئات المجتمع بكافة أشكاله وأطيافه ، مع العلم بأن معظم هذه الجمعيات والمؤسسات متعددة الأغراض والأهداف.

ولما كان للعمل الخيري المؤسسي تأثيرٌ كبيرٌ في المجتمع، فإن هذا الفصل من الدراسة سيتناول دور أربع جمعيات ومؤسسات خيرية وأهلية في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، الأولى مؤسسة الصدقة الجارية كمثال على المؤسسات الخيرية قطرية النشاط (أي ان خدماتها ونشاطاتها موزعة على كافة فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م وغير محصورة في منطقة محددة)، والثانية مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون كمثال على المؤسسات الخيرية والتطوعية ممتدة النشاط إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، أما الثالثة فهي الرابطة الإسلامية – كفركنا- كمثال على الجمعيات الخيرية محلية النشاط (أي أن خدماتها ونشاطاتها محصورة في منطقة معينة ومحددة)، أما الرابعة جمعية اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية – كمثال على الجمعيات المنطوي تحت لوائها العديد من الجمعيات الصغيرة.

ويمكن لمثل هذه الجمعيات والمؤسسات التأثير على اقتصاد فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م وفلسطين عام ١٩٦٧م من خلال مجالات متعددة ومتنوعة، منها المساهمة بشكل فعال في حل مشكلة البطالة المتفاقمة التي تعاني من آثارها العديد من مناطق فلسطين ، وتقديم الخدمات التعليمية والخدمات الصحية لما لها من أهمية في اقتصاديات الأمم والمجتمعات، والعمل على تحويل الفقراء والمحتاجين من فئة تتلقى المعونات إلى فئة منتجة مساهمة في المجتمع ، وكذلك العمل على تثبيت السكان الفلسطينيين فوق أرضهم لتحسين الآثار الاقتصادية في المجتمع .

المبحث الأول

العمل الخيري الإغاثي والتثقيفي، الاقتصادي والتنموي

المطلب الأول: مؤسسة الصدقة الجارية، نشأتها، أهدافها، إيراداتها، ودورها في المجتمع

نشأة مؤسسة الصدقة الجارية ٢٠٠٣م[١]

نشأت فكرة مؤسسة الصدقة الجارية من فهم القائمين عليها لقول النبي – صلى الله عليه وسلم – : « **إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له**»[٢]، وتعني الصدقة الجارية تلك الصدقة التي يدوم نفعها وأجرها في حياة الإنسان وبعد وفاته .

تأسست مؤسسة الصدقة الجارية في عام ٢٠٠٣م في مدينة الناصرة[٣]، وهي مسجلة حسب قانون الشركات في الكيان الإسرائيلي، كمؤسسة خيرية إنسانية تجمع الصدقات الجارية من أهل الخير والإحسان وتصرفها في أبوابها الشرعية.

وتتكون المؤسسة من هيئة عامة مؤلفة من عشرة أشخاص يمثلون المناطق الجغرافية كافة: المثلث والجليل والنقب، ويوجد للمؤسسة أكثر من خمسين مندوباً محلياً منتشرين في كل بلدة من بلدات فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م[٤].

---

[١] مؤسسة الصدقة الجارية، *التقرير السنوي ، ٢٠٠٥م*، الناصرة . مؤسسة الصدقة الجارية، *نشرة تعريفية (مطوية)*، ٢٠٠٦م.

[٢] أخرجه مسلم، ***صحيح مسلم***، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان بعد وفاته، ج٥ ص٧٣، حديث رقم (٤٣١٠).

[٣] قامت الحركة الإسلامية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م بتأسيس هذه المؤسسة خدمة للمجتمع الفلسطيني في الداخل، ومن ابرز المؤسسين لهذه المؤسسة هو فضيلة الشيخ رائد صلاح – رئيس الحركة الإسلامية – والعديد من قيادات الحركة الإسلامية في فلسطين.

[٤] مؤسسة الصدقة الجارية، *تقرير غير منشور، ٢٠٠٧*، الناصرة. مقابلة أجراها الباحث مع : ***عبد الكريم حجاجرة*** – رئيس مؤسسة الصدقة الجارية، في مكاتب المؤسسة في الناصرة ،بتاريخ ٢٠٠٨\٦\١٨م .

أهداف المؤسسة[1]

١- مساعدة المؤسسات والجمعيات الإسلامية على مستويات متعددة في داخل فلسطين، والعمل على إقراض بعضها.

٢- مساعدة المحتاجين والأيتام، والأسرى ، وطلاب العلم ، والمرضى ، ومن لا بيوت لهم، وضحايا الكوارث، وكل محتاج داخل البلاد ،وكذلك دعم القضايا الدينية، والاجتماعية، والصحية والأخلاقية، بالإضافة إلى إقامة مؤسسات وجمعيات تساعد على تحقيق الأهداف.

٣- العمل على جمع التبرعات والهبات، وإقامة علاقات مع جمعيات ومؤسسات خيرية داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.

دور المؤسسة في المجتمع[2]

للمؤسسة دور فاعل في المجتمع، ويظهر ذلك من خلال المشاريع التي قامت بها المؤسسة وما زالت، ومن هذه المشاريع:

١- مشروع الرعاية الصحية لبناء العيادات والمستشفيات والمراكز الصحية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ومشروع الرعاية التعليمية لبناء المدارس والكليات وفتح مسارات تعليمية ودعم القائم منها.

٢- مشروع (ماء السبيل)، ويتم تنفيذه بحفر آبار عامة في المدن والقرى، وتصليح القديم منها لتوفير مياه الشرب لعامة الناس ، ومشروع بناء المساجد وإصلاحها وصيانتها وحراستها.

٣- مشروع نشر الكتب والمجلات والنشرات والأشرطة الإسلامية لإحياء علوم الدين، وإعداد دعاة اكفياء، يعملون على هداية المئات إلى الإسلام وتبصير المسلمين بشؤون دينهم.

---

(١) مؤسسة الصدقة الجارية، *التقارير السنوية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦*، الناصرة.

(٢) مؤسسة الصدقة الجارية، *نشرة تعريفية (مطوية)*، ٢٠٠٦م. مؤسسة الصدقة الجارية، *التقارير السنوية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦*، الناصرة.

وتقوم مؤسسة الصدقة الجارية بدعم ثابت لمؤسسات عدة، زادت عن خمس وعشرين جمعية ومؤسسة خيرية، لما لهذه المؤسسات والجمعيات من دور رائد في بناء مجتمع عصامي[١] يعتمد على قدراته، ويرقى من خلالها، ومن أهم هذه المؤسسات والجمعيات[٢]:

١. جمعية التكافل الإنساني[٣].
٢. جمعية إقرأ لدعم التعليم في الوسط العربي[٤]
٣. مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية[٥].
٤. مؤسسة حراء لتحفيظ القرآن الكريم[٦].
٥. جمعية البلاغ للإعلام[٧].
٦. مؤسسة يوسف الصديق لرعاية السجين.

وهناك الكثير من الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصغيرة.

---

[١] تم تعريف المجتمع العصامي في الفصل الثاني ص٤١.
[٢] مؤسسة الصدقة الجارية، *التقارير السنوية، من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧*، الناصرة.
[٣] جمعية التكافل الإنساني هي: جمعية تأسست عام ١٩٩٧م في داخل فلسطين عام ٤٨م، حيث أن من أهم أهدافها: ١- نشر الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ٢- تأمين الراتب الشهري للدعاة إلى الله لنشر الدعوة إلى الله ٣- تأمين وجود الأئمة الثابتين في المساجد وإحياء رسالتها. كما وتكفل الجمعية أكثر من (٦٠) داعية، وفي ضوء ذلك تم ملء فراغ ما يقارب(٦٠) مسجدا بالدعاة. قام على تأسيس هذه الجمعية مجموعة من الأئمة والدعاة في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.للمزيد ينظر: المجلس الأعلى للدعوة، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة* - بيت المقدس-، ص٢١.
[٤] جمعية إقرأ هي: جمعية تأسست في منتصف التسعينات على يد مجموعة من الأكاديميين المسلمين الغيورين وذلك للضرورة الماسة التي يحتاجها الوسط العربي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م لمؤسسات طلابية وتعليمية، ولعل أهم هدف للجمعية هو رعاية قضايا التعليم العالي في الوسط العربي ومساندة الطلاب المحتاجين. وتعمل الجمعية على تشجيع التعليم العالي لنيل الدرجات العليا من خلال حملات إعلانية وفعاليات إرشادية ومادية . قام على تأسيس هذه الجمعية نخبة من الأكاديميين والمثقفين ذو التوجه الإسلامي. للمزيد ينظر: المرجع السابق، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة* - بيت المقدس-، ص١٨. جمعية إقرأ ، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥م*، أم الفحم.
[٥] مؤسسة الأقصى هي : مؤسسة مهتمة وفاعلة لخدمة أولى القبلتين والمقدسات الإسلامية ، حيث يقسم عمل المؤسسة على هدفين رئيسيين: ١- إحياء المسجد الأقصى المبارك وإعماره .٢- إحياء المقدسات الإسلامية وإعمارها . ومن أهم المشاريع التي أنجزتها المؤسسة: تبليط وتجهيز المصلى المرواني، تبليط ساحات الأقصى، مشروع مسيرة البيارق (مسيرة باصات يومية إلى المسجد الأقصى)، مشروع صندوق طفل الأقصى (مشروع يهدف إلى جعل الأقصى في قلوب الأطفال من خلال توزيع حصالات على الأطفال)، مشروع مصاطب العلم . وكذلك مشاريع إحياء المقدسات في القرى المهجرة وترميمها، وكذلك مشروع الخارطة المفصلة للمقدسات ، ومشروع حراسة المقدسات الإسلامية وصيانتها. قام على تأسيس هذه المؤسسة الحركة الإسلامية في داخل فلسطين ، والشيخ رائد صلاح . للمزيد ينظر: المرجع السابق، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة* - بيت المقدس-، ص١١-١٢. مؤسسة الأقصى، *التقارير السنوية، من عام ٢٠٠٢ م-٢٠٠٥م*، أم الفحم.
[٦] مؤسسة حراء هي: مؤسسة تأسست عام ١٩٩٩م لترعى مشروع تحفيظ القرآن الكريم بين فلسطينيي عام ١٩٤٨م، ومن ابرز أهدافها:١- تخريج جيل من الحفظة وإعداده إعدادا ملائما يليق بكتاب الله. ٢- تعميق الفهم والصلة بالقرآن بين المسلمين في فلسطين الداخل. ٣- خدمة ونصرة القرآن الكريم. ٤- إقامة مختلف الفعاليات والنشاطات التربوية اللازمة لتحقيق الأغراض أعلاه . هذا وينتسب لحلقات القرآن الكريم حتى عام ٢٠٠٦م (٥٣٠٠) طالب وطالبة يدرسهم (٥٧٠) معلما ومعلمة.قام على تأسيس هذه المؤسسة مجموعة من طلبة العلم الشرعي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م. للمزيد ينظر: المرجع السابق، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة* - بيت المقدس-، ص١٩.
[٧] جمعية البلاغ للإعلام : هي جمعية أسست عام ١٩٩٦م،، لترعى وتدير اربع مؤسسات إعلامية تعمل على ايقاظ الوازع الديني والحفاظ على اللحمة الاجتماعية وعلى حياة كريمة ومنع أسرلة المجتمع الفلسطيني هي : ١- صحيفة صوت الحق والحرية. ٢- مجلة إشراقة. ٣- مجلة آباء وأبناء. ٤- موقع فلسطينيو٤٨.. للمزيد ينظر : المرجع السابق، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة* - بيت المقدس-، ص٣٣.

مصادر دعم المؤسسة[1]

١- التبرعات من المساجد، والتبرع في المآرب المتنوعة الخيرية، التي تبادر إليهما المؤسسة، وكذلك التبرع في المناسبات العامة.

٢- التبرع الفردي من المسلمين والمسلمات ويكون ذلك بالطرق والأساليب التالية:

أ. الوقف، وذلك في وقف قطعة أرض أو بيت أو أشجار أو أغنام وأبقار لصالح مؤسسة الصدقة الجارية.

ب. الوصايا، وذلك بأن يتبرع المسلم بثلث ماله أو أي مبلغ آخر بعد وفاته في سبيل الله.

ج. الاشتراكات الدورية للمتبرعين، ومثال ذلك: مشروع الألف الخيري[2].

وتتراوح الميزانية السنوية للمؤسسة ما بين الـ (١،١) مليون دولار و (١،٤) مليون دولار[3]. حيث وصل معدل النمو للميزانيات بين الأعوام ٢٠٠٥م و ٢٠٠٧م ما يقارب الـ ١,١٨%، وقد قسمّت ميزانية المؤسسة على عدة أقسام، منها وهو الأكبر دعم مالي وتمويل لمؤسسات وجمعيات خيرية في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م، ولمعرفة الدعم التي تلقته الجمعيات والمؤسسات الخيرية من مؤسسة الصدقة الجارية، ينظر الجدول رقم (١٢).

(١) مؤسسة الصدقة الجارية، *نشرة تعريفية (مطوية)*، ٢٠٠٦م. مؤسسة الصدقة الجارية، *التقارير السنوية*، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م، الناصرة.
(٢) تم تعريف مشروع الألف الخيري في الفصل الثاني ،ص٤٨. .
(٣) ينظر: مؤسسة الصدقة الجارية، *التقارير المالية، من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٧م*، الناصرة.

جدول رقم (١٢)

المبلغ الإجمالي الذي تلقته بعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية من مؤسسة الصدقة الجارية، خلال ثلاثة أعوام (٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م)

اسم الجمعية والمؤسسة الممولة من قبل مؤسسة الصدقة الجارية	تلقت في عام ٢٠٠٥م من المؤسسة (المبلغ بالدولار)	تلقت في عام ٢٠٠٦م من المؤسسة (المبلغ بالدولار)	تلقت في عام ٢٠٠٧م من المؤسسة (المبلغ بالدولار)
جمعية التكافل الإنساني	١٩٣ ألف دولار	١٤٧ ألف دولار	٣٦٠ ألف دولار
جمعية إقرأ لدعم التعليم في الوسط العربي	٥٠ ألف دولار	١٣٨ ألف دولار	١٤٣ ألف دولار
مؤسسة الأقصى لاعمار المقدسات الإسلامية	١٦٦ ألف دولار	١١٢ ألف دولار	١٦٦ ألف دولار
مؤسسة حراء لتحفيظ القرآن الكريم	٦٢ ألف دولار	٩٢ ألف دولار	١٣٤ ألف دولار
جمعية البلاغ للإعلام	٢٨٤ ألف دولار	٢٣٠ ألف دولار	٢٨٣ ألف دولار
جمعية التوعية – المدرسة الأهلية في أم الفحم	٨٦ ألف دولار	-	-
جمعية الزهور– مستشفى طمرة	-	٥٨ ألف دولار	-
المجموع	٨٤١ ألف دولار	٧٧٧ ألف دولار	١,٠٨ مليون دولار

المصدر: مؤسسة الصدقة الجارية، التقارير المالية من ٢٠٠٥-٢٠٠٧م، الجدول من إعداد الباحث

المطلب الثاني: مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، نشأتها، أهدافها، إيراداتها، ودورها في المجتمع

نشأة مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون ٢٠٠٢م

لقد تضاعفت المساعدات الإنسانية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة من قِبل فلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م بعد الانتفاضة الأولى في أواخر الثمانينات وبالتحديد بعد عام ١٩٨٧م، وقد كان العمل يتم من خلال لجان شعبية في القرى والمدن في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م، ثم أصبح بعد ذلك من خلال مؤسسات رسمية.

تأسست مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون في شهر حزيران عام ٢٠٠٢م[1] على أثر إغلاق لجنة الإغاثة الإسلامية عام ١٩٩٦م ظلماً وإجحافاً من قِبل السلطات الإسرائيلية، فاضطلعت لهذا الدور الإنساني لجنة الإغاثة الإنسانية، ولكنها ما لبثت ان أغلقت عام ٢٠٠٢م لنفس الأسباب، فكان تأسيس مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون والتي أخذت دورها في تغطية الفراغ الذي حدث لدى إغلاق اللجنتين ، فبدأت مؤسسة خيرية تعمل في مجال المساعدات الإنسانية، وكفالة الأيتام والمحتاجين ومساعدة الحالات المرضية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م وبأي مكان آخر في العالم[2].

وتتكون المؤسسة من هيئة عامة مؤلفة من احد عشر عضواً، يمثلون شتى المناطق الجغرافية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م. وللمؤسسة مكتب رئيسي، ومكتبان فرعيان في الداخل الفلسطيني، وعشرات اللجان المحلية ومئات المندوبين المنتشرين في جميع القرى والمدن العربية في فلسطين،

---

(1) قامت الحركة الإسلامية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م بتأسيس هذه المؤسسة خدمة وإغاثة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الدرجة الأولى ثم خدمة لفلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع : *علي مصاروة – مدير مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون* – في مكاتب المؤسسة في الناصرة ، بتاريخ ٢٢\٥\٢٠٠٨.

كما ويوجد للمؤسسة عشرة مكاتب فرعية منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لتوزيع المساعدات والمبالغ الشهرية ومتابعة الحالات الإنسانية [١].

أهداف المؤسسة

لمؤسسة لجنة الإغاثة العديد من الأهداف من أهمها [٢]:

١- التواصل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك من خلال تقديم مساعدات عينية ومادية بسبب الوضع الاقتصادي الذي يعيشه الفلسطينيون بعد أحداث الانتفاضة الأولى، حيث يعيشون في ضائقة مالية كبيرة، ووضع اقتصادي صعب ، فكان لمؤسسة لجنة الإغاثة أن تكون حلقة وصل بين فلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م وفلسطينيي الضفة والقطاع ، يتم من خلالها توصيل المعونات والتبرعات والكفالات والمساعدات بشتى أنواعها .

٢- دعم فلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م وخاصة الذين يعيشون في المدن المختلطة التي يعيش بها اليهود مع العرب ومن هذه المدن : حيفا، عكا، يافا، اللد والرملة وكذلك النقب ، ويأتي هذا الدعم بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الفلسطينيون بتلك المدن والأماكن، حيث تقوم المؤسسة بتقديم مساعدات شهرية لتلك العائلات التي تعيش بضائقة اقتصادية .

دور المؤسسة في المجتمع

لمؤسسة لجنة الإغاثة دور كبير في المجتمع الفلسطيني بكافة أطيافه ومناطقه الجغرافية، حيث يصل امتداد المؤسسة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م، ويمتد دورها إلى أنحاء العالم، حيث يظهر دورها من خلال المشاريع التي قامت بها. ومن أهم تلك المشاريع:[٣]

---

(١) مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، *التقارير السنوية لعام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧م*، الناصرة.
(٢) مقابلة أجراها الباحث مع : *علي مصاروة – مدير مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون* –، بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢.
(٣) مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، *التقارير السنوية، ٢٠٠٥م – ٢٠٠٧م*، الناصرة.

١- كفالة الأيتام : هو المشروع الرئيس التي تقوم عليه المؤسسة وذلك بكفالة الأيتام الذين هم دون سن الثامن عشرة سنة، وتكون كفالة اليتيم بمبلغ شهري لا يقل عن (٣٥) دولاراً، وقد بلغ مجموع الأيتام الذين تكفلهم المؤسسة حتى عام ٢٠٠٧م حوالي (١٦٥٠٠) يتيم وطفل فقير، وذلك تمثلاً بقول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم – « **أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا** » **فأشار بإصبعيه السبابة والوسطى**[1].

٢- كفالة الطالبات : تكفل المؤسسة مئات الطالبات الفقيرات واليتيمات اللواتي يجدن صعوبة في تغطية تكاليف تعليمهن الجامعي، فتقوم المؤسسة بامدادهن بمبالغ تتراوح من (٤٠) دولار إلى (٩٠) دولار شهرياً، حيث تصل عدد الكفالات إلى أكثر من خمسين طالبة في العام الواحد، ومشروع الحقيبة المدرسية : توزع المؤسسة مع بداية كل عام دراسي آلاف الحقائب المدرسية على الأيتام والفقراء من الطلاب في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣- الأضاحي : تتكفل المؤسسة في كل عام باستلام أثمان هذه الأضاحي، ثم تقوم بشرائها وذبحها ومن ثم توزيعها في أيام عيد الأضحى، كي تدخل فرحة العيد في قلوب الأطفال المحتاجين في الضفة الغربية وقطاع غزة والنقب ، ومشروع العقائق والنذور: تقوم المؤسسة بهذا المشروع، على مدار العام، فتذبح العقائق والنذور وتوزعها على الفقراء والمحتاجين في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٤- الحملات الموسمية : تقوم المؤسسة بحملات موسمية وطارئة، حسب الحاجة التي تراها المؤسسة ، حيث تتضمن هذه الحملات الطرود الغذائية والعينية والنقدية .

٥- مساعدات للحالات الإنسانية في داخل فلسطين عام ١٤٨م، إذ تحاول المؤسسة رفع المعاناة عن الفقراء وأهل الحاجة، وخاصة في المدن المختلطة والنقب، ومساعدات لبعض البلدان

(١) أخرجه البخاري، *جامع الصحيح المختصر*، كتاب الأدب، باب فضل من يعول يتيما، ج٥ ص٢٢٣٧، حديث رقم (٥٦٥٩).

الإسلامية التي تتعرض لنكبات وحرب إبادة .

مصادر دعم المؤسسة

تعتمد مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية في تمويلها، على المصادر والأموال الداخلية فقط(أي أموال فلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م)، وذلك على أثر المضايقات التي مرّ بها العمل الإغاثي منذ سنوات التسعينيات، حيث أغلقت لجنتي الإغاثة بحجة ادعاءات باطلة تزعم تلقيها دعماً من مؤسسات أهلية خارجية (خارج أراضي فلسطين عام ١٩٤٨م)وتدعم بها مؤسسات إرهابية، كما تزعم السلطات الإسرائيلية، ولذلك اقتصرت اللجنة في تمويل مشاريعها على الموارد والمصادر الداخلية[1].

تتمثل إيرادات مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية في[2] :

١- الأشخاص الذاتيين، وهم من فلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م بمختلف فئاتهم، ويقدمون التبرعات النقدية والعينية للمؤسسة ، على النحو التالي :

أ. كفلاء الأيتام ، إذ يكفل حوالي (١٣٥٠٠) كافل ، أكثر من (١٦٥٠٠) طفل يتيم في الضفة الغربية والقطاع .

ب. حملات موسمية، وذلك على أثر الأحداث الطارئة التي تحدث على الأرض، كالمجازر والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع، حيث يتبرع الكثير من فلسطينيي الداخل بالمواد العينية والنقدية لهم ، وكذلك مشاريع موسمية، كذبح الأضاحي في العيد وتوزيعها على الفقراء، وحملات رمضان .

ج.التبرعات والصدقات التطوعية بشتى أشكالها .

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع : *علي مصاروة – مدير مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون* –، بتاريخ ٢٢\٥\٢٠٠٨.
وينظر: مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون ، *التقرير السنوي ، لعام ٢٠٠٦م*، الناصرة .

(٢) مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، *التقارير السنوية، لعام ٢٠٠٤م – ٢٠٠٧م*، الناصرة.

٢- الشخصيات الاعتبارية والمؤسسات واللجان الأهلية: وهي التي تقدم التبرعات النقدية والعينية كالملابس والأغذية للمؤسسة.

وتتراوح الميزانية السنوية للمؤسسة ما بين (٥، ٨) مليون دولار و (٥، ٩) مليون دولار[1].

وقد تبين لنا ان معدل النمو في الميزانية العامة بلغ بين الأعوام ٢٠٠٥م وعام ٢٠٠٧م ما يقارب الـ ١,٣٣% ، وقد الميزانية على عدة أقسام، منها وهو الأكبر لصالح الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنها ما هو لصالح فلسطينيي الداخل عام ١٩٤٨م، ولمعرفة أهم ما تم إنفاقه من هذه الميزانية، ينظر الجدول رقم (١٣)، .

جدول رقم (١٣)

أهم ما تم إنفاقه من ميزانية مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية السنوية لعامي(٢٠٠٥، ٢٠٠٧م) مرتبة حسب أهمية النشاط

أهم مشاريع مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية	ميزانية المشروع لعام ٢٠٠٥م بالدولار	ميزانية المشروع لعام ٢٠٠٧م بالدولار
كفالة الأيتام	٦ مليون دولار	٧ مليون دولار
مشروع الأضاحي	٦٠٠ ألف دولار	٦٠٠ ألف دولار
الحملات الموسمية	٢٠٠ ألف دولار	٢٥٠ ألف دولار
مساعدات للحالات الإنسانية في الداخل الفلسطيني	–	٢٥٠ ألف دولار
مشروع العقائق والنذور	١٤٢ ألف دولار	١٢٠ ألف دولار
مشروع الحالات المرضية	٢٩ ألف دولار	٢٩ ألف دولار
كفالة الطالبات الجامعيات	٢٩ ألف دولار	٢٩ ألف دولار
ميزانية المؤسسة السنوية	٧،٥ مليون دولار	٨،٥ مليون دولار

المصدر: مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية، التقارير المالية لعام ٢٠٠٥م و٢٠٠٧م، الجدول من إعداد الباحث

---

[1] مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، *التقارير المالية*، من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧م، الناصرة.

المطلب الثالث: الرابطة الإسلامية – كَفركنًا–، نشأتها، أهدافها، إيراداتها، ودورها في المجتمع

نشأة الرابطة الإسلامية – كفركنا–١٩٨٥م

الرابطة الإسلامية في كفركنا قضاء الناصرة[1]، جمعية محلية رسمية مسجلة في سجل الجمعيات، تم إنشاؤها عام ١٩٨٥م ، وسُجلت كجمعية إسلامية تقدم الخدمات الاجتماعية، والدينية والتعليمية والصحية والثقافية، لأبناء القرية والقرى المجاورة لها [2].

أهداف الرابطة

تتمثل أهداف الرابطة بما يلي[3]:

١- إحياء رسالة التربية الإسلامية في قرية كفركنا والقرى المجاورة لها .

٢- الاهتمام بالأراضي والمؤسسات الوقفية في القرية .

٣- دعم مسيرة التعليم والثقافة ورعايتها وفق المنهاج الإسلامي، منذ سنيّ الطفولة، وتقديم الخدمات الطبية والصحية المناسبة لأهالي القرية والقرى المجاورة.

دور الرابطة في المجتمع

من خلال مشاريع الرابطة الإسلامية في كفركنا، التي تم انجازها والإشراف عليها، يظهر دورها الجلي في مجتمع القرية المحلي، والقرى المجاورة لها ، ومن أهم هذه المشاريع:[4]

١- المشاريع الدينية والوقفية، وتتمثل في بناء المساجد في القرية، والإنفاق على الخدمات اليومية وتغطية رواتب الأئمة والمؤذنين، بالإضافة إلى رعاية دور القرآن الكريم ومجموعات حفظ

---

(١) قرية كفركنا، بلدة عربية تقع في الجليل (فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م) وتبعد ١٥ كم عن بحيرة طبريا ويبلغ عدد سكانها حوالي ٢٢٠٠٠ نسمة، وهي بلدة يعيش بها المسلمون والمسيحيون، وبالقرب منها توجد عدة قرى ومدن منها الناصرة، الرينة ،المشهد، طرعان، دبوريه، عين ماهل، الشجيرة،اكسال. للمزيد ينظر : ***موقع ويكيبيديا*** http://ar.wikipedia.org/wiki/ ،استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\٧\١٥.

(٢) الرابطة الإسلامية – كفركنا– ، *نشرة تعريفية (مطوية)*، ٢٠٠٦م، كفركنا ، فلسطين الداخل .

(٣) الرابطة الإسلامية –كفركنا–، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧م*، كفركنا ، فلسطين الداخل .

(٤) الرابطة الإسلامية – كفركنا–، *التقارير السنوية من عام ٢٠٠١م – ٢٠٠٧م*، كفركنا.

القرآن وغيرها، وتقوم الرابطة بشراء الأراضي وتسجيلها أرضاً وقفية لإقامة مشاريع مستقبلية عليها.[1]

٢- مشاريع ثقافية، وتربوية وتعليمية، تتجلى هذه المشاريع في بناء مركز ثقافي إسلامي، يضم في داخله مكتبة عامة، بالإضافة إلى قاعات محاضرات وندوات متنوعة، ويقام في المركز العديد من معارض الكتاب السنوية والندوات المختلفة.

وتعمل الرابطة على إقامة معسكرات تربوية للطلبة، وترعى العديد من رياض الأطفال الإسلامية، إلى جانب إنشاء مدرسة أهلية في القرية.

٣- المشاريع الصحية ، حيث تم إنشاء عيادة طبية تضم مختلف الأقسام ، وتزود المرضى والمحتاجين بالمعدات والعلاجات الطبية المناسبة .

٤- تقوم الرابطة برعاية الفقراء والمساكين في القرية وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحرص على رعاية الأسر المستورة على مدار السنة.

٥- مشاريع تجارية ، للرابطة العديد من المشاريع التجارية، التي يعود ريعها على الرابطة ومن هذه المشاريع : مكتبة تجارية ، عيادة طبية ، معارض الكتاب السنوية .

مصادر دعم الرابطة

تتلقى الرابطة التمويل اللازم لنشاطاتها من المصادر الرئيسة الآتية:[2]

١- التبرعات الخيرية التي يقدمها أهل الخير أفراداً ومؤسسات، سواء كانت داخلية (ذاتية) أو من مصادر خارجية وهي قليلة.

---

[1] قامت الرابطة حتى عام ٢٠٠٧م بشراء أكثر من (٣٠) دونم لرض وتسجيلها ارضا وقفية لاقامة مشاريع مستقبلية عليها مما يعود نفعها على أهل القرية .

[2] مقابلة أجراها الباحث مع : *زياد دهامشة – مدير الرابطة الإسلامية* – كفركنا–، بتاريخ ٢٠٠٨\١٦\١١٦م، في مكاتب الرابطة الإسلامية –كفركنا– . الرابطة الإسلامية ، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، كفركنا.

٢- الأرباح التي تحققها المؤسسات التعليمية والصحية والمكتبات والمعارض السنوية التي تعـود ملكيتها للرابطة.

٣- مكتب التربية والتعليم في وزارة التربية والتعليم في مؤسسة الكيان الإسرائيلي ، الذي ينفـق بعض الأموال على الروضات والحضانات التي تمتلكها الرابطة .

وتتراوح الميزانية السنوية للرابطة ما بين (٩٥٠) ألف دولار و (١) مليـون دولار[١]، وينفـق مكتب التربية والتعليم في وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية على الروضات التي تملكها الرابطة ما يقارب الـ (١) مليون دولار سنويا[٢]، وقد قسمت الرابطة الإسلامية ميزانيتها على عدة أقـسام ، ويظهر من الجدول التالي أن أكبر ميزانية في عام ٢٠٠٧م مرصودة للعلم والتعليم، مما يعني ان الرابطة مهتمة بالتربية والتعليم في القرية ، ولمعرفة أهم ما تم إنفاقه من الميزانية ،ينظر الجدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)

أهم ما تم إنفاقه من ميزانية الرابطة الإسلامية في كفركنا، لعام (٢٠٠٧م)

أهم المشروعات السنوية التي تنفذها الرابطة	ميزانية المشروع لعام ٢٠٠٧م	أهم المشروعات السنوية التي تنفقها الرابطة	ميزانية المشروع لعام ٢٠٠٧م
المشاريع الدينية والتربوية والرياضية	٨٦ ألف دولار	رياض الأطفال	٢٠٠ألف دولار
العيادة الطبية (المشروع الصحي)	٢٠٠ ألف دولار	مكتب وزارة التربية والتعليم	(١،١) مليون دولار
المدرسة الأهلية (مدرسة المعالي الأهلية)	٢٥٠ ألف دولار	التحضير لمشاريع مستقبلية (أموال مدخرة)	٢٨٠ ألف دولار
المجموع	٢،١٠١ مليون دولار		

المصدر: الرابطة الإسلامية – كفركنا–، التقرير المالي لعام ٢٠٠٧م، الجدول من إعداد الباحث

(١) الرابطة الإسلامية – كفركنا–، *التقارير المالية من عام ٢٠٠٣م – ٢٠٠٧م*، كفركنا.
(٢) الرابطة الإسلامية، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، كفركنا.ينظر: الرابطة الإسلامية– كفركنا–، *التقريـر المـالي لعـام ٢٠٠٦م*، كفركنا.

المطلب الرابع: جمعية اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية–، نشأتها، أهدافها، إيراداتها، ودورها في المجتمع

نشأة اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية – ١٩٩٧م

تأسس اتحاد الجمعيات الأهلية العربية – اتجاه– رسمياً عام ١٩٩٧م ، كإطار جامع للمجتمع المدني الفلسطيني في الداخل عام ١٩٤٨م، وكجزء من المجتمع المدني والشعب الفلسطيني، ومن المجتمع المدني العربي وأطره إقليمياً، وكجزء لا يتجزأ من المجتمع المدني العالمي.

ويشكل –اتجاه– مرجعية معلوماتية للمنظمات الأهلية، وللمهتمين بالمجتمع المدني وبحقوق الفلسطينيين في الداخل عام ١٩٤٨م[١] .

أهداف جمعية – اتجاه–

لجمعية اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية– أهداف عديدة ، ويتمثل أهمها بما يلي:[٢]

١) تعزيز فاعلية الجمعيات الأهلية الفلسطينية بين المجتمع الفلسطيني في الداخل عام ١٩٤٨م ، وعلى مختلف أماكن وجوده، عربياً، وإقليمياً، ودولياً.

٢) تشكيل إطار ذي تأثير بين الجمهور ووسائل الإعلام وبالأساس على مواقع اتخاذ ومحددي السياسات على مختلف المستويات، بهدف تفعيل الجمعيات الأهلية العربية مع الجماهير العربية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ، وكذلك توثيق العلاقة بين الجمعيات والتنظيمات الدولية الناشطة في مجال التنمية والمجتمع المدني.

٣) تمثيل عضوات "اتجاه" (أي الجمعيات الأعضاء)أمام السلطات والمحافل المختلفة، في المواضيع المشتركة.

---

(١) اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية – ، ***دليل اتجاه ٢٠٠٨*** ، حيفا ، ص٤. وكذلك اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية –، ***دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م***، حيفا، ص١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص١. وكذلك اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية وعربية –***دستور اتجاه***، ص٢.

٤) سد النقص وتوفير الخدمات المؤسسية والتنظيمية الضرورية لتطوير العمل الأهلي الفلسطيني داخل ١٩٤٨م ، ومواجهة التحديات التي يفرضها النظام العنصري في إسرائيل .

دور جمعية – اتجاه– في المجتمع

لجمعية –اتجاه– دور فاعل في المجتمع، ويظهر ذلك من خلال دعمها المستمر وبشتى الأساليب والوسائل لبعض الجمعيات العربية الأهلية في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م، مما يعزز صمود هذه الجمعيات ، ويدعم توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية.

ويُنظم – اتجاه– عدة مشاريع ونشاطات تهدف إلى تمكين الجمعيات العربية مؤسسياً وتوثيق العلاقة فيما بينها. ومن الأنشطة الرئيسة لـ – اتجاه– في هذا المجال:[1]

١- التدريب والتطوير المؤسسي والتنظيمي للمنظمات الأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.

٢- الترويج والعلاقات العامة، حيث تعمل –اتجاه– على الترويج للجمعيات العربية الأهلية والدعاية لها في الداخل الفلسطيني وعربيا وعالمياً، وتجنيد متطوعين لصالح العمل الأهلي في الداخل الفلسطيني، مما يرفع من روح التطوع لدى الفلسطينيين في الداخل وفي العالم.

٣- المرافعة محليا ودولياً والدفاع عن مصالح المنظمات والجمعيات الأهلية والفلسطينيين في الداخل الفلسطيني، وتنظيم حملات محلية ودولية لحماية الجمعيات العربية.

٤- تمويل الجمعيات والمؤسسات الأعضاء في – اتجاه–، وذلك من خلال مفاوضات مع صناديق الدعم والسفارات، لصالح الجمعيات الأهلية العربية ، والالتفات إلى احتياجاتها، حتى تقوم هذه الجمعيات والمؤسسات بتحقيق أهدافها ونشاطاتها في المجتمع الفلسطيني في الداخل.

---

(1) اتجاه، *دليل اتجاه ٢٠٠٨* ، حيفا، ص٤. وكذلك اتجاه، *دليل الجمعيات*، ٢٠٠٢م، حيفا، ص١. مقابلة أجراها الباحث مع : *أمير مخول – ناشط في العمل الأهلي ومدير جمعية اتجاه* – اتحاد جمعيات أهلية عربية–، في مكاتب اتجاه، حيفا ، ٢٠٠٨\٤\٢٤.

وتضم – اتجاه– جمعيات عربية تنشط في مجالات عمل مختلفة، فهي تعمل في مجال حقوق الإنسان والحقوق الجماعية، والتنمية والتنظيم المجتمعي، والتمكين، والتعليم، والصحة، والطفولة المبكرة، والثقافة والفنون، ومراكز لأبحاث. كما تتوزع الجمعيات العضوات في جميع أنحاء فلسطين، في الجليل والمثلث والنقب والساحل[١]، ويصل عدد هذه الجمعيات حتى عام٢٠٠٧م إلى ما يقارب خمس وستين جمعية ومؤسسة أهلية في داخل فلسطين.[٢]

ومن أهم هذه الجمعيات:[٣]

١- جمعية الجليل.[٤]

٢- الأهالي – مركز التنمية الجماهيرية –.[٦]

٣- لجنة متابعة قضايا التعليم العربي.[٧]

٤- الجمعية المسيحية العالمية في إسرائيل.[٨]

٥- لجنة الأربعين.[٩]

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع : *أمير مخول – ناشط في العمل الأهلي ومدير جمعية اتجاه* ، بتاريخ،٢٤\٤\٢٠٠٨.

(٢) اتجاه، *دليل اتجاه ٢٠٠٨م*، ص.

(٣) ينظر: المرجع السابق، *دليل اتجاه ٢٠٠٨* ، حيفا. وكذلك اتجاه، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م.*

(٤) جمعية الجليل – الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية – هي جمعية تأسست عام ١٩٨١م في منطقة الجليل –شفاعمرو– لتحقيق عدة أهداف منها : تحقيق المساواة وسد الاحتياجات للفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي وذلك في الفرص والشروط التنموية والصحية والاجتماعية والاقتصادية كأفراد مواطنين وكمجموعة قومية تعيش على أرض وطنها .للمزيد ينظر: المرجع السابق، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م*، ص١٥.

(٦) هي لجنة تأسست عام ١٩٨٤م، لرفع مستوى التعليم وتحسين جاهزية المدارس والمؤسسات التعليمية العربية ، وكذلك لتطوير برامج مناسبة لاحتياجات الطلاب العرب الخاصة، والتي تعكس هويتهم الثقافية والقومية .للمزيد ينظر: المرجع السابق، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م*، ص٤١.

(٧) هي لجنة تأسست عام ١٩٨٤م، لرفع مستوى التعليم وتحسين جاهزية المدارس والمؤسسات التعليمية العربية ، وكذلك لتطوير برامج مناسبة لاحتياجات الطلاب العرب الخاصة، والتي تعكس هويتهم الثقافية والقومية .للمزيد ينظر: المرجع السابق، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م*، ص٤١.

(٨) هي جمعية تأسست عام ١٩٥٠م، في الناصرة، تهدف إلى تطوير المجتمع الفلسطيني في الداخل الفلسطيني من خلال مساعدات مهنية ومادية في مجال حقوق الإنسان، مساندة المرأة، التعليم، استصلاح الأراضي وتطوير القرية. وبشكل خاص تسعى الجمعية لمساعدة توفير تعليم عالي ومهني، رعاية صحية، والتطوير الاقتصادي والاجتماعي للذين هم بحاجة لذلك. للمزيد ينظر: المرجع السابق، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م*، ص٣.

(٩) هي لجنة تأسست عام ١٩٨٨م، وتهدف إلى : تحصيل الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها من قبل إسرائيل والعمل من أجل وقف سياسة الهدم والغبن اللاحق بالوسط العربي(الداخل الفلسطيني) ، وتهدف إلى تحسين ظروف الحياة في هذه القرى بشكل خاص وفي الوسط العربي بشكل عام من خلال العمل على تطوير البيئة التحتية للوسط العربي (المجتمع الفلسطيني في الداخل) ، وتعمل كذلك من أجل إحقاق حقوق الإنسان والمجتمع العربي في الداخل الفلسطيني . للمزيد ينظر: المرجع السابق، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م*، ص٤.

مصادر دعم الجمعية

تتمثل إيرادات جمعية– اتجاه – في :

١.صناديق دعم مختلفة من خارج البلاد، وهي الممولة الأساسية لـ – اتجاه–[١]، ومن هذه الصناديق الداعمة:[٢]

أ. مؤسسة التعاون.[٣] ب. صندوق(اكسور) الإسباني.

ج. صندوق (فورد) . د. صندوق (موريا) الأمريكي.

٢.الاشتراكات الدورية من الجمعيات العضوات في اتجاه .

٣.الأفراد الذاتيون ، وهم من أهالي فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م(وهذا المصدر ايرادته قليلة).

وتتراوح الميزانية السنوية لـ –اتجاه– ما يقارب (١٧٠) ألف دولار و (٢٠٠) ألف دولار، حيث تغطي هذه النفقات جُل احتياجاتها السنوية.[٤]

---

[١] اتجاه – إتحاد جمعيات أهلية عربية–، *قضايا جمعيّة نشرة العمل الأهلي*، العدد الأول، تشرين الأول ٢٠٠٧م،ص١٧.

[٢] مقابلة أجراها الباحث مع : *أمير مخول – ناشط في العمل الأهلي ومدير جمعية اتجاه* – اتحاد جمعيات أهلية عربية–، ٢٠٠٨\١٤\٢٤. ينظر : مفيد ، *خدام العولمة – منظمات المجتمع المدني تنافر أم تواؤم–* ، ص١٨٨.مركز الدراسات، *المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني* ، ص٢١٥.

[٣] هي مؤسسة فلسطينية أهلية تنموية ومقرها الرئيس في الأردن ورام الله ولها مكاتب في عدة دول غربية ، حيث أنها تدعم جهود التنمية في التجمعات الفلسطينية المختلفة من مناطق الـ (٦٧) و (٤٨) والمخيمات الفلسطينية في لبنان، وذلك عبر برامج ومشاريع في مجال الثقافة وتنمية القوى البشرية وبناء القدرات وبرامج خاصة لتقديم مساعدات في شتى المجالات لمخيمات اللاجئين في لبنان . ويعتبر عبد المجيد شومان من أحد مؤسسي المؤسسة ، وتتكون المؤسسة من مجلس أمناء يتكون من(٤٠) شخصية ، ويعتلي منصب رئاسة مجلس الأمناء حتى عام ٢٠٠٨م رئيسان مشاركان هما : سعيد خوري وعبد المحسن القطان ، أما المدير العام للمؤسسة في عام ٢٠٠٨م هو د. عطا الله شفيق كتّاب . هذا ويصل أعضاء الجمعية العمومية حتى عام ٢٠٠٨م إلى ما يقارب (٥٠) شخصية. للمزيد ينظر: مؤسسة التعاون، *التقارير السنوية لعام ٢٠٠٣–٢٠٠٧م*. ينظر : اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية – ، لقاء مع سهيل ميعاري – مدير برنامج منطقة ٤٨ في مؤسسة تعاون – ، *قضايا جمعية نشرة العمل الأهلي* ، العدد الأول ، ص١٨.

[٤] مقابلة أجراها الباحث مع : *أمير مخول – ناشط في العمل الأهلي ومدير جمعية اتجاه* – اتحاد جمعيات أهلية عربية–، ٢٠٠٨\١٤\٢٤. هذا وتوفر – اتجاه– دعما محدودا للجمعيات العضوات، حيث تقوم بدعم العديد من الجمعيات صغيرة ، فعلى سبيل المثال قامت اتجاه بدعم جمعية النداء الشفاعمروية في عام ٢٠٠٣م بمبلغ ١٠٠٠ دولار امريكي ، وجمعية نساء عارة وعرعرة بمبلغ ٥٠٠ يورو ، ودعمت كذلك الجمعية الخيرية النسائية بمبلغ ٥٠٠ يورو . جمعية اتجاه ، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣م* ، حيفا.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية للعمل الخيري (الإغاثي والتثقيفي) و (الاقتصادي والتنموي)

المطلب الأول: أثر العمل الخيري على تنمية الموارد البشرية

تؤدي الموارد البشرية دوراً مهماً وتسهم إسهاماً أساسياً في دفع عجلة الاقتصاد وتطوره، لأن هذه الموارد تمثل العنصر الأكثر حسماً في النشاطات الاقتصادية، وتحدث توسعاً ونمواً فيها، وخصوصاً الإنتاجية منها، إذ تعتمد هذه الأنشطة على الموارد البشرية التي هي المصدر الرئيس لعنصر العمل، وإنتاج السلع وتقديم الخدمات، ولذا اهتمت مختلف قطاعات الأعمال في تنمية الموارد البشرية، ولم تكن الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م بمعزل عن هذا الاتجاه؛ ذلك ان طبيعة الوظيفة الاجتماعية لهذه الجمعيات والمؤسسات، تفرض اهتماماً خاصاً بالتدريب، فأصبحت تضطلع بدور حيوي في الإسهام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فكانت الحاجة الملحة لإيجاد منظومة مؤسسية لتنمية الموارد البشرية العاملة في هذه الجهات ، وتوفير التأهيل اللازم لها[1].

ولتنمية الموارد البشرية دور حيوي في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وتضطلع بدور محوري في تحديد مدى نجاحها، وهذه الكفاءة لن تتأتى للموارد البشرية، إلا من خلال التدريب والتأهيل والتطوير، لذا فقد حظي تدريب العاملين باهتمام كبير في جميع المنشآت الخاصة والعامة[2]، ومنها الجمعيات الخيرية

---

(١) الكندري: خالد علي جاسم، *تنمية الموارد البشرية واهميتها في المؤسسات الخيرية*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م، ص٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، *تنمية الموارد البشرية واهميتها في المؤسسات الخيرية*، ص٥. وكذلك البركاتي : عمر بن نصير، *إدارة الموارد البشرية في القطاعات الخيرية (لمحات إدارية وحقائق واقعية)*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م، ص٧.

والأهلية، ذلك أن الكلام عن الاستثمار للطاقات والموارد البشرية، يعد من نافلة القول في عصرنا الحاضر، فألفُ دولار أحياناً قد تفتح عقول بعض الأفراد نحو أفكار وأعمال تأتي أضعاف هذا المبلغ، ونحو مشاريع تنموية واقتصادية، لها مردود إيجابي على المجتمع قاطبة، وعلى المؤسسة أو الجمعية نفسها.

وبما ان الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ليست بمعزل عن المؤسسات والجمعيات الخيرية العربية والإقليمية والعالمية، فقد حظي تدريب العاملين فيها، وتأهليهم وتطويرهم باهتمام من قبلها، وأصبحت قادرة على القيام بدور فاعل في تنمية كوادرها البشرية ، وتنمية الكوادر الأخرى من المجتمع، حتى يتمكنوا من أداء ما يوكل إليهم من أعمال ومهام بمهارة وكفاءة عالية، إضافة إلى تعليمهم مهنة تدر عليهم دخلاً، وتبعدهم عن شر الحاجة والفقر، ومن أبرز الأدوار المهمة في تنمية الموارد البشرية التي تقوم بها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية:[1]

أ) التنمية الإدارية (التأهيل والتطوير الإداري)

النجاح الذي حققته المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، كان مرهوناً بنجاح العمل الإداري فيها، إذ استطاعت هذه المؤسسات والجمعيات العمل على التنمية الإدارية لموظفيها وغيرهم من أفراد المجتمع الفلسطيني من خلال : التعليم، والتدريب والتأهيل الإداري الهادف،ومن أبرز ما قامت به الجمعيات والمؤسسات في هذا المجال ما يلي:

١. قامت مؤسسة الصدقة الجارية[2] برعاية العديد من الدورات التدريبية والتأهيلية في مجال التطوير الإداري، شارك فيها رؤساء ومديرون للجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل

[1] الجمعيات والمؤسسات الأربعة التي تكلمنا عنها في المبحثين الأول والثاني من الفصل الثالث. هذه الجمعيات هي: ١- مؤسسة الصدقة الجارية ٢- مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون. ٣- الرابطة الإسلامية - كفركنا- . ٤- جمعية اتجاه -اتحاد جمعيات أهلية وعربية-.
[2] ينظر: *صحيفة صوت الحق والحرية*، يوم الجمعة، عدد (٩٠٥)، بتاريخ ٢٠٠٨\١٢\٢٩ وتاريخ، عدد(٩٢٨) ٢٠٠٨\٧\١٨.

فلسطين عام ١٩٤٨م، وقد اشتملت هذه الدورات على ورشات عمل ومحاضرات في مجال التنظيم والتطوير الإداري والمهني ، على فن التسويق للمؤسسات والجمعيات غير الربحية، وعلى كيفية كتابة رؤية المؤسسة والجمعية الخيرية ورسالتها، وجاءت هذه الدورات من أجل رفع مستوى كفاءة رؤساء الجمعيات والمؤسسات ومديريها، حتى يكون أداء هذه الجمعيات والمؤسسات مبنياً على منهجية وخطط مستقبلية واضحة .

٢. قامت جمعية اتجاه[1] برعاية دورات تناولت مواضيع عده في التنمية الإدارية اشترك فيها مندوبون عن المؤسسات والجمعيات الأعضاء في –اتجاه– ، ومن المواضيع التي تناولتها هذه الدورات: الإدارة في الجمعيات الأهلية، وقيم الإدارة السليمة وأسسها، ودور الجمعيات في التنمية الإنسانية في المجتمع الفلسطيني في الداخل ، وقامت –اتجاه– أيضاً برعاية دورات إدارية تدريبية للمدربين من الجمعيات والمؤسسات الأهلية، حيث اشتملت عرضاً لمنهجية التدريب كآلية لتنمية القدرات البشرية والتمكين المؤسسي.

هذا ما تقوم به هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م من رعاية وإنشاء مراكز ودورات إدارية وتدريبية للمسئولين والموظفين والعاملين فيها. مما يعود بالفائدة على العاملين في سلك عمل الخير، فالتخصص يؤدي إلى إتقان العمل والتركيزعليه، ومن ثم يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات والجمعيات.

ب) تأهيل مجندي الموارد

تقوم جمعية –اتجاه–[2]، بعقد دورات لتأهيل مجندي الموارد، حيث تشترك فيها الجمعيات والمؤسسات الأعضاء في –إتجاه–، وتشمل الدورات مواضيع وورشات عمل عديدة منها : مواصفات مجندي الموارد ومهاراتهم المختلفة (البشرية،التنظيمية،المالية)، وكيفية تهيئة الجمعيات

---

[1] اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية –، *قضايا جمعية – نشرة العمل الأهلي*–، مجلة فصلية، العدد (٢)، ربيع٢٠٠٨م، ص٤٠.

[2] اتجاه، *قضايا جمعية – نشرة العمل الأهلي*–، مجلة فصلية، العدد (٢)، ربيع٢٠٠٨م، ص٤١.

لعملية تجنيد الموارد، وكذلك شملت الدورات محاضرات حول فرص التمويل لدى الإتحاد الأوروبي ، وحول التسويق الاجتماعي كأداة لدعم المؤسسات والجمعيات الأهلية، وضمت الدورات كذلك ورشات عمل حول تجنيد المصادر المالية، وإمكانية استخدام المؤسسات والجمعيات لمصادرها الذاتية في إدرار الدخل .

وتُمكّن هذه الدورات وورشات العمل، والمحاضرات، المؤسسات والجمعيات الأهلية مالياً، حيث يمكن للترشيد المالي جذب استثمارات، وابتكار مشاريع جديدة للاستثمار يعود ريعها إلى المؤسسة والمجتمع، ومن ثم تعمل هذه المشاريع على رفع مستوى معيشة العاملين في هذه المؤسسات، والمجتمع الفلسطيني في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م. ولأن إنتاج الجمعيات والمؤسسات الأهلية مقصور على تقديم الخدمات للمحتاجين، فإن ما تقوم به نوع من الإنتاج الذي له علاقة مباشرة بالموارد المتاحة للجمعيات والمؤسسات التي ستخدمها كعناصر إنتاج لتقديم خدماتها المختلفة، لذا هناك حاجة إلى ترشيد استخدام موارد الجمعيات، وإلى حسن إدارتها وصواب قراراتها [١].

ج) تأهيل الكفاءات في المجالات الاقتصادية وتدريبهم

١- قامت جمعية الأهالي[٢] وهي عضو في – اتجاه- بتأهيل أكثر من خمسمائة امرأة وفتاة وناشطة، في إحدى وعشرين قرية عربية في المثلث والجليل في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، منذ بداية عام ٢٠٠٤م، وقد أفرزت هذه الدورات العشرات من المبادرات الإنتاجية، والزراعية والتجارية للنساء والفتيات، ومن البرامج التأهيلية والتدريبية التي نفذت ضمن هذا المشروع :

أ. برامج في التأهيل الاقتصادي والتوجيه لبناء مصالح اقتصادية نسوية ، وتدريب العديد من النساء من صاحبات المصالح الصغيرة في مجال التسويق وتأهيلهن .

---

(١) الدوسري: مسفر بن عتيق ، *مدخل إلى اقتصاديات العمل الخيري*، منشورات مركز التميز للمنظمات الحكومية، عدد(٢٦)، عمان– الأردن ،٢٠٠٢م، دراسة منشورة على شبكة الانترنت http://www.ngoce.org/altfunds.htm استرجع بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٢م.

(٢) جمعية الأهالي، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣م، الناصرة.(د ص)

ب. تدريب زراعي ومهني لمجموعات نسوية لبلورة مشاريع إنتاجية، مثل: زراعة الزعتر والخضروات وتربية النحل وتحضير منتجات الأعشاب الطبيعية وتحويلها إلى مبادرات اقتصادية ناجحة.

٢- قامت جمعية النساء العكيات[1] وهي عضو في -اتجاه- برعاية دورات في التمكين الاقتصادي للنساء، وهذه دورات تعليمية وتأهيلية للنساء الطامحات بالإنخرط في عالم الأسواق والاقتصاد، إذ أن نواياهن تتجه في المستقبل نحو العمل على تطوير الحالة الاقتصادية من خلال مشاريع سيسعين لتنفيذها.

٣- تقوم مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون[2]، بتنمية الموارد البشرية والمالية، من خلال عقد دورات تدريبية لربات البيوت في كيفية ممارسة مهنة الخياطة، ومن ثم تقوم المؤسسة بشراء آلات الخياطة لربات البيوت، حتى يقمن بتدبير وتسيير أعمالهن، ومن ثم زيادة دخلهن ومساعدة أبنائهن وعائلاتهن.

ولعل ما تقوم به الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م من رعاية مراكز ودورات تأهيلية وتدريبية بهدف زيادة الوعي الاقتصادي لدى النساء والفتيات، فإن ذلك يعود بالفائدة على المجتمع والمرآة، ناهيك عن أن هذه الدورات التدريبية ترفع من مكانة المرأة، التي هي عنصر مهم من عناصر الاقتصاد.

ولقد حثّ الإسلام المرأة داخل البيت- في نطاق الرعاية الأسرية- على ترسيخ القيم الاقتصادية اللازمة لاستثمار النشاط الإنساني في الأجل الطويل[3]، وللدورات التأهيلية والتدريبية للمرآة دور مهم في الاقتصاد، إذ أنها تسهم على رفع مستوى السلع والخدمات في زيادة الإنتاج الاقتصادي،

(١) ينظر : *صحيفة بانوراما الأسبوعية* ، يوم الجمعة بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٨م.
(٢) مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، *التقارير السنوية، لعام ٢٠٠٤م – ٢٠٠٥م*، الناصرة.(د ص).
(٣) السعد: أحمد، الحوراني: ياسر، *المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي*، مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية- مجلد (١٥)، العدد(١)، ٢٠٠٠م، ص٢٩

وفي زيادة نمو المجتمع، وتحقيق معدلات أعلى للرفاهية الاقتصادية، وتسهم أيضا في سوق العمل بزيادة عدد العاملين، ومن ثم تفعيل دور التنمية في الموارد البشرية وزيادة القوى العاملة[١]،وفي تبني هذه الجمعيات والمؤسسات لمثل هذه المشاريع التدريبية والتأهيلية، تحول الإنسان الفلسطيني من مستهلك وعالة، إلى منتج لنفسه وأهله وربما لغيره.[٢]

المطلب الثاني: أثر العمل الخيري على التعليم والتوعية

يعتبر التعليم من الخدمات الأساسية التي تهتم بها الجمعيات والمؤسسات الخيرية في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، وذلك من خلال تقديم الدعم للفقراء وأهل العوز والحاجة، بل لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني؛ لأن التعليم أصبح ركيزة أساسية لبناء الإنسان، والذي بدوره يمثّل هدف أية آثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، فالتعليم لم يعد خدمة اجتماعية فحسب، بل أصبح أحد ميادين الاستثمار المهمة الحقيقية .

ولذلك نرى أن علماء الاقتصاد توجهوا بالبحث والدراسة نحو قطاع التربية والتعليم، وظهرت فكرتا " رأس المال البشري " و "الاستثمار في التعليم" واكتسبت الفكرتان أهمية بالغة من قِبل الباحثين، نظراً لدورهما الكبير في تحقيق الآثار الاقتصادية الإيجابية على المجتمع.

هذا ولم يغفل الإسلام عن الحث والحض على طلب العلم ، بل اعتبره فرضاً على كل مسلم ومسلمة، قال تعالى في محكم التنزيل:{ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ}[٣]وهناك العديد من الآيات الكريمة الحاثّة على العلم والتعليم، وكذلك نجد العديد من

---

(١) صقر: محمد أحمد، ***مغالطات اقتصادية: المرأة والحسابات الاقتصادية***، هدي الإسلام، مجلد(٢٣)، العدد(٣-٤)، ١٩٧٩م، ص٩٦-ص٩٧.

(٢) الدوسري، ***مدخل إلى اقتصاديات العمل الخيري***، منشورات مركز التميز للمنظمات الحكومية، ص٧.

(٣) سورة الزمر: آية رقم (٩).

الأحاديث النبوية الشريفة التي تحض على العلم وطلبه، فمن ذلك ما جاء عن انس بن مالك قـال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:« **طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة**».[1] وعن ابـي كبشة الأنماري قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم-: « **مثل هذه الأمة كمثل أربعة نفر: رجل آتاه الله مالا وعلما فهو يعمل بعلمه في ماله ينفقه في حقه، ورجل آتاه الله علما ولم يؤته مالا فهو يقول لو كان لي مثل هذا عملت فيه مثل الذي يعمل ،قال: رسول الله -صلى الله عليه وسلم: «فهما في الأجر سواء ورجل آتاه الله مالا ولم يؤته علما فهو يخبط في ماله ينفقه في غير حقه ورجل لم يؤته الله علما ولا مالا فهو يقول لو كان لي مثل هذا عملت فيه مثل الـذي يعمل قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم فهما في الوزر سواء** »[2]، وكذلك لو أمعنا في حِكم الإمام الشافعي لوجدنا انه يحض على العلم ويحث عليه حيث قال : " مَنْ أَرَادَ الدُّنْيَا فَعَلَيْهِ بِالْعِلْمِ ، وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ فَعَلَيْهِ بِالْعِلْمِ، ومن أراد الدنيا والآخرة فعليه بالعلم " ،وكذلك أيضاً لو أمعنا النظر في الكتابات الاقتصادية القديمة، لوجدنا أن (مالتوس)[3] أشار إلى أن للتعليم أثراً في طريقة التفكير وفي السلوك الاقتصادي، كالادخار والاستهلاك، ولوجدنا كذلك الاقتصادي المعروف (مارشال)[4]، الذي أكد أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة، هو ما يُستثمر في البشر، ورأى أن العامـل بحاجة إلى التعليم العام إلى جانب التعليم المهني، لأن التعليم يجعل الإنسان أكثر فطنـة، وبـذلك يصبح موطناً للثقة في عمله اليومي[5]، وكذلك نجد العديد من الباحثين ممن تتطرق إلـى إبـراز اقتصاديات التعليم في كتاباتهم.

فهذا الاهتمام بالعلم والتعليم لم يأتِ عبثاً، بل لأن التعليم يسهم في تكوين رأس المال البـشري، وتكوين رأس المال البشري وتنميته عملية أساسية في كل تنمية اقتصادية، ولا يمكن أن تـتم إلا

---

(1) ابن ماجه: أبي عبد الله محمد بن يزيد(ت٢٧٣) ، *سنن ابن ماجة*، كتاب المقدمة، باب فضل العلماء والحث عليه، حـديث رقم(٢٢٤)،بيت الأفكار الدولية، عمان – الأردن،ص٣٩. قال الألباني صحيح.
(2) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، كتاب الزهد .
(3) صاحب النظرية المعروفة في العلاقة بين الموارد والسكان.
(4) من اوائل الذين ابرزوا القيمة الاقتصادية للتعليم.
(5) عمار: حامد، *في اقتصاديات التعليم*، دار المعرفة، الإسكندرية- مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م، ص٧٢.

بها[1]، حيث يعد التعليم من وجهة النظر الاقتصادية سلعة استثمارية واستهلاكية، خاصة وعامة في الوقت نفسه، فهو سلعة استهلاكية خاصة لمنافع الفرد المباشرة، حيث يشبع حاجة أصيلة لدى الفرد في المعرفة، وسلعة استثمارية خاصة، لأنها تعود على الفرد بزيادة في الدخل عن طريق تحسن قدرة الإنتاجية، وهو سلعة عامة، نظراً لما له من آثار اقتصادية ترجع بالفائدة على المجتمع بأسره، لذا لا يترك عادة لاقتصاد السوق.

ويسهم التعليم في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث نجد أن للتعليم أثراً واضحاً في الصحة، وانه يؤدي إلى تغيير الأنماط الغذائية والمعيشية للفرد، ويحسّن حاله الصحية ويحقق أسباب زيادة العمر، الأمر الذي يزيد من مشاركته في العملية الإنتاجية . وكذلك نجد أثرا للتعليم في عدالة توزيع الدخل،إذ يؤدي ارتفاع المستوى التعليمي إلى ارتفاع مستوى الدخل، والفئة المتعلمة من الناس لا يمكن عادة أن تعيش فقيرة، لأن الإنسان بالعلم والمعرفة والوعي، يستطيع أن يسخر كل القوى الطبيعية ومصادرها لتوفير حياة كريمة له.[2]

ومن هنا يكمُن اهتمام الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، في مجال التوعية والتعليم، لأهميته الاقتصادية الواضحة البيّنة من جهة، وللتمييز الصارخ الذي يحمل إسقاطات بالغة وخطيرة، على قدرة الشباب العربي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م على الانخراط في المجتمع، والتحوّل إلى مواطنين منتجين وذوي حظوظ متساوية مع المحتلين اليهود في التقدم من جهة أخرى ، حيث جرى توثيق غياب المساواة وظهور التمييز العنصري في العديد من الاستطلاعات والأبحاث المهنية، بل لقد صودق على وجود هذا التمييز في قرارات قضائية وحكومية ، ومن الدلائل التي تبيّن مدى كبر الإجحاف والتمييز ضد المجتمع الفلسطيني في

---

[1] النوري: عبد الغني، *اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية*، درا الثقافة، الدوحة- قطر، الطبعة الأولى،١٩٨٨م،ص٦٧.

[2] بني عيسى، *العمل التطوعي وآثاره الاقتصادية من منظور إسلامي*، ص١٢١.

الداخل، هو ما جاء في دائرة الإحصاء المركزية في الكيان الإسرائيلي، ويتجلى في الصور التالية:[1]

متوسط سني الدراسة: متوسط عدد سنوات الدراسة في صفوف السكان المحتلين اليهود يبلغ (٦، ١٢)سنوات،ومتوسط سنوات الدراسة في صفوف السكان العرب يبلغ(١٠) سنوات تعليمية.

نسبة التسرب: بحسب تعريف وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، يعرّف المتسرب بأنه " الفتى أو الفتاة في سن التعليم الإلزامي (٥-١٧) اللذان لا يتعلمان في مدرسة "[2]، فبحسب ما جاء في كتاب دائرة الإحصاء المركزية، فإن نسبة المتسربين في التعليم العربي تفوق نسبتهم في التعليم العبري بنحو الضعفين (٤،٦% و ٨،٩%) .

استحقاق شهادة البجروت (التوجيهي): فإن نسبة مستحقي شهادة البجروت (التوجيهي) من مجموع طلاب الصفوف الثانية عشرة في التعليم العبري تبلغ (٥٥،٦%)، بينما تصل نسبة المستحقين للشهادة (٤٧،٦%) في التعليم العربي . أما بالنسبة لشهادات البجروت (التوجيهي) التي تستوفي الحد الأدنى من شروط قبول الجامعات فتبلغ (٤٦،٤%) في التعليم العبري، مقابل (٢٩،٦%) في التعليم العربي.[3]

الدراسة الأكاديمية : الفجوات في المبالغ المرصودة للتعليم، ونسبة التسرب العالية، والتحصيل العلمي المتدني، كل ذلك يجد انعكاساً له في النسبة المتدنية من الطلاب العرب في الجامعات، حيث أن نسبة الطلاب الجامعيين اليهود تشكل ثلاث أضعاف نسبة الطلاب العرب[4]، ووصلت نسبة

---

[1] دائرة الإحصاء المركزية، *الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، لعام ٢٠٠٦م*، القدس، الفصل الثامن.

[2] وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، *نشرة عامة*، القدس، ٢٠٠٥م.

[3] مركز سيكوي، *تقرير سيكوي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م* - مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل، القدس، حيفا، آذار ٢٠٠٧م، ص٤٨.

[4] ينظر: المرجع السابق، *تقرير سيكوي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م*، ص٤٨. وكذلك دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، ٢٠٠٦، الفصل الثامن. وصل عدد الأكاديميين العرب في إسرائيل في آخر إحصائية إلى (٦٠) ألف أكاديمي، بينما وصل عدد الطلاب الجماعيين العرب الذين يدرسون في الجامعات والكليات المختلفة (٢٠) ألف طالب.

اليهود الذين قبلوا في الجامعات عام ٢٠٠٦م (٦٨،٣%) من بين المتسجلين اليهود، مقابل (٤٢،١%) من بين المتسجلين العرب.

نستنتج من هذه المعطيات أن الكيان الإسرائيلي ومؤسساته الرسمية، يعملون على إبقاء عوائق التطوير والتنمية على المستوى الفردي، المتمثلة أساساً في مستوى التعليم والثقافة.

في ضوء ذلك، يبرز اهتمام الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ومن بينها الجمعيات والمؤسسات موضوع الدراسة، في التربية والتعليم والتوعية والثقافة، بسبب وجود حالة المعاناة والتمييز الواقع على الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م ، من قِبل المؤسسات والحكومات الإسرائيلية، حيث باتت تفرض عليهم مظاهر التخلف والتجهيل، والتي بدورها تمنع من التقدم والازدهار الاقتصادي، ولهذا تقوم الجمعيات والمؤسسات باهتمام كبير في هذا الجانب، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال ما تقوم به هذه الجمعيات والمؤسسات من مشاريع تعليمية وتربوية. ومن هذه المشاريع :

١. **مؤسسة الصدقة الجارية:**[1] وتقوم بتقديم المساعدات والخدمات التعليمية في كافة مراحلها، عن طريق دعم مؤسسات ومشاريع تعليمية، ومن المشاريع التي أسهمت المؤسسة في تنفيذها:

أ) بناء المدرسة الأهلية الثانوية[2]، خدمة لجميع مواطني داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ، من المثلث والجليل والنقب، وقد أخذت المؤسسة على عاتقها دعم المدرسة دعماً سنويا يصل (٥٧) ألف دولار سنوياً، وكان الهدف من إنشاء هذه المدرسة بناء برامج تعليمية تتناسب مع خصوصية المجتمع الفلسطيني في الداخل، وتكون إطاراً للطلبة المتفوقين من أبناء داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، أما من الناحية الاقتصادية فقد تخرّج المدرسة الكثير من الطلبة المتفوقين الأمر الذي

---

(١) مؤسسة الصدقة الجارية، *التقارير السنوية، من عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧*، الناصرة، فلسطين الداخل.

(٢) انشئت المدرسة الأهلية الإسلامية في مدينة أم الفحم في شهر أيلول من عام ٢٠٠٤م، وتضم المدرسة حتى عام ٢٠٠٨م أكثر من (٦٠٠) طالب وطالبة من شتى القرى والمدن الفلسطينية في الداخل عام ١٩٤٨م. وما زالت المدرسة منذ عام ٢٠٠٤م وحتى عام ٢٠٠٨م، تحصل على نسبة نجاح (١٠٠%) في شهادة استحقاق البجروت(التوجيهي) .

يجعلهم يتلقون تعليمهم الجامعي مما يساهم مستقبلا في دفع عجلة اقتصاد فلسطينيي الداخل، وكذلك تعمل المدرسة على تشغيل العشرات من الأساتذة والكوادر الكفيئة، حيث تقوم بإيجاد أماكن عمل ومجالات رزق للمعلمين. كذلك تقوم المؤسسة في دعم الطالب الفقير والمحتاج، بإعطائه منحة مالية لإكمال تعليمه الثانوي تعليمه الجامعي، مما سيكون له أثر اقتصادي ملموس في داخل المجتمع الفلسطيني عام ١٩٤٨م.

كذلك قامت مؤسسة الصدقة الجارية[١] برعاية لمعسكرات (التواصل مع النقب)[٢] ، حيث شهدت هذه المعسكرات العديد من المشاريع التعليمية، ومن هذه المشاريع : تسييج إحدى عشرة مدرسة ابتدائية في النقب، للحفاظ على الطلبة والأبنية المدرسية ، وذلك دعماً للطلبة لإتمام تعليمهم والذي بدوره سيكون له أثراً اقتصاديا على المجتمع المحلي (النقب) ومن ثم على سائر فلسطين الداخل . كذلك قامت المؤسسة من خلال المعسكرات بناء العديد من رياض الأطفال وترميم بعضها الآخر، وتعمل هذه الرياض أحياناً على إيجاد فرص عمل، ومجالات رزق للمربيات والمساعدات، الأمر الذي يؤثر إيجاباً على اقتصاديات العائلات العربية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، بالإضافة إلى ذلك قامت المؤسسة من خلال المعسكرات بإنشاء الملاعب والنوادي للحفاظ على الطلاب والأطفال والترويح عنهم، حفاظاً على الطلاب والأطفال من الانحلال الخلقي، الذي بدوره أيضاً يؤثر على اقتصاد فلسطيني الداخل، حيث ان المنحل أخلاقيا وتربوياً يكون عالة على الاقتصاد وليس دافعا وداعما له .

ب) تقوم مؤسسة الصدقة الجارية بدعم مؤسسات وجمعيات عديدة لها دور بارز في التعليم، ومن هذه الجمعيات والمؤسسات :

---

[١] مؤسسة الصدقة الجارية، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، الناصرة. مؤسسة الصدقة الجارية، *تقرير غير منشور، ٢٠٠٧*، الناصرة.

[٢] قامت الحركة الإسلامية وبدعم من مؤسسة الصدقة الجارية، بإقامة معسكر التواصل الأول، والثاني، والثالث ، الذي ابتدأ منذ عام ٢٠٠٦م حتى عام ٢٠٠٨م، وذلك لتثبيت أهل النقب فوق أرضهم في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها، وقد كلف كل معسكر من المعسكرات الثلاثة حوالي الـ (١) مليون دولار .ينظر : *صحيفة صوت الحق*، بتاريخ ٢٠٠٨\١٢\٢٩ وتاريخ، ٢٠٠٨\٧\١٨

١-جمعية سند للأمومة والطفولة[١]، حيث تقوم الجمعية من خلال بعض مشاريعها إنشاء مكتبات عربية في أقسام الأطفال بالمستشفيات في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ليقضي المرضى الأطفال أوقاتهم في المطالعة والقراءة .

٢- تقوم مؤسسة يوسف الصديق[٢]بشراء كتب تعليمية وتثقيفية للسجون، بهدف تأهيل المعتقلين وتثقيفهم، حيث تقوم المؤسسة بشراء كتب للسجون بقيمة(٢٠٠٠) دولار سنوياً .

٣- أخذ مركز الدراسات المعاصرة على عاتقه القيام بأبحاث ودراسات حول مشروع المجتمع العصامي، هذا المشروع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، ويحث الطلبة الجامعيين ويساعدهم على إجراء أبحاثهم ودراساتهم المتعلقة في تنمية المجتمع الفلسطيني في داخل فلسطين.

٤- تقوم جمعية اقرأ لدعم التعليم في الوسط العربي[٣]، بالعديد من المشاريع التعليمية التي لها أثرٌ اقتصادي جليّ، ومن هذه المشاريع:

أ) مشروع تشجيع طلبة المرحلة الثانوية على الالتحاق بالتعليم الجامعي، وإرشادهم إلى اختيار المواضيع التي يحتاج إليها المجتمع الفلسطيني في الداخل، من خلال دراسة السوق ومحاولة التنبوء بالحاجات من القوى البشرية من خلال إصدار دليل للتوجيه الدراسي وتوزيعه على الطلبة، بالإضافة إلى عقد ندوات ومحاضرات لهم حول أهمية التعليم الجامعي، وما له من آثار اقتصادية على الفرد ومن ثم على مجتمع بأسره .

وقامت جمعية اقرأ أيضاً بإنشاء معهد اقرأ (للبسيخومتري)[٤] ، لمساعدة الطلبة قبل دخولهم الجامعة والمعاهد العليا، وذلك من خلال إجراء دورات ولقاءات مكثفة حتى يحققوا غاياتهم في

---

[١] ينظر: المجلس الأعلى للدعوة، ***دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة*** - بيت المقدس-، ص٢٢.

[٢] ينظر: المرجع السابق، ص٣٦. مؤسسة يوسف الصديق، ***التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م***، أم الفحم.

[٣] ينظر: المرجع السابق، ***دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة*** - بيت المقدس-، ص١٨. جمعية إقرأ ، ***التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م***، ام الفحم.

[٤] يعتبر امتحان (البسيخومتري) وسيلة لرصد احتمالات النّجاح في الدراسة في مؤسّسات الدّراسة العليا، وهو يهدف إلى فرز المرشحين لمثل هذه المؤسسات، أي هو امتحان قبول لدخول الجامعات والمعاهد العليا . وامتحان (البسيخومتري) هو امتحان مشابه لامتحان (السات) الأمريكي لكن بنظام علامات مختلف وطرق قياس وفحص أخرى ولكنه مؤسس على نفس الفكرة وطريقة عرض الأسئلة.للمزيد ينظر : ***موقع ويكيبيديا*** http://ar.wikipedia.org/wiki/ ،استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\٧\٢٠.

التعليم الجامعي، الأمر الذي يسهم في سد نقص بعض التخصصات الجامعية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ويكلّف هذا المشروع سنويا ما يقارب الـ (٦٠) ألف دولار .

ب) مشروع توزيع المنح والقروض المالية للطلبة الجامعيين المحتاجين، حيث تتراوح المنح التعليمية بين (٢٥٠) و (٥٠٠) منحة سنويا، قيمة المنحة الواحدة (٤٠٠) دولاراً وحتى تبن كامل للقسط التعليمي، وتتراوح قيمة المنح المقدمة سنويا ما بين (٦٠) ألف دولار و (٦٥) ألف دولار، وتهدف إلى مساعدة الطلبة الجامعيين في تخطي الصعوبات المادية وارتفاع الأقساط التعليمية بشكل عام.

٢. **مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون**[١]، ومشروعها كفالة مئات الطالبات اليتيمات، في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيمة (٣٥) ألف دولار سنويا، ذلك أن عمل المؤسسة لا يقتصر على فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م، بل له امتداد واسع في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستطاعت المؤسسة أن توفر للطالبات جزءاً من مصروفات مرحلة التعليم الجامعي .

٣. **الرابطة الإسلامية – كفركنا-**[٢]، تقوم الرابطة بتقديم الخدمات التعليمية في قرية كفركنا، وخدماتها مقصورة على أهل القرية والمنطقة المجاورة لها، ومن الخدمات التعليمية التي تقدمهاهذه الرابطة:

أ) تأسيس روضة ذات ثلاثة فروع[٣] وتضم أكثر من ثمان عشرة شعبة حتى عام ٢٠٠٧م، ويتعلم الطفل في الروضة مدة سنتين كاملتين، يتلقى من خلالهما التربية الإسلامية والآداب بالإضافة إلى المناهج التعليمية . وللروضة آثار اقتصادية ، فهي : تستوعب ما يزيد عن خمسين موظفاً وموظفة، وفرّت لهم مصدر رزق ثابت .

---

(١) مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، *التقارير السنوية*، ٢٠٠٥م – ٢٠٠٧م، الناصرة.(د ص).

(٢) الرابطة الإسلامية – كفركنا-، *التقارير السنوية من عام ٢٠٠١م – ٢٠٠٧م*، كفركنا.(دص).

(٣) تأسست الروضة عام ١٩٨٥م،تحت اسم روضة البراعم الإسلامية ،في بناية صغيرة مستأجرة، ثم اتسعت الروضة لتكون اليوم مؤسسة تربوية ضخمة.

ب) إنشاء مكتبة عامة[1]، تحوي أكثر من (١٧٠٠٠) كتاب، موزعة على عدة زوايا منها : زاوية الكتب المدرسية ومراجع مهمة للطلاب والمعلمين، وزاوية كتب العلوم، وزاوية القصص وحكايات الأطفال ،وهيئت المكتبة كافة وسائل الراحة والهدوء لروادها .

وأسست الرابطة مكتبة إسلامية تجارية، تطورت حتى أصبحت اليوم شـركة تـوفر الكتـب والقرطاسية، بالجملة والمفرق، وتحوي المكتبة كتباً مدرسية، ومراجع عامة وموسوعات علميـة وحياتية، وكتباً دينية وقُرطاسية، كذلك تقوم المكتبة بمساعدة الطلبة الفقراء من خلال توفير الكتب لهم بالمجان .

ج) تقوم الرابطة منذ عام ١٩٩٦م حتى عام ٢٠٠٧م بإقامة معارض كتب سنوية دوريـة لكافـة قطاعات الناس في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وترعى كذلك مركزاً ثقافياً[2] يـضم العديـد مـن القاعات التي يتم فيها إجراء الكثير من الفعاليات التعليمية والتربوية، ومحاضرات هادفة، وأيـام دراسية للمعلمين والطلاب.

د) وفّرت الرابطة دعماً مادياً كافياً لإقامة مدرسة أهلية إسلامية[3] تضم صفوفاً من الأول ابتدائي حتى السادس الابتدائي، وتطمح الرابطة إلى جعلها مدرسة تضم جميع المراحل الدراسية، وقد كلّف بناء هذه المدرسة أكثر من(١,٠٠٠,٠٠٠) دولار، وتقوم الرابطة بدعمها سنوياً بقيمة (٢٥٠) ألف دولار. ناهيك عن توظيف المدرسة للعشرات من المدرسين الأكفاء.

٤. اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية –[4]، تقوم جمعية –اتجاه– بتقديم الخدمات والمـساعدات التعليمية للمجتمع الفلسطيني في الداخل، من خلال دعمها المستمر للجمعيـات الأعـضاء فيهـا، والجمعيات الأعضاء في –اتجاه– التي تهتم بشؤون التعليم :

---

[1] تأسست المكتبة العامة في عام ١٩٨٩م، على مساحة ٥٠٠م٢، سميت بمكتبة الإمام الشافعي.

[2] أنشأ المركز الثقافي في عام ١٩٨٩م، بمساحة ٤٨٠م٢، ويتسع لحوالي (٦٠٠) شخص .

[3] مدرسة المعالي أنشأت عام ٢٠٠٧م، كمدرسة ابتدائية إسلامية، كما ويصل عدد طلابها حتى عام ٢٠٠٨م (٥٠٠) طالـب وطالبة

[4] اتجاه، ***دليل اتجاه ٢٠٠٨***، حيفا، ص٤. وكذلك اتجاه، ***دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م***، حيفا.

أ) لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، حيث تعمل هذه اللجنة على رفع مستوى التعليم في كافة مراحله، وعلى تحسين جاهزية المدارس والمؤسسات التعليمية العربية، كذلك تقوم بالإشراف على مركز الكوادر المانحة للمعلمين والعاملين في مجال التعليم والأبحاث والدراسات المتخصصة في التعليم .

ب) مركز الجليل للأبحاث[١]، يُعنى هذا المركز بالطلبة الجامعيين العرب في الجامعات الإسرائيلية، وخصوصاً الباحثين منهم، يحاول تقويتهم وتوفير الوسائل المختلفة لضمان النجاح بأبحاثهم، ومتابعة دراستهم وتقديم الاستشارة لهم من قبل طاقم المركز.

ج) الجمعية لتطوير المكتبات في الوسط العربي[٢]، تعمل الجمعية على رفع مستوى المكتبات في المجتمع الفلسطيني في الداخل، وتشجيع جميع شرائح المجتمع على المطالعة، من خلال دعم المكتبات والمكتبيين وجعلها مراكز ثقافية لنشر الثقافة في المجتمع .

د) صندوق الحاجة رقية لدعم الطلبة العرب[٣]، ويعمل الصندوق على دعم الطلبة العرب في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م كتقديم المنح المالية، وتشجيع الشباب على الالتحاق بالتعليم العالي.

من خلال ما سبق، نخلص إلى ان التعليم له أثر وعائد اقتصادي على المجتمع الفلسطيني في الداخل عام ١٩٤٨م،بل يمتد هذا الأثر كذلك إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويُشكل التعليم أهمية واضحة في اقتصاديات التعليم لدى المجتمع الفلسطيني في الداخل، ويظهر الإنفاق المستمر،الواسع،المتزايد عليه من قِبل الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ومن أبرز هذه الآثار:

أ- أن التعليم بالنسبة للفرد الفلسطيني ولغيره، يتمثل بالمنفعة التي تتحقق للفرد نتيجة تلبيته لرغباته وحاجاته من خلال التعليم كونه استهلاكاً، حيث يلبي التعليم هذه الرغبات عن طريق تزويده

---

[١] مركز الجليل للأبحاث تأسس عام ١٩٨٨م في حيفا، حيث يعتبر المركز الرائد في بحث المجتمع العربي الفلسطيني، ان كان ذلك من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية او التعليمية،حيث يضم المركز مجموعة كبيرة من المثقفين والجامعيين العرب. اتجاه، *دليل الجمعيات*، ٢٠٠٢م، حيفا، ص١٥. اتجاه، *دليل الجمعيات*، ٢٠٠٨م، ص٣٠.

[٢] الجمعية لتطوير المكتبات في الوسط العربي هي جمعية تأسست عام ١٩٩٩م في الرامة، حيث ان هدفها الرئيس يكمن في رفع مستوى المكتبات في المجتمع الفلسطيني في الداخل . المرجع السابق ، *دليل الجمعيات*، ٢٠٠٢م، حيفا ،ص٦.

[٣] المرجع السابق، *دليل الجمعيات*، ٢٠٠٨م، حيفا، ص٦٢.

بالمعلومات التي تتيح له تحقيق وتطوير درجة وعيه وثقافته.

ب-الأثر الاقتصادي للتعليم بالنسبة للفرد يمكن ان يُحقق من خلال التعليم كونه استثمار في الإنسان والفرد الفلسطيني وغيره، ومن ثم فان الاستثمار في الإنسان الفلسطيني من خلال التعليم، من قبل المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية، ينجم عنه زيادة معلومات الفرد ومهارته بالشكل الذي تزيد معه قدرته الإنتاجية وتزيد كفاءته في أداء عمله، وبالتالي يحقق الفرد إنتاجاً ودخلاً أكبر له.

ج- الأثر الاقتصادي من التعليم المتعلق بالمجتمع الفلسطيني في الداخل ،يتم النظر إليه من خلال كونه يمثل كافة العوائد والآثار التي يحققها التعليم للمجتمع الفلسطيني واقتصاده، وذلك ان الآثار الاقتصادية يمكن ان تكون أثاراً مباشرةً، كزيادة إنتاجية وإنتاج المتعلم نتيجة تعليمه، وهذا بحد ذاته يمثل عائدا وأثراً اقتصاديا مباشرا، وهناك أثر اقتصادي غير مباشر للتعليم، كإسهامه في تحسين المستوى الصحي للمتعلم نتيجة تعليمه، وكذلك أسهام تحسين مستواه الصحي في زيادة إنتاجية وإنتاج المتعلم، كما وهناك اثر اقتصادي آخر للتعليم وهو تشغيل العشرات بل المئات من الأساتذة والكوادر الأكفاء، في المؤسسات والمدارس التعليمية التي ترعاها وتدعمها المؤسسات والجمعيات الخيرية ، حيث تقوم هذه المدارس بإيجاد أماكن عمل ومجالات رزق للمعلمين والأساتذة في فلسطين الداخل، مما يدفع عجلة الاقتصاد فلسطينيي في الداخل إلى الأمام .

المطلب الثالث: أثر العمل الخيري على القطاع الصحي

هناك علاقة متبادلة ووطيدة بين الصحة والاقتصاد، ووجود الآثار الاقتصادية الإيجابية تؤدي بالضرورة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، أي أن المستوى الصحي يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وله تأثير عليه.

الصحة الجيدة، هدف مهم وضروري في حد ذاته، نظراً لما يترتب على هذه الصحة من تزايد في القدرات البشرية، وباعتبارها إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية، ولها كذلك آثار اقتصادية ايجابية أخرى، ومن هذه الآثار[1]:

١.ان الصحة السيئة هي أحد الأسباب الرئيسة للفقر، وان الاستثمار الذي يهدف إلى تحسين الأحوال والأوضاع الصحية للفقراء بوسعه أن يوفر وسيلة للتخفيف من حدة الفقر في المجتمع، وتحسين نوعية القوى العاملة، حيث ان العامل السليم صحياً يمكنه العمل بمعدل إنتاجي اكبر[2]، وكذلك يعمل الإنفاق على الصحة على تحسين نوعية الموارد البشرية بكافة نواحي، الحياة شأنه شأن الإنفاق على التعليم .

٢.ان الاهتمام بالخدمات الصحية يؤدي إلى زيادة كمية المستقبل من خلال زيادة العمر المتوقع في العمل، حيث أن زيادة النسبة العمرية ستكون لصالح السكان والاقتصاد، اذ أن توقعات الحياة المديدة تجعل السكان يدخرون ويستثمرون.

ومن هنا جاء اهتمام الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، في القطاع الصحي، المتمثل بتقديم الخدمات والرعاية الصحية لفلسطينيي الداخل، باعتبارها إحدى

---

(١) صقر: احمد صقر، ***العولمة والأخلاق – الصحة والتنمية الاقتصادية***- ، دراسة ماخوذة من شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠٠٨\٧\١٥ http://www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/saqer1

(٢) منظمة الصحة العالمية، ***اقتصاديات الصحة – تقرير عن حلقة دراسية بين اقاليم منظمة الصحة العالمية***-، المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط، الإسكندرية- مصر، فبراير ١٩٨٠م، ص٢٤.

الحاجات الإنسانية الأساسية، ولأهميتها الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني عام ١٩٤٨م، ولتدني حالهم الصحية، مقارنة باليهود، وذلك بسبب التمييز الواضح في الخدمات الصحية بين العرب واليهود من قبل الكيان الإسرائيلي ومؤسساته الطبية الرسمية. وتشير معظم الإحصائيات إلى تدني الحالة الصحية للعرب مقارنة بحال اليهود في داخل فلسطين عام١٩٤٨م ومن أهم هذه الإحصائيات ما جاء من دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل(١):

متوسط العمر المتوقع عند الولادة : ان متوسط العمر المتوقع لدى اليهود أكبر مما عند العرب، فمتوسط العمر المتوقع لدى اليهود يبلغ (٧٨,٢) سنه مقابل (٧٤,٩) سنة لدى العرب.

نسبة الوفاة لكل ألف نسمة : ان نسب الوفاة في صفوف العرب أعلى من نسب الوفاة في صفوف اليهود، حيث ان نسبة الوفاة عند العرب أعلى بـ (٣,٥) ضعف من صفوف اليهود.

نستنتج من هذه المعطيات أن الكيان الإسرائيلي ومؤسساته الطبية الرسمية، تعمل على تغييب المساواة بين اليهود والعرب في مجال الرعاية الصحية، ولهذا كان لابد للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية الفلسطينية، ومن بينها الجمعيات والمؤسسات التي نحن بصدد دراستها، من العمل على وضع صحة المجتمع الفلسطيني على سلم أولوياتها، من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية في المجتمع الفلسطيني عام ١٩٤٨م، وتساعد الجمعيات على التمكين المجتمعي في الموضوعات الصحية ، لأهمية الخدمات الصحية من الناحية الاقتصادية على المجتمع من جهة، وباعتبار هذه الخدمات إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية من جهة أخرى، ولهذا تقوم الجمعيات والمؤسسات الأربع بالاهتمام بالخدمات الصحية، ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به تلك الجمعيات والمؤسسات من مشاريع صحية. ومن هذه المشاريع :

(١) دائرة الإحصاء المركزية، *الكتاب السنوي الإحصائي لإسرائيل*، ٢٠٠٦م.

١. **مؤسسة الصدقة الجارية**[١] تقوم بتقديم المساعدات والخدمات الصحية بشتى أنواعها، عن طريق دعم مؤسسات ومشاريع صحية، ومن المشاريع التي أسهمت المؤسسة في تنفيذها:

أ) بناء مشفى الرحمة[٢]، ومشفى النور[٣]، وقد جاء بناؤهما لسد ثغرة مهمة من حاجات المجتمع الفلسطيني في الداخل، ذلك ان المجتمع يعاني من شح في المرافق الصحية لممارسة حياته الكريمة، ولقد جاء مشفى الرحمة ليخدم سكان القرى والمدن في شمال فلسطين ، والذين يزيد عددهم عن (٤٠٠) ألف نسمة، وكذلك جاء مشفى النور ليخدم سكان منطقة المثلث، والبالغ عددهم (٣٠٠،٠٠٠) نسمة، وبلغ مجمل تكاليف بناء مشفى الرحمة حتى عام ٢٠٠٧م (٢,٤٠٠,٠٠٠) دولار. وتقوم مؤسسة الصدقة الجارية بدعم سنوي له بقيمة (٦٠) ألف دولار.

ومن أهم أهداف مشفى النور ومشفى الرحمة التي تقوم المؤسسة بدعمهما[٤]:

١.تزويد المجتمع المحلي بالخدمات الصحية، المتطورة والضرورية،التي يفتقر إليهما المجتمع الفلسطيني ليخفف من معاناة الكثير من شرائح المجتمع ويحد من انتشار العديد من الأمراض والأوبئة وخاصة بين كبار السن والعجزة والمعاقين والأطفال، ويقدم المشفيان خدماتهما الطبية المجانية كذلك للفقراء والأيتام ، ذلك أن هذه الشرائح السكانية هي الأكثر معاناة من نقص الخدمات، كذلك يقوم المشفيان بحل مشكلة العجزة والمعاقين وكبار السن الذين لا مأوى لهم، وليس لهم من يقوم على خدمتهم ومساعدتهم.

---

(١) مؤسسة الصدقة الجارية، ***التقارير السنوية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦***، الناصرة. وكذلك مؤسسة الصدقة الجارية، ***تقرير غير منشور، ٢٠٠٧***، الناصرة.

(٢) بدأ بناء مشفى الرحمة في عام ٢٠٠١م، حيث يتكون من خمسة أدوار بمساحة ٤٠٠٠ متر مربع، ويستوعب ١٠٨ أسرة موزعة على ثلاثة طوابق، تم افتتاحه في أواسط عام ٢٠٠٨م .ينظر: المجلس الأعلى للدعوة، ***دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة- بيت المقدس***-، ص٢٤. وموقع فلسطينيو٤٨ www.pls48.com.

(٣) مشفى النور(قيد البناء) يقام على ارض مساحتها ١١ دونما، ويتكون المشفى من ٦ طبقات ومساحة الطابق الواحد ١٢٠٠ متر، ويتألف المشفى من وحدات في الأقسام من ٦٠-٢٥٠ مترا مربعا ومن غرف بمساحة ٢٠-٢٥ متر مربعا،ويبلغ قيمة متر الوقف الخيري ١٠٠٠ دولار أو ما يعادلها. هذا وسيغطي المشفى في المرحلة الأولى الاحتياجات الطبية لسكان أم الفحم والمنطقة وفق مواصفات وزارة الصحة التي تشمل أقسام: الطوارئ، مختبرات طبية، وحدات الأشعة، وحدات الفيزيوترابيا، غرف عمليات متوسطة، العيادات الخارجية، وحدات العلاج الطبيعي والتأهيل، وحدة غسيل كلي، قسم العجزة والمعاقين، أقسام وحدات علاجية أخرى. ينظر : المرجع السابق، ***دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة*** - بيت المقدس-، ص٢٦. ***صحيفة صوت الحق والحرية*** ، العدد (٩١٥)

(٤) المرجع السابق، ***دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة بيت المقدس***، ص٢٥-٢٧.وينظر: ***صحيفة صوت الحق والحرية***، يوم الجمعة، عدد (٩١٧)، بتاريخ ٢٣\٥\٢٠٠٨.

٢.يعمل المشفيان كذلك على رفع المستوى الصحي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ومحاربة بعض الأمراض المزمنة، ورفع مستوى الوعي الصحي والاجتماعي مما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية .

٣. يعمل المشفيان على استيعاب عدد من الكفاءات المحلية من أطباء، وصيادلة، وممرضين، وممرضات، ومساعدات، وطواقم طبية أخرى، ممن لا يجدون الوظائف في مجال تخصصاتهم في المستشفيات اليهودية، الأمر الذي يقلص البطالة ويكفل العيش الكريم لكثير من العائلات.

ب)تقوم مؤسسة الصدقة الجارية[1] بدعم مؤسسات وجمعيات عديدة لها دور بارز في الخدمات الصحية، ومن هذه الجمعيات والمؤسسات:

١- مؤسسة النقب للأرض والإنسان[2]، وتعمل على توفير الخدمات الصحية والطبية وخاصة للقرى والتجمعات التي لا تعترف بها إسرائيل[3]، والتي تفتقر للعيادات الطبية والمراكز الصحية، وقد قامت المؤسسة حتى الآن بتنفيذ مشروع المركز الطبي في قرية اللقية في النقب، ويخدم العديد من القرى في المنطقة ، مما يسهم في تحسين الحال الصحية للأفراد والمجتمع في النقب، ويدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام فيه.

٢- لجنة الزكاة القطرية[4]، هناك الكثير من الأمراض التي لا تغطى من قبل التأمين الصحي، وتقوم لجنة الزكاة القطرية كل عام بتأمين (٣٠- ٤٠) حال مرضية، وتقدم لهم مبلغاً يساوي١٠%

---

(1) مؤسسة الصدقة الجارية، *التقارير السنوية، من عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧* ، الناصرة.(د ص).

(2) مؤسسة النقب للأرض والإنسان تأسست لخدمة السكان العرب الفلسطينيين في النقب، ومن المعروف أن سكان النقب الذين يبلغ تعدادهم أكثر من ١٣٠ ألف نسمة، يعيشون ظروفا صعبة جدا في ظل التمييز العنصري الذي يواجهونه من المؤسسة الإسرائيلية. ينظر: المجلس الأعلى للدعوة، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة* - بيت المقدس-، ص٣٧. مؤسسة النقب للأرض والإنسان، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦*م، النقب.

(3) العشرات من القرى الموجودة في الكيان الإسرائيلي غير معترف بها من قبل هذا الكيان، حيث يعيش فيها ما يقارب ١٠٠،٠٠٠ ألف مواطن فلسطيني، وبالرغم من أن معظم هذه القرى كانت موجودة قبل تأسيس الدولة، أصبح وجودها غير قانوني بسبب تخطيط أراضيها كمناطق غير سكنية تدّعي الدولة ملكيتها. هذه القرى لم تمنح أية مكانة رسمية: تم استثنائها من الخرائط الحكومية، لا يوجد فيها مجالس محلية، لا تنتمي لأي من الهيئات المحلية الأخرى، وبالكاد تتلقى خدمات حكومية مثل الكهرباء، الماء، شبكة الهاتف أو الخدمات التعليمية والصحية.

(4) لجنة الزكاة القطرية ، *تقرير عام ٢٠٠٦م* ، الكعبية - فلسطين الداخل.(د ص).

من ثمن العلاج ، حيث ان المبلغ الإجمالي الذي تصرفه اللجنة سنويا على علاج هذه الحالات هو (٣٠,٠٠٠) دولار .

٢. **مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون**، تقوم هذه المؤسسة بالإسهام في بعض تكاليف إجراء عمليات جراحية أو شراء أجهزة طبية لبعض المرضى المحتاجين من داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، ومن الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد رصدت المؤسسة أكثر من (٣٠) ألف دولار لمشروع الحالات الصحية، وكان أخر ما قامت به من مساعدات صحية، هو إرسالها شاحنات أدوية بقيمة (٢٥٠) ألف دولار في أوائل عام ٢٠٠٨م، إلى غزة وذلك لمساعدة الجرحى والمرضى هناك.[1]

٣. **الرابطة الإسلامية – كفركنا**–[2]، تقوم الرابطة بتقديم الخدمات الصحية ، من خلال رعايتها لمركز طبي وعيادة صحية، إذ يقوم المركز الطبي بتقديم الخدمات الطبية المناسبة لأهالي البلدة والمنطقة، أما العيادة فتوفر الخدمات الطبية المتكاملة ، كذلك فان المركز والعيادة الطبية يقدمان الإشراف على أيام صحية مجانية يشارك فيها عدد كبير من الناس الفقراء، حيث يتم إجراء الفحوصات العامة وفحوصات خاصة للدم، والسكر، والنظر. كذلك يقوم المركز بعقد ندوات ومحاضرات حول المحافظة على الصحة العامة، الأمر الذي يقود إلى اهتمام الأفراد بأوضاعهم الصحية، من ثم يؤدي إلى الارتقاء بمستواهم الصحي والذي يؤثر بدوره على الاقتصاد من خلال إطالة فترة العمل وتزايد الإنتاجية.

وترعى الرابطة مركز أم عيد، الذي يزوّد المرضى والمعاقين بالمعدات الطبية المناسبة، ويُوفر لهم أماكن عمل مناسبة، وفي هذا أثر اقتصادي ايجابي على المجتمع ونجاعته حين يصبح هؤلاء المعاقين والمرضى منتجين في مجتمعهم وفاعلين فيه.

---

(1) مقابلة اجراها الباحث مع : *علي مصاروة – مدير مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون* –، بتاريخ ٢٠٠٨\٥\٢٢.(المقصود بأوائل عام ٢٠٠٨ هو من شهر كانون ثاني حتى شهر آذار)

(2) الرابطة الإسلامية – كفركنا–، *التقارير السنوية من عام ٢٠٠١م – ٢٠٠٧م*، كفركنا.

٤- **اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية –**[١]: كذلك تقوم جمعية –اتجاه– بتقديم الخدمات والمساعدات الصحية للمجتمع الفلسطيني في الداخل، من خلال دعمها المستمر للجمعيات الأعضاء فيها،ومن الجمعيات الأعضاء في –اتجاه– التي تهتم بالرعاية والخدمات الصحية:

أ) جمعية الجليل – الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية[٢]– تقوم جمعية الجليل بمشاريع تنموية صحية وبيئية، للمجموعات الأكثر فقراً ومعاناة من سياسات التمييز العنصري، مثل العرب البدو في النقب، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد قامت الجمعية بتوزيع نحو (٣٠٠٠) حقيبة تحتوي على نشرات حول الأغذية، على الصيدليات، وصناديق المرضى، وصناديق الأمومة والطفولة، والمدارس، وذلك لأن عرب النقب مثل باقي المجتمعات القروية، ابتعدوا كثيراً عن نمط الحياة البسيطة المستندة إلى ما تنتجه الأرض، الأمر الذي جلب معه الكثير من المشاكل الصحية، وتبادر الجمعية لعقد دورات تأهيل مهني، خاصة للعاملين في المجالات الصحية والعلاجية، كذلك تقوم الجمعية بإلقاء محاضرات صحية على طلاب المدارس بهدف تثقيفهم وتوعيتهم. وتقوم الجمعية كذلك على تحقيق ظروف بيئية مساوية لصالح فلسطينيي الداخل، من خلال اعتماده على عدد من الاستراتيجيات لتعميق الوعي الجماهيري، حيث ان الاهتمام بالبيئة وجودتها يرجع في نهاية الأمر لصالح الفرد والمجتمع، الأمر الذي يحمي الفرد من أخطار بعض الأوبئة والإمراض.

ب) جمعية الوفاء والأمل النسائية الخيرية:[٣] تقدم هذه الجمعية المعونات الصحية لأبناء العائلات الفقيرة، وتهتم بزيارة المرضى بالمستشفيات، وتعمل على عقد ندوات ومحاضرات لتثقيف المجتمع بالحالات المرضية المستجدة، وتحذيرهم منها.

---

[١] اتجاه، *دليل اتجاه ٢٠٠٨*، حيفا. وكذلك اتجاه، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م*، حيفا.
[٢] جمعية الجليل، *النشرة الشهرية لجمعية الجليل*، عدد(٢٧)، ايلول، ٢٠٠٧م. جمعية الجليل، *النشرة الشهرية لجمعية الجليل*، عدد(٢٨)، تشرين الثاني، ٢٠٠٧م. جمعية الجليل، *النشرة الشهرية لجمعية الجليل*، عدد(٢٩)، ٢٠٠٨م.
[٣] مرجع سابق، *دليل اتجاه ٢٠٠٨*، حيفا، ص٤٩. وكذلك المرجع السابق، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م*، ص٤٠.

المطلب الرابع: أثر العمل الخيري على إعادة توزيع الدخل

يعتبر التوزيع أحد أركان علم الاقتصاد، فهو ضرورة لازمة لكل من الإنتاج والاستهلاك[1]، ولهذا تقوم كثير من الجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م على تقديم إعانات مباشرة وغير مباشرة للمحتاجين، كالصدقات الإجبارية المتمثلة بالزكاة والكفارات وغيرها، أو كالصدقات الاختيارية المتمثلة بالصدقات التطوعية، والتي تعتبر بمثابة عملية لإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع الفلسطيني، ولها آثار اقتصادية إيجابية على أفراد المجتمع، وتعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م على العدالة في توزيع الدخل، مما يعمل على تقليص الفجوة بين طبقات المجتمع، وتحويل جزء من الأموال والإعانات من الفئات الأكثر ادخارا، إلى الفئات الأكثر استهلاكاً .

وجاء اهتمام المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م بإعادة توزيع الدخل، نظراً لاتساع دائرة الفقر وارتفاع حدته، حتى أصبح متجذراً بين فئات المجتمع المختلفة بسبب السياسات والإجراءات الإسرائيلية التعسفية، حيث بلغت نسبة العائلات العربية التي تعيش تحت خط الفقر[2]في عام ٢٠٠٥م بحسب تقديرات دائرة الإحصاء المركزية[3]، نحو (١٣٧) ألف عائلة، تشكّل قرابة (٥٢%) من العائلات العربية الموجودة في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م،أي ما يشكل ارتفاعاً بنحو (١٤) ألف عائلة عربية مقارنة مع العام الذي سبقه ٢٠٠٤م، وفي المقابل بقيت نسبة العائلات اليهودية الفقيرة ثابتة وبلغت(١٥،٩%). ويعني ذلك أن نسبة العائلات العربية الفقيرة في داخل فلسطين أكبر من نسبة العائلات اليهودية الفقيرة بنحو(٣,٣) مرة. وبلغ عدد

---

(١) دنيا : شوقي أحمد، *النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي*، الطبعة الأولى ١٩٨٤م-١٤٠٤هـ، مكتبة الخريجي، الرياض- السعودية، ص١٨٣.

(٢) بحسب تعريف مؤسسة التأمين الوطني، يصل خط الفقر إلى مبلغ يساوي ٥٠% من متوسط الدخل الشاغر (بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة) للفرد.

(٣) دائرة الإحصاء المركزية، *الكتاب السنوي الإحصائي لإسرائيل*، ٢٠٠٦م.

الأطفال الفقراء من العرب عام ٢٠٠٥م،[١] نحو(٣٧٢) ألف طفل، يشكلون أكثر من(٦٣%) من مجمل الأطفال العرب، مقابل(٣٠,٤%) في صفوف الأطفال اليهود[٢]، ولمعرفة معدلات الفقر في الأسر العربية الفقيرة مقارنة بالأسر اليهودية الفقيرة لسنوات سابقة، ينظر الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

معدل الفقر في الأسر العربية واليهودية في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م (١٩٩٢م-٢٠٠٥م)

	عرب فلسطين الداخل		يهود الكيان	
العام	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب%	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة %	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب%	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة %
١٩٩٢م	٤٩,٨	٣٩,٠	٣٣,٨	١٦
١٩٩٤م	٥١,٩	٣٨,٥	٣٣,١	١٦,٨
١٩٩٦م	٤٦,٣	٢٨,٣	٣٢,٧	١٤,٤
١٩٩٨م	٥٢,٨	٣٧,٦	٣١,٣	١٣,٥
٢٠٠١م	٥٤,٧	٤١,٣	٣١,٦	١٤,٧
٢٠٠٢م	٥٥,٦	٤٤,٧	٣٠,٠	١٤,٨
٢٠٠٣م	٤٨,٤	٥٦,٩	٣٠,٥	١٤,٩
٢٠٠٤م	٥٧,٥	٤٩,٩	٣٠,٣	١٥,٩
٢٠٠٥م	٥٨,٦	٥٢,١	٢٩,٨	١٥,٩

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، درجات الفقر من عام ١٩٩٠م - ٢٠٠٥م.

وبعد عرضنا لأحوال العائلات العربية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، نلاحظ أن الفقر قد أصاب جميع أفراد المجتمع بطبقاته المختلفة ، لذلك اضطلعت الجمعيات والمؤسسات الأربع التي سبق ذكرها، بدور ريادي في إعانة فئات مختلفة ممن تضررت من السياسة التعسفية للكيان الإسرائيلي ، فقامت هذه الجمعيات والمؤسسات الأربع، بتجميع الصدقات بشتى أشكالها (الإجبارية والتطوعية) من ميسوري الحال في داخل فلسطين،والتي بلغت ما يقارب الـ(١٠)مليون دولار[٣]

---

(١) التأمين الوطني الإسرائيلي، *تقرير عام ٢٠٠٥*، القدس.

(٢) مركز سيكوي، *تقرير سيكوي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧م* - مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل، ص٥٦. امطانس: شحادة، *معطيات ديمغرافية واقتصادية عن الفلسطينيين في إسرائيل*، دراسة منشورة في كتاب: معلومات أساسية حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مدى الكرمل ، ٢٠٠٧.

(٣) ينظر: المبحث الأول، ص٧٥ والمبحث الثاني، ص٨٥ من الفصل الثالث .

مقسمة بين المشاريع الصحية والتعليمية والتنموية، تصب بالنهاية لصالح الفرد الفقير، ولصالح العائلات الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، حيث تقوم هذه الجمعيات والمؤسسات بدورها بنقل وتحويل نفقات الدخل، إلى فقراء المجتمع الفلسطيني.

عملية إعادة التوزيع ستؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب الاستهلاكي في المجتمع الفلسطيني، فانخفاض الدخل عند ميسوري الحال لن يؤدي إلى انخفاض طلبهم الاستهلاكي، أما تلقي فقراء المجتمع الفلسطيني للنفقات والصدقات الخيرية من قبل الجمعيات والمؤسسات، فإن جزءًا كبيراً من هذه النفقات سيتحول إلى الاستهلاك المحلي، حيث أن ميل هذه الفئة الفقيرة للاستهلاك يساوي الواحد، مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الفترة القصيرة، وبالتالي ارتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التوظيف الكامل، مما يحفز منتجي فلسطين على زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية، لتلبية الطلب المتنامي سعياً لزيادة أرباحهم، مما يزيد الطلب على استخدام عناصر الإنتاج ، ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمل في فلسطين، مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة المستشرية في المجتمع الفلسطيني، وزيادة الأجور وخفض معدلات الفقر المتفاقمة هناك[(1)]. كما أن الصدقات والنفقات التي يتصدق بها ميسوروا الحال في داخل فلسطين، تعتبر حافزا مباشراً لاستثمار أموالهم وعدم تركها دون عوائد، لأن الفلسطينيين في الداخل يؤمنون بأن الصدقات على سائر أنواعها، التي يقومون بالتصدق بها ، هي واجب ديني، وواجب وطني في ظل الظروف القاهرة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وذلك أن من سمات المجتمع الفلسطيني؛ أنه مجتمع متعاون ومتعاطف ومتماسك، إن استثمار ميسوري الحال لأموالهم، وعدم تركها دون عوائد، يعني تشغيل هذه الأموال وعدم تعطيلها، من ثم محاولة زيادتها حتى لا تتآكل، وتعظيم عوائد أموالهم من جهة ، وتعظيم منافعهم في الآخرة من جهة أخرى، ولعلّ في تشغيل هذه الأموال تكون زيادة

---

(1) ينظر : بني عيسى ، *العمل التطوعي وآثاره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي*، ص١١٠. وكذلك قنطقجي : سامر مظهر، *الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية* ، بحث منشور على شبكة الانترنت www.kantakji.com، استرجع بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٦، ص٧.

في حجم الاستثمارات داخل فلسطين، الأمر الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام، لهـذا فـإن عملية إعادة التوزيع تحقق مزيداً من الرفاهية للمجتمع الفلسطيني، حيث أن المنفعة الحدية (للشيكل والدولار) المُتبرَع به من قِبل ميسور الحال، والذي يتم إستهلاكه من قِبل الشخص الفقيـر، تزيـد كثيراً عن المنفعة الحدية (للشيكل والدولار) فيما لو أنفق من قبل ميسور الحال[١].

في ضوء هذا يبرز أهمية إعادة توزيع الدخل المحوّل إلى الجمعيـات والمؤسـسات الخيريـة والأهلية ، والتي بدورها تقوم بنقلها إلى الفئات الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، بسبب وجود حالة المعاناة والفقر الواقع على الفلسطينيين في الداخل، ويظهر ذلك جليا من خلال ما تقوم بـه تلـك الجمعيات والمؤسسات من نشاطات وفعاليات يتم من خلالها الاهتمام بالفئات الفقيرة ، فمن هـذه الأعمال ما يلي :

١. **مؤسسة الصدقة الجارية**، تقوم هذه المؤسسة بدعم جمعية يافا للأعمـال الخيريـة[٢] والتـي بدورها تعمل على تقديم:

إعانات مباشرة وغير مباشرة للأسر الفقيرة والمحتاجة في مدينة يافا، سواء أكانت هذه الإعانات مالية أو عينية، حيث تقوم الجمعية بكفالة أكثر من (٦٠) عائلة فقيرة حتى عام ٢٠٠٦م على هيئة إعانات ثابتة، متمثلة بالمساعدات المالية، والطرود الغذائية،وتقوم الجمعية أيضاً بتزويد أكثر مـن ثلاثين عائلة من مدينة يافا بما ينقصها من احتياجات أساسية.

نلاحظ ان الجمعية تسهم في مكافحة ظاهرة الفقر في مدينة يافا من خـلال تقـديم المـساعدات المالية أو من خلال الطرود الغذائية، حيث يعتبر هذا العمل بمثابة عملية لإعادة توزيـع الـدخل، وتعمل هذه الإعانات المتنوعة على تقليص الفجوة بين طبقات المجتمع المحلي في مدينـة يافـا،

---

(١) ينظر: ملاوي، *دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة*، ص١٣. وكذلك بني عيسى، *العمل التطوعي وآثاره الاقتصادية من منظور إسلامي*، ص١١٠.

(٢) تهدف جمعية يافا للأعمال الخيرية المشاركة في رفع مستوى المعيشة بين الفلسطينيين في مدينة يافا ، ورفـع المـستوى الاقتصادي والاجتماعي للمحتاجين من مدينة يافا . المجلس الأعلى للدعوة، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة* - بيـت المقدس-، ص٤٠.

وتحويل جزء من أموال الفئات الأكثر ادخارا إلى الفئات الأكثر استهلاكا وهم الفقراء، وهذا الأمر بحد ذاته يزيد في النمو الاقتصادي للأهالي العرب في مدينة يافا من خلال مضاعف الاستهلاك. كما أن شراء الطرود الغذائية من التجار العرب في يافا وتوزيعها على الفقراء، يدفع عجلة اقتصاد هؤلاء التجار إلى الأمام، حيث تتحسن حالتهم الاقتصادية إلى الإيجاب.

٢. **مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون**[١]، تقوم المؤسسة بتقديم إعانات مباشرة وغير مباشرة مادية وغير مادية ، للأسر الفقيرة المحتاجة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقوم المؤسسة بنقل الإعانات المختلفة من قبل ميسوري الحال، إلى الفقراء والمحتاجين، كذلك تقوم المؤسسة بكفالة (١٦٥٠٠) يتيم وطفل فقير، وإنفاق مبلغ لا يقل عن (٦٠٠) ألف دولار، شهريا[٢]، كذلك تقوم المؤسسة بحملات موسمية وطارئة لصالح فقراء الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصلت حملة التبرعات في عام ٢٠٠٧م في شهر رمضان إلى ما يقارب (٢٥٠) ألف دولار، كذلك وصلت التبرعات في حملة فك الحصار عن غزة في أوائل عام ٢٠٠٨م[٣] (٧٠٠)ألف دولار، وتتكفل المؤسسة في كل عام بذبح الأضاحي والعقائق والنذور وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين، ووصلت قيمة هذا المشروع في عام ٢٠٠٧م ما يقارب(٧٢٥) ألف دولار ، وهذه المشاريع التي تقوم بها المؤسسة لها من آثار إيجابية على اقتصاديات فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تسهم في زيادة حجم الاستهلاك المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الفئة الفقيرة التي يتم تقديم الدعم إليها، هي بصورة عامة من ذوي الدخل المنخفض، وهذا الأمر يؤكد أن الميل الحدي لاستهلاكها عال جداً، مما يعني أن معظم بل كل أموال الدعم توجه للاستهلاك، الأمر الذي يدفع المنتجين على زيادة إنتاجهم من السلع الاستهلاكية

(١) مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، *التقارير السنوية ، ٢٠٠٥م – ٢٠٠٧م* ، الناصرة .
(٢) انفقت المؤسسة على الفقراء والمحتاجين ما لا يقل عن (٧) مليون دولار عام ٢٠٠٧م .
(٣) من شهر كانون ثاني (١) حتى شهر آذار (٣) .

لتلبية الطلب المتنامي سعياً لزيادة أرباحهم ، من ثم ينعكس هذا الأمر علــى اقتــصاد المجتمــع الفلسطيني ويعزز مكانته .

كما أن هذا الدعم المستمر من قبل المؤسسة لفقراء الضفة الغربية وقطاع غزة، يضطلع بــدور مهم في اقتصاد داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، حيث ان المؤسسة عند تقديمها للإعانات العينية، تقوم بشرائها من التجار العرب في داخل فلسطين مما يعزز مكانتهم الاقتصادية في المجتمع المحلي ، فعلى السبيل المثال :

من خلال الحملات الموسمية التي قامت بها المؤسسة بلغت قيمتها ما يقارب الـــ(١) مليــون دولار، اشترت المؤسسة مواد وطروداً غذائية بآلاف الأطنان من تجــار داخــل فلــسطين عــام ١٩٤٨م، الأمر الذي زاد من إنتاجهم واستثماراتهم، ومن ثم تشغيلهم للعاطلين عن العمــل، ممــا ينعكس إيجاباً على اقتصاديات المجتمع داخل فلسطين .

كذلك قامت المؤسسة بمشروع الأضاحي والعقائق والنذور، بلغت قيمته ما يقارب الــ (٧٢٥) ألف دولار في عام ٢٠٠٧م، حيث اشترت المؤسسة المواشي من مزارع داخل فلــسطين، وهــذا الأمر رفع من طبيعة النشاط الاقتصادي في مجال تربية الثروة الحيوانية، وعــززّ مــن الآثــار الإيجابية على مجتمع داخل فلسطين .

كما ان دخول أكثر من (٨) مليون دولار في العام الواحد إلى أراضي الضفة الغربيــة وقطــاع غزة، يعتبر بحد ذاته دعماً للاقتصاد،ويزيد من الناتج المحلي الإجمــالي فــي داخــل الأراضــي الفلسطينية.

٣. **الرابطة الإسلامية – كفركنا**[1]، تقوم الرابطة من خلال لجنة أموال الزكاة المحلية، بتلقي أموال الزكاة من ميسوري الحال في قرية كفركنا وتبلغ سنويا ما يقارب الــ (٥٠) ألف دولار، وتعمــل اللجنة بدورها على إعادة توزيع هذه الأموال إلى الفئات الفقيرة والمحتاجة في القرية، كذلك تقوم

(1) الرابطة الإسلامية – كفركنا-، *التقارير السنوية من عام ٢٠٠١م – ٢٠٠٧م*، كفركنا.

اللجنة برعاية الأسر المستورة على مدار السنة، وتوزع الطرود الغذائية عليها، الأمر الذي ينعكس إيجابا على اقتصاد أهل القرية، ويزداد الطلب الاستهلاكي عند فقراء القرية، من ثم يلمس ميسورو الحال زيادة بيعهم وإنتاجهم، بسبب الطلب المتنامي على السلع، الأمر الذي يؤثر إيجاباً على اقتصاد القرية والمنطقة المجاورة لها.

٤- **اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية –**[١]، قامت جمعية –اتجاه–[٢]في عام ٢٠٠٣م، بإرسال أكثر من (١٠٠) شاحنة غذائية وأدوية طبية إلى قطاع غزة، حيث قامت بشراء المواد الغذائية التي تقدر بآلاف الأطنان من تجار داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، الأمر الذي زاد من مدخولاتهم ، واستثماراتهم ، وعزز من اقتصادهم .

المطلب الخامس: أثر العمل الخيري على تجذير السكان وعدم الهجرة من الوطن

يصعبُ الفصل بين الخدمات التعليمية والصحية والتنموية والإغاثية والدينية والاجتماعية، المقدمة لداخل فلسطين عام ١٩٤٨م من قِبل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، ومجال الصمود والبقاء في الأرض وعدم الهجرة منها، إذ ان الجمعيات والمؤسسات الخيرية عند قيامها بمثل هذه الخدمات، إنما تعمل على دعم الفلسطيني وصموده فوق أرضه والتمسك بها والحفاظ على هويته، علماً ان الدعم المادي والمعنوي يشكلان عاملا رئيساً في ثبات الفلسطيني فوق أرضه، والإصرار على حقه وشرعية وجوده في وطنه، ذلك أن إصرار هذا الإنسان على البقاء فوق أرضه نابع من إيمانه بحقه وشرعيته.

---

[١] لم يجد الباحث على حد اطلاعه على أعمال وخدمات جمعية اتجاه، وكذلك على أعمال وخدمات الجمعيات والمؤسسات التي تقوم – اتجاه– بدعمها، اهتماما في إعادة توزيع الدخل بشكل كبير ، عدا انها قامت ببعض المشاريع الصغيرة .

[٢] اتجاه، *التقرير السنوي لاتجاه لعام ٢٠٠٤م*، حيفا.

لهذا تقوم الجمعيات والمؤسسات الأربعة التي سبق ذكرها، بتشجيع الفلسطينيين على التشبث بأرضهم وعدم الهجرة عنها، ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به هذه الجمعيات والمؤسسات من مشاريع تُمكن الفلسطيني من ثباته فوق أرضه، والحفاظ على هويته، ومن أبرز هذه المشاريع ما قامت به:

١. **مؤسسة الصدقة الجارية**[١] تقوم المؤسسة بالعديد من المشاريع التي تعمل على دعم الصمود والبقاء في الأرض نحو:

أ) مشروع معسكرات التواصل مع النقب[٢] الذي يعيش أهله ظروفا صعبة، حيث قامت المؤسسة ببناء وترميم أكثر من (٣٥) بيتاً للعائلات المستورة والمحتاجة، في القرى غير المعترف بها من قبل الكيان الإسرائيلي ومؤسساته، كذلك قامت المؤسسة في إعادة بناء بيوت هدمها الكيان الإسرائيلي بحجة عدم امتلاكهم أصحابها رخصة للبناء في القرى غير المعترف بها ، كما قامت المؤسسة ببناء وترميم أكثر من (٢٥) مسجدا في النقب، وذلك بهدف إظهار ان قرى النقب هي قرى فلسطينية إسلامية، الأمر الذي يجعل أهل النقب أكثر تمكينا وصمودا في أرضهم وعدم الرحيل عنها ، كذلك قامت المؤسسة باستصلاح أراضٍ لأكثر من عشر عائلات، قامت بزراعتها وريها، الأمر الذي دعم اقتصاد هذه العائلات، وتشغيل أيدي عاملة من أهل النقب في هذه الأراضي المستصلحة، كذلك قامت المؤسسة بزراعة أكثر من عشرة آلاف شتلة زيتون في القرى والتجمعات في النقب،بهدف بيع ما تنتجه هذه الأشجار من زيت وزيتون، مما يزيد من انتماءاتهم للأرض، ويُعزز صمودهم فوقها.

كذلك قامت المؤسسة من خلال معسكرات التواصل مع النقب ببناء وتشييد عدة جسور على الأودية لتسهيل عبور الناس فوقها، الأمر الذي يعمل على تشجيع الحركة التجارية بين أهل النقب

---

[١] مؤسسة الصدقة الجارية، *التقارير السنوية*، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، الناصرة. مؤسسة الصدقة الجارية، *تقرير غير منشور*، ٢٠٠٧، الناصرة

[٢] ينظر : *صحيفة صوت الحق*، بتاريخ ٢٠٠٨\١٢\٢٩ وتاريخ، ٢٠٠٨\٧\١٨

وأهل المثلث والجليل.

ب) تقوم مؤسسة الصدقة الجارية بدعم مؤسسات وجمعيات عديدة لها دور رئيس في مجال الصمود والثبات، ومن هذه الجمعيات والمؤسسات:

١- مؤسسة النقب للأرض والإنسان[١]، وتقوم بالحفاظ على الهوية العربية والإسلامية في النقب، وتثبيت الناس على أرضهم من خلال مشاريع عديدة ومتنوعة، كمشروع كهرباء لعدد من القرى غير المعترف بها، التي لم يصلها التيار الكهربائي من قبل الكيان الإسرائيلي ، كذلك تقوم المؤسسة بتزويد عدد من القرى والتجمعات في النقب، بأنابيب المياه بقصد الشرب والري، وذلك لإهمال وعدم اهتمام الكيان الإسرائيلي بهم، كما تقوم بمشاريع شق شوارع في القرى غير المعترف بها، وهذا كله يساعد الناس على الصمود بأرضهم والبقاء عليها، وعدم الهجرة عنها، فللصمود اثر اقتصادي على جميع سكان النقب، فلو هاجر بعض السكان من هناك، لضعف اقتصاد أهل النقب، وازدادت العائلات الفقيرة فقرا، ولفرحت المؤسسات الإسرائيلية ، بتحقيق مآلهم وطموحهم بخروج العرب من الأرض وسعوا لتهويدها.

٢- جمعية يافا للأعمال الخيرية[٢]، قامت الجمعية بترميم أكثر من (٥٠) بيت في يافا عام ٢٠٠٦م، لتثبيت صمود أهل المدينة فوق أرضهم وعدم الهجرة عنها برغم الصعاب التي يواجهونها، وسياسة بلدية تل أبيب القائمة على ترحيل أهل يافا من أرضهم، بشتى الطرق.

وتسهم المؤسسة في إعادة بناء بيوت المدينة التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بحجة عدم وجود ترخيص للبناء[٣].

(١) مؤسسة النقب للأرض والإنسان، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، النقب.

(٢) جمعية يافا للأعمال الخيرية، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، يافا.وكذلك المجلس الأعلى للدعوة، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة* – بيت المقدس، ص٤٠.

(٣) يذكر ان مدينة يافا تعيش يوميا مع حالات هدم وإخلاءات إما بحجة عدم الترخيص او بحجة عدم الوفاء بدفع أقساط الإيجار لشركتي عميدار وحلاميش، كما أن هناك ٥٠٠ عائلة يافية تلقت منذ عام ونيف أوامر إخلاء وهدم لبيوتها غالبيتها الساحقة في حي العجمي في المدينة . للمزيد ينظر : *صحيفة صوت الحق والحرية* ، بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٤، عدد(٩٢٣).

كذلك قامت الجمعية بترميم المقدسات الإسلامية في مدينة يافا، لتعزيز مقولة ان هذا البلد ، بلد فلسطينية عربية، الأمر الذي يشد من عزيمة أهل المدينة بالبقاء فوق أرضهم ومع مقدساتهم .

٣- مؤسسة الأقصى لاعمار المقدسات الإسلامية[1]، تقوم المؤسسة بحماية المسجد الأقصى المبارك وسائر المقدسات الإسلامية في فلسطين عام ١٩٤٨م، فمنذ هذا الاحتلال، والكيان الإسرائيلي يقوم بهدم مئات المساجد، وبجرف مئات المقابر، وبتحويل بعض ما تبقى من المساجد إلى خمارات ومطاعم ومراقص وحظائر، فكان لا بد لهذه المؤسسة أن تكون حصناً منيعاً وسداً قوياً في ظل هذه الهجمة لطمس المقدسات الإسلامية، لهذا قامت المؤسسة بحماية هذه المقدسات وبترميمها لتبقى شاهدا على صمود أهل فلسطين فوق أرضهم وتشبثهم بها .

وتنظم المؤسسة مشروع مسيرة البيارق[2]إلى المسجد الأقصى المبارك، التي من خلالها يصل فلسطينيو الداخل إلى القدس والمسجد الأقصى، وتنقل هذه المسيرة أكثر من (٤٥) ألف شخص سنويا، مما ينعش اقتصاد المقدسيين ويحرك العجلة التجارية للمقدسيين، ويعمد فلسطينيو الداخل في الغالب عند وصولهم مدينة القدس، إلى شراء العديد من المواد الغذائية والأقمشة وغيرها من أسواق القدس الشريف، الأمر الذي يساعد المقدسيين على تثبيتهم في أسواق القدس القديمة ، وفي بيوت القدس القديمة، برغم محاولة التهويد المستمرة للقدس القديمة، ويعزز كذلك من اقتصادهم واستثماراتهم . كذلك تسعى مؤسسة الأقصى من خلال تسييرها لآلاف الحافلات إلى تشغيل عشرات السائقين من داخل فلسطين، الأمر الذي يؤدي إلى خفض البطالة قدر الإمكان بينهم.

٢. **مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون**، تقوم المؤسسة كما بيّنا سابقا، بدعم الفقراء والأيتام وأهل العوز والحاجة وطلبة العلم في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وفي الضفة الغربية وقطاع

---

[1] مؤسسة الأقصى لاعمار المقدسات الإسلامية ، *التقارير السنوية ٢٠٠٤-٢٠٠٧م* ، أم الفحم .

[2] مشروع البيارق، عبارة عن مشروع رباطي تعبدي يهدف إلى حشد المسلمين للرباط في المسجد الأقصى من خلال الحافلات المجانية التي تُسيرها مؤسسة الأقصى، من الجليل والنقب والمثلث، حيث يصل معدل الحافلات اليومي إلى (٣٠) حافلة فتكون المحصلة السنوية لعدد الحافلات والتي سعتها (٥٥) راكبا بما يقارب الـ (٧٥٠٠) حافلة ، مما يعني أن المؤسسة تنقل سنويا ما يقارب الـ (٤٢٢٥٠٠) شخص للرباط في المسجد الأقصى .

غزة، الأمر الذي يؤدي إلى صمودهم وثباتهم فوق أرضهم، وعدم الهجرة عنها والثبات على حقهم المشروع، ولعل ان هذا الدعم وسيلة من وسائل صمود الفلسطينيين على أرضهم.

٣. **الرابطة الإسلامية – كفركنا–**، تقوم الرابطة من خلال مشاريعها التعليمية والتثقيفية والصحية والدينية إلى جانب المعسكرات التطوعية ، بالعمل على تحسين الظروف الاقتصادية للمجتمع المحلي، وإيجاد كافة الخدمات المفقودة في القرية، وإلى تشغيل الأيدي العاملة في مؤسسات ولجان الرابطة،وهذه الأمور تزيد من صمود الناس ومن تمسكهم بالأرض،وحبهم لها

٤. **اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية –**[١]، قامت الجمعية بعدة مشاريع لتعزيز صمود الناس في داخل فلسطين، فقد وزعت أكثر من ثلاثة آلاف شتلة زيتون في النقب، وقامت بتشجير المنطقة غرب الجدار الفاصل، وذلك لحماية الأرض من التهويد، لأن الأرض هي إحدى وسائل من التحدي والصمود.

كذلك تقوم جمعية –اتجاه– من خلال دعمها المستمر لبعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية في فلسطين الداخل، بتعزيز صمود الجمعيات والمؤسسات، وبالتالي يؤثر ذلك إيجاباً على صمود الفلسطينيين في الداخل وله أثر إيجابي على اقتصادهم، وهناك جمعيات ومؤسسات مهتمة ومتخصصة بمجال صمود الفلسطينيين في أرضهم، ومن هذه الجمعيات الأعضاء فيها:

أ) لجنة الأربعين[٢]، تسعى اللجنة من خلال عملها إلى الحصول على الاعتراف بقرى النقب غير المعترف بها، من البرلمان والحكومات الإسرائيلية، وإلى اعتراف الدولة بملكية أهالي القرى لأراضيهم ،إذ يسعى الكيان الإسرائيلي من خلال عدم الاعتراف بالقرى وعدم تقديم الخدمات الضرورية لها، إلى اقتلاع أهلها من قراهم والرحيل عنها، فتقوم لجنة الأربعين بتحسين شروط

---

[١] اتجاه، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ ولعام ٢٠٠٧م*، حيفا. مقابلة أجراها الباحث مع: *أمير مخول، مدير جمعية* اتجاه، بتاريخ ٢٠٠٨\٤\٢٤.

[٢] اتجاه، *قضايا جمعية – نشرة العمل الأهلي–*، مجلة فصلية، العدد (١)، أيلول ٢٠٠٧م، ص٤٦–٤٨. كذلك المرجع السابق ، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢م*، حيفا، ص٤.

المعيشة في هذه القرى ، وتزودها بشبكات مياه مناسبة، وتصلح البنى التحتية التي تربط بين القرى، الأمر الذي يعزز من صمود الناس ويزيد من تشبثهم بالأرض .

ب) جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين[1]، تعمل الجمعية على إعادة المهجرين إلى قراهم ومدنهم التي طردوا منها داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وتقوم بتنشيط الحياة الثقافية المتعلقة بمشروع العودة والصمود في الوطن وعدم الهجرة عنه ، وتقوم الجمعية أيضاً بمسيرة العودة إلى القرى المهجرة سنوياً، لتذكير الناس بأرضهم ودعوتهم للتشبث بها وعدم التنازل عنها .

ج) جمعية ميراث إقرث[2]، تشرف الجمعية على إعادة أهالي قرية اقرث، وتوطينهم مجدداً على أرض قريتهم، وتعمل على الحفاظ على تراث القرية وتقاليد أهلها ، حيث تقوم الجمعية بتوثيق التراث المادي والروحي لإقرث، ونقله عبر الأجيال ،وقامت كذلك بإحصاء جميع الأقارتة أينما كانوا لإعادتهم إلى قريتهم الأم، والصمود عليها والبقاء فيها .

يتضح مما سبق، أن العمل الخيري في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، له طابع خاص، وميزة خاصة، لأنه يكاد يختلف عن الأعمال والأنشطة الخيرية الأخرى، ولقد أصبحت هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية رديف السلطة القائمة(المؤسسة الاسرائيلية)، بل هي السلطة القائمة التي تهتم بشئون أبناء فلسطين وأحوالهم، وتقدم لهم جل الخدمات المعيشية الضرورية، مما يزيد من تشبثهم بأرضهم وعدم الهجرة عنها.

---

[1] ينظر: اتجاه، *دليل اتجاه ٢٠٠٨* ، حيفا، ص٣٢. وكذلك اتجاه ، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢*م، ص١٦.
[2] ينظر: المرجع السابق، *دليل اتجاه ٢٠٠٨* ، حيفا، ص٦٠. كذلك المرجع السابق، *دليل الجمعيات، ٢٠٠٢*م، ص٣٤.

الفصل الرابع

آفاق تطوير العمل الخيري في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م

تُعد قِلة التمويل من أبرز المشكلات التي تعاني منها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م؛ لأن التمويل شرط رئيس لأنشطة الجمعيات والمؤسسات الخيرية ومشاريعها، وكلما كان تمويل الجمعيات والمؤسسات ميسراً أسهم في دفع العجلة الاقتصادية إلى الأمام، ولذا كان من واجب الجمعيات والمؤسسات العمل على تطوير عمليات تمويل أموال الصدقات والتبرعات، لتطوير العمل الخيري من جهة، وتطوير المجتمع في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م اقتصادياً من جهة أخرى .

وقد احتوى هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: تطوير عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية في تمويل المشروعات الصغيرة.

المبحث الثاني: مدى إسهام الجمعيات والأطر الخيرية في تمويل المشروعات الصغيرة في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م.

المبحث الأول

تطوير عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية في تمويل المشروعات الصغيرة

المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة

لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" لها مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر في داخل الدولة الواحدة.

فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا الأمريكية بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (٧٥) دولة، نظراً لوجود عدد من المعايير التي يمكن التمييز على أساسها بين المشروعات ، منها :

حجم رأس المال، وعدد العاملين، وخليط بين المعيارين معاً، وحجم المبيعات، والإدارة والتنظيم، والتقنية.[1]

فبرغم كل هذه المعايير وربما بسببها أيضاً ، ما زالت هناك صعوبة وتعقيد في اعتماد معيار موحد لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فالأمر رهين بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية .

ومع ذلك كله، فقد وردت تعريفات عديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها:

---

[1] ينظر : المحروق : ماهر حسن ، مقابلة : إيهاب ، ***المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها*** ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، عمان – الأردن ، أيار ٢٠٠٦م ، ص٢. كذلك حامد : مهند خالد ، ***دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والتشغيل في فلسطين ١٩٩٠-٢٠٠٤م " دراسة حالة "*** ، إشراف : د.إسماعيل عبد الرحمن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ٢٠٠٦م، ص١٢. وكذلك بشارات: هيا جميل، ***دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة***، إشراف: د. عبد الجبار السبهاني ، د. زكريا القضاة ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد – الأردن ، ٢٠٠٥م ، ص ١٢-ص١٦. وكذلك العيادي : أحمد ، ***أدوات الاستثمار الإسلامية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة*** ، مجلة دراسات ، العددان الأول والثاني ، ٢٠٠٦م، ص ٦٧ .

أ) **تعريف البنك الدولي هي**: تلك المنشآت التي توظف أقل من (٥٠) عامل في الدول النامية، وأقل من (٥٠٠) عامل في الدول المتقدمة "[1]، فالبنك يعرّف تلك المنشآت والمشروعات باستخدام معيار عدد العمال.

ب) **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)** ويقول: بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (١٠-٥٠)[2].

وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم معيار عدد العمال لتعريف المنشآت والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، تعتبر المنشآت والمشاريع صغيرة إذا كانت توظف حتى (٩٩) عاملاً، وكذلك في كندا واستراليا حتى (٩٩) عاملاً ، وفي السويد حتى (٢٠٠) عاملاً ، وفي الأردن حتى (١٩) عاملاً[3].

وبعد استعراض جملة من تعاريف المنشآت والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لا بد لنا من تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكيان الإسرائيلي ، حيث اعتمدت الحكومة الإسرائيلية ممثلة بوزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال ومعيار حجم المبيعات السنوية، فجاء تعريفها كالآتي[4]:

تعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف حتى (٥) عمال ، وحجم المبيعات يصل إلى (١٠) مليون شيكل ، أي ما يعادل (٢,٨) مليون دولار، وكذلك إذا كانت المنشأة توظف حتى (٥٠)عاملاً

---

(١) المحروق ومقابلة ، *المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها* ،ص٣. وكذلك بشارات، *دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ص٢٣.

(٢) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، *تنمية المشروعات الصغيرة، ، دورية جسر التنمية*، العدد التاسع سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت .

(٣) ينظر: المرجع السابق، *دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة* ، ص١٣. كذلك المرجع السابق، *المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها* ، ص٣.

(٤) حكومة الكيان الإسرائيلي ، *التعريف الحكومي الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة* ، في قرار رقم ٢١٩٠ ، من تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٢، الحكومة (٣١) ، ايهود اولمرت .

وحجم المبيعات يصل إلى (٢٥) مليون شيكل، أي ما يعادل (٦,٢٥) مليون دولار . أما المنشأة المتوسطة، فهي تلك التي توظف حتى (١٠٠) عامل، وحجم المبيعات السنوية يصل إلى(١٠٠) مليون شيكل ، أي ما يعادل (٢٥) مليون دولار .

المطلب الثاني: خصائص المشروعات الصغيرة:

تمتاز المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات بعدة خصائص تجعلها محل اهتمام المجتمعات المختلفة، ويمكن وصفها كالآتي:

١. تعتمد على السوق المحلي (محلية الإصدار والإنتاج)، وغالبا ما تستخدم المواد الخام، والأدوات المحلية من نفس السوق، وهي على اتصال وثيق مع المجتمع المحلي، وهذا الأمر يوفر في تكاليف النقل والاستيراد التي تتكبدها المشروعات الكبيرة. كذلك فإن إنتاج هذه المشروعات عادة ما يكون سلعاً لاستخدام المستهلكين المحليين، وبهذا فهي توفر البدائل عن المنتجات المستوردة، وبأسعار تتوافق مع قدرات المستهلك الشرائية[1].
٢. تمتاز هذه المشروعات بعدم وجود التعقيدات في اتخاذ القرارات وسهولة الإدارة والقيادة، ووجود الوضوح في الإجراءات وسهولة الانتشار والتأسيس، كما تتصف بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من الآلات والمعدات المستخدمة نسبيا[2].
٣. مالك المشروع في الغالب هو مديره، وهو الذي يتحمل المخاطرة التجارية والإدارة بكامل

[1] حامد، *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والتشغيل في فلسطين – ١٩٩٠م-٢٠٠٤*، ص١٦. وكذلك بشارات، *دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ص٢٠.
[2] ينظر: الحسيني: فلاح حسن، *إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز* – ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ، ص ٢٣ . كذلك العطية: الماجدة، *إدارة المشروعات الصغيرة* ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، دار المسيرة، عمان -الأردن، ص٤٣-٤٤.وكذلك العبادي، *أدوات الاستثمار الإسلامية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة*، ص٦٧.

مستوياتها المالية والفنية والإدارية- وينخرط بشكل كامل في العملية الإنتاجية، الأمر الذي يقلل المصاريف الإدارية والمحاسبية ويزيد من الاهتمام الشخصي بالمشروع[1]، وكذلك يشتمل المشروع الصغير على العنصر البشري بوصفه البنية الجوهرية فيه، وترتبط هذه القوى بعلاقات تنظيمية محددة ، وتسعى إلى تحقيق أهداف المشروع وأهدافهم الذاتية، ويطمحون للترقية والاستقرار الوظيفي.

٤. انخفاض مستويات رأس المال فيها ، حيث تستخدم المشروعات الصغيرة تقنية أقل تعقيدا من مثيلاتها الأكبر حجماً في القطاع نفسه، وهذا يعطيها كثافة رأسمالية أقل ويزيد اعتمادها على عنصر العمل. هذه الخاصية تظهر أن مصدر التمويل لهذه المشروعات في معظم الأحيان، يمكن أن يكون ادخارا شخصيا، وأن تمويلها الأغلب يكون محليا[2].

ومن الجدير ذكره هناك أهمية كبيرة لمثل هذه المشروعات الصغيرة في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م حيث تكمن أهميتها في الآتي:

١. تسهم في استيعاب القوى العاملة في سوق العمل، وتحد من مشكلة البطالة المتفاقمة والفقر المدقع بين أفراد المجتمع العربي داخل فلسطين عام ١٩٤٨ حيث بلغت نسبة البطالة العامة فيه إلى (١١،٤%)[3].

٢. توفر العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع العربي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي، مما يحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ، ويسهم في بناء المجتمع العصامي، وتسهم كذلك هذه المشروعات في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حتى لا تكون هناك تبعية لسياسة الدولة الظالمة ، حيث تعطي مثل هذه

---

(١) ينظر: حامد، *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والتشغيل في فلسطين*، ص١٦. كذلك بشارات، *دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ص١٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق، *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والتشغيل في فلسطين* ،ص١٦.كذلك المرجع السابق، *دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، ص٢١.

(٣) مصالحة، محمد وآخرون، *الفلسطينيون في إسرائيل المسح الاجتماعي الاقتصادي النتائج الأساسية ٢٠٠٤م*، ص١٢٣. للتعرف على نسبة الفقر العامة في إسرائيل راجع المبحث الثالث من الفصل الثالث، ص١١٤.

المشروعات الفئات المهمشة من فلسطيني الداخل، الفرصة لتفاعلهم في العملية الإنتاجية من خلال التبني لنهج المشروعات الصغيرة ، والمساهمة الفعلية في تنمية المجتمع العربي في الداخل.

٣. تعمل على تطوير الإنتاجية البشرية والاجتماعية، من خلال المسئولية الفردية ، مما يسهم في تحقيق التنمية القطاعية والإنتاجية في المجتمع العربي داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، وتعمل كذلك على تفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مما يُدعم الاقتصاد داخل فلسطين عام ١٩٤٨م .

المطلب الثالث: مدى مشروعية استثمار الأموال التي تتم جبايتها من قِبل الجمعيات الخيرية.

تُعدُّ الموارد والإيرادات المالية من الأهمية بمكان، للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، وهي من المقومات الأساسية للعمل الخيري والأهلي، إذ كلما تحسنت أموال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، تكون أقدر على أداء أدوار إيجابية في مشروعاتها، وخاصة في ديمومة الإنفاق على الفقراء وأهل الحاجة والمعوزين.

والشريعة الإسلامية الغراء تحث على استثمار الأموال وتشغيلها في كل ما يعود على الفرد والمجتمع بالخير والنفع، والجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية لا تكون قوية في أنشطتها وأعمالها ومشاريعها، إلا إذا كانت ذات مال وفير، ورصيد كبير، وهذا الأمر لا يكون إلا باستثمار الأموال التي تجبيها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ، في مشروعات نامية وإنتاجية تغذي نفسها بنفسها.

ولا بد في هذا المجال من بحث مدى مشروعية جواز استثمار الأموال التي تُجبى من المتبرعين والمتصدقين للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، وهل يجوز لهذه الجمعيات والمؤسسات استثمار أموال المتبرعين وتنميتها في مشاريع ذات مردود يتوقع الحصول عليه في المستقبل ؟

للولي أن يعمل على تنمية أموال اليتامى ولا يتركها عرضة للنقصان والتآكل، سواء من الزكاة أو من النفقة ، أو من الصدقة ، وقد روي عن عمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جده، ان النبي – صلى الله عليه وسلم– خطب الناس فقال : « **ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة**»[1]، وهذا دليل على مشروعية الاتجار في أموال اليتامى، ويعد هذا الحديث أيضاً دليلا ومدخلا على مشروعية استثمار أموال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية وتنميتها من وجوه عدة[2]:

١– ان حثّ رسول الله على استثمار أموال اليتامى وتنميتها، يعطي دلالة شرعية على مشروعية استثمار أموال اليتامى والفقراء وأهل العوز والحاجة ومن في حكمهم، بجامع الضعف ، بل العلة في المقيس أظهر منها في المقيس عليه، بدليل أن اليتيم يملك مالاً ملكاً تاماً، يستقل به، والجهة التي تنفق عليها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية لا تملك إلا ملكا عاماً محدوداً.

٢– تقوم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية بإنفاق إيراداتها على أصناف، وأجناس، وأنواع عديدة، ومنهم اليتامى، وهم يتزايدون، وإذا لم تقم الجمعيات والمؤسسات باستثمار أموالها، فستنفد وتتناقص، وربما ينقطع المدد عن الفقراء وأهل العوز، فيحل بهم الضرر، وإزالة

---

[1] اخرجه الترمذي: ابو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩)، *سنن الترمذي* ، تحقيق : بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي– بيروت – لبنان ، ١٩٩٨م ، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم، ج٢ ص٢٥، حديث رقم (٦٤١). في إسناد الحديث مقال، لأن المثنى بن صبّاح يُضعّف في الحديث .

[2] ينظر: السهلي: أحمد بن موسى، *الجوانب الشرعية في تنمية الموارد (البشرية\المالية) في الجهات الخيرية*، ورقة مقدمة للملتقى السنوي السابع للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية، عقد الملتقى بتاريخ ١٥-١٧\٣\١٤٢٨هـ، ٢-١٤\٤\٢٠٠٧م، ص٩-١٠، الشرقية – السعودية.

الضرر مطلوب ، وما دام لا يتحقق إلا بتقليب المال طلباً للربح، فالاستثمار والتوظيف همـا الوسيلة الوحيدة لدفع الضرر، وهذا الأمر مطلوب شرعاً وذلك أن للوسائل حكم المقاصد .

٣- في الحديث الشريف الذي رواه أنس بن مالك، أن رجلا من الأنصار جاء إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – يسأله فقال: « **لك في بيتك شيء؟**» قال: بلى، حلس[1] نلبس بعضه، ونبسط بعضه، وقدح نشرب فيه الماء **قال:** «**إئتني بهما** » **قال:** فأتاه بهما فأخذهما رسول الله صـلى الله عليه وسلم بيده، ثم قال : « **من يشتري هذين** » فقال رجل : أنا آخذهما بـدرهم قـال : «**من يزيد على درهم مرتين أو ثلاثا** » قال: رجل أنا آخذهما بدرهمين فأعطاهما إياه وأخـذ الدرهمين فأعطاهما الأنصاري وقال : «**اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوما فأتني به** » ففعل فأخذه رسول الله – صلى الله عليه وسلم- فشد فيه عودا بيده وقال : «**اذهب فاحتطب ولا أراك خمسة عشر يوما**»[2]، فهذا الحديث إشـارة صـريحة وواضـحة لاستثمار المال وتنميته وإن قل، لأن ذلك الصحابي الجليل لو أكل بثمن القدح والحلـس لآل أمره إلى العوز والحاجة والفقر، لذلك وجهه النبي –صلى اله عليه وسلم- إلى ما هو أفضل وأعظم، وجمع له بين أن يشتري طعاماً، نوع من الاستثمار الباقي بطريق العمل ليدر عليـه دخلاً يومياً، وذلك لأن المنهج النبوي يأخذ بعين الاعتبار ليس سد العوز والحاجة فقـط، بـل بناء المجتمع السليم من النقص، والسليم من الآفات الاجتماعية، ومراعاة شعور الفقير وعـزة نفسه، وإيجابية عطائه .

(1) الحلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله، وهو بساط يبسط في البيت.
(2) أخرجه ابن ماجة، *سنن ابن ماجة*، كتاب التجارات، باب بيع المزايدة، ص٢٣٧،حديث رقم(٢١٩٨). قال الألباني ضعيف .

حكم الشرع في استثمار أموال الجمعيات الخيرية

وعلى أية حال، لا بد من معرفة حكم استثمار أموال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية وضوابطه، بصورة أوسع، سواء أكانت هذه الأموال أموال زكاة (صدقة إجبارية) أو أموال صدقات تطوعية (صدقات اختيارية) :

وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم مشروعية استثمار أموال الزكاة وتنميتها، بعد وصولها إلى يد الحاكم أو نائبه على قولين: (علماً أن الجمعيات والمؤسسات الخيرية في فلسطين الداخل تقوم مقام الحاكم والوالي).

القول الأول: ذهب إليه من العلماء المعاصرين كل من الدكتور يوسف القرضاوي[١]، والدكتور عبد العزيز الخياط، والدكتور عبد السلام العبادي، والشيخ مصطفى الزرقا، والقائل بجواز استثمار أموال الزكاة في مشاريع ذات ريع[٢].

أما أدلة هذا الفريق فكانت الآتي[٣]:

١- الاستئناس بالأحاديث التي تحث على العمل والإنتاج والاستثمار، وشاهد ذلك ما روي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- بأن باع ما عند الرجل الأنصاري بدرهمين عندما أتاه يسأله فقال له رسول الله «**اشتر بأحدهما طعاما فانبذه إلى أهلك واشتر بالآخر قدوما**»[٤]،وبعد ان غاب الأنصاري خمسة عشر يوما،إذا به قد كسب ما يكفيه.

---

[١] افتى الشيخ القرضاوي لعدد من الجمعيات الخيرية والهيئات الاغاثية في عدد من الأقطار بجواز استثمار مبالغ الزكاة في معاملات قصيرة الأجل، على أن تكون -وإن لم تكن مضمونة- ليس فيها مخاطرة في العادة، مثل كثير من معاملات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر .على الا تتجاوز مدة الاستثمار السنة بحال من الأحوال. ويجب على المسئولين عن الجمعيات الخيرية ما استطاعوا: المبادرة إلى صرف ما تجمّع لديهم من أموال الزكاة إلى أهلها، لكثرة المحتاجين في عالمنا الإسلامي.

[٢] مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ***ابحاث توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق***، عدد(٣)، ج(١)، ص٣٣٥-٤٠٦.

[٣] ينظر: المرجع السابق، ابحاث ***توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق***، ص٣٣٥-٤٠٦. كذلك شبير: محمد عثمان ، ***استثمار اموال الزكاة***، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عدد (٥)، مجلد(٢١)، ١٩٩٤م، عمان- الأردن .وللمزيد حول استثمار أموال الزكاة يرجع إلى : بركات: عماد رفيق، ***استثمار اموال الزكاة في الاقتصاد الإسلامي***، إشراف: د. محمد أبو يحيى،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٥م، اربد- الأردن، ص٦٧ – ص٩٠.

[٤] سبق تخريجه ، ص١٥٦.

٢- القياس على استثمار أموال الصدقات ، حيث كان - صلى الله عليه وسلم - والخلفاء من بعده، يجعلون لإبل وغنم الصدقات أماكن خاصة للرعي، وكان لها رعاة يرعونها، حيث خصصت هذه الأماكن لإنماء أموال الصدقات ، وكذلك القياس على استثمار أموال اليتامى، كما جاء في الحديث الشريف بحثّ الأوصياء على تنمية أموال اليتامى حتى لا تأكلها الصدقة، وعليه فانه يجوز استثمار أموال الزكاة قبل دفعها لمستحقيها لتحقيق منفعة.

٣- الاعتماد على مذهب الحنفية في جواز أداء الزكاة على التراخي، وعليه رأى الفقهاء المعاصرين جواز استثمار أموال الزكاة بتأجيل دفعها إلى المستحقين.

٤- القياس على جواز استثمار الزكاة من قبل المستحقين بقصد زيادتها، وتأمين كفايتهم،إذ يجوز استثمارها وتنميتها من قبل الإمام في مشاريع تدر دخلا وريعا دائما ينفق في حاجة المستحقين.

٥- الإستئناس بالأحاديث التي تحض على الوقف والصدقة الجارية، حيث أن ثوابهما يبقى، ويقوم القائم عليها على تنميتها، واستثمارها، والتصرف فيها، بما يحقق مصلحة الموقوف عليهم، فإذا جاز للقائم عليها التصرف فيها، بما يحقق مصلحة المسلمين، جاز للإمام التصرف في أموال الزكاة، واستثمارها بما يحقق مصلحة المستحقين.

٦- ذكر القرآن الكريم مستحقي الزكاة دون ذكر طريقة لإيصالها إليهم ،فتكون طريقة الإيصال إلى المستحقين محل إجتهاد والتي يقررها ولي الامر.

القول الثاني: ذهب إليه من العلماء المعاصرين كل من الدكتور عبد الله علوان، والدكتور وهبة الزحيلي ، والقائل بعدم جواز استثمار أموال الزكاة وتنميتها .

أما أدلة هذا الفريق فكانت الآتي:[1]

١- ان استثمار أموال الزكاة يعرض المال للربح والخسارة، فربما يترتب على استثمار أموال الزكاة ضياع هذه الأموال .

٢- ان استثمار وتنمية أموال الزكاة في المشاريع الإنمائية،يؤدي إلى انتظار الفائدة المترتبة عليها، وهذا الأمر يأخذ وقتا طويلا، فيكون سببا لتأخير تسليم أموال الزكاة لمستحقيها، كما ان جمهور الفقهاء يروا أن أداء الزكاة على الفور وليس على التراخي .

٣- يد الإمام أو من ينوب عنه على الزكاة يد أمانة وليس يد تصرف أو استثمار.

٤- استثمار اموال الزكاة لا يؤدي إلى تملك المستحقين تملكاً فردياً لهذه الاموال، مع ان جمهور الفقهاء قالوا: ان التملك شرط لأداء الزكاة[2].

٥- استثمار اموال الزكاة دون إذن المستحقين، فيه إهمال لإرادتهم وحقهم .

الرأي الراجح

ذهب قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن استثمار أموال الزكاة وتنميتها إلى أنه:

" يجوز من حيث المبدأ، توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة، او تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها، على ان تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر."[3]

والباحث يختار ما ذهب إليه مجيزو استثمار أموال الزكاة وتنميتها، وذلك لما يحقق هذا الاستثمار من آثار ايجابية لصالح الفرد والمجتمع، وعليه فإن الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية يجوز

---

[1] مجلة مجمع الفقه الاسلامي، *ابحاث توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق*،عدد(٣)، ج(١)، ص٣٥٤-٤٠٤.وينظر، بركات ، استثمار أموال الزكاة ، ص٧٨.

[2] يرد على من قالوا ان استثمار اموال الزكاة لا يؤدي إلى تملك فردي للمستحقين ، ان مبدأ التملك محل نظر بين بعض المذاهب، حيث لم يعدوا التملك عنصرا من عناصر الزكاة، وبعض الفقهاء لم يشترطوا التمليك، وأجازوا صرف مال الزكاة بدون تمليك فردي ، كما ان بعض الفقهاء لم يقبلوا مبدأ تمليك الفقير كركن من أركان الزكاة، لانه يسبب الضيق في تنظيم الزكاة، وقالوا ان " اللام" في أية مصارف الزكاة ليست للتمليك إنما للإختصاص، او الاستحقاق، كما ان التمليك حاصل للمستحقين لكن بشكل جماعي وليس فردي.ينظر: بركات ، *استثمار اموال الزكاة* ، ص٨٥.

[3] مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم (٣) د (٨٦١٧١٣).

لها استثمار أموال الزكاة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط الشرعية لاستثمار هذه الأموال وتنميتها، ومن هذه الضوابط ما يلي:[1]

١- عدم تعلق الزكاة بوجوه صرف عاجلة للمستحقين .

٢- ان يحقق الاستثمار مصلحة للمستحقين، ويكون استثمار هذه الأموال في المجالات المشروعة.

٣- تتم بناء على دراسات كافية في الجدوى الاقتصادية للتقليل من نسب المخاطرة.

٤- ان يتولى الإشراف على الاستثمار ممن هم أهل الخبرة والعلم في الاستثمارات .

٥- قابلية الأموال المستثمرة للتنضيض في حال الضرورة والحاجة.

٦- الإنتفاع بالأصول وريعها يقصر على المستحقين الثمانية دون غيرهم.

٧- ان يكون في الاستثمار نفع عائد إلى المستحقين، أما إذا كان الشك قائماً بالنفع أو الخسارة، فلا يحل الاستثمار.

فبعد أن توصلنا إلى الحكم الشرعي في مسألة استثمار وتنمية أموال الزكاة، وهو جواز مشروعية استثمارها وتنميتها مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط السابقة، فمن باب أولى ان تكون مشروعية استثمار وتنمية أموال الصدقات التطوعية في الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية جائزة شرعاً بل واجبة، لكن لا بد أن تتوافر له ضوابط تحكم استثمار أموال الصدقات التطوعية، وهي :

١- ان يكون مجال العمل الاستثماري المزمع إقامته جائزاً شرعاً.

٢- ان يتحرى القائمون على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية ما فيه مصلحة الجمعية أو المؤسسة التي يشرفون عليها ، فإن رأى مشرفو الجمعية أو المؤسسة مشروعا استثماريا

---

(1) شبير، *استثمار أموال الزكاة*، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، عدد (٥)، مجلد(٢١).

تنمويا فيه مصلحة للجمعية أو المؤسسة التي يشرفون عليها، قاموا به إذا غلب علــى ظــنهم نجاحه ، لأنه لا محظور شرعي فيه .

٣- ان يستعين مشرفو الجمعية أو المؤسسة عند القيام بمشاريع استثمارية وتنموية بأهل الخبــرة والتجربة، والاستفادة ممن لهم باع طويل في ميادين الاستثمار.

٤- أن تقوم الجمعية أو المؤسسة الخيرية بإنشاء شركة أو جهاز إداري مستقل عن الجمعيــة أو المؤسسة الخيرية، يهتم بشؤونها الاستثمارية، حتى إذا خسرت الشركة أو الجهاز الإداري في استثماراته، فإن الجمعية أو المؤسسة الخيرية لا تتأثر بذلك[١].

٥- ضمان الجمعية الخيرية بإمكانية استرجاع الأموال المستثمرة ، أي ان تحافظ الجمعيات علــى الاموال من الهلاك او الضياع .

المطلب الرابع: صور ومجالات الاستثمار في المشروعات الصغيرة وأساليبه

مفهوم الاستثمار

الاستثمار بمعناه الاقتصادي هو :"استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات و المــواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر كشراء الأسهم و السندات"[٢]، أما الاستثمار في معناه الشرعي فقد عرّفه الدكتور قطب بأنه " توظيف الفرد المسلم – أو الجماعة المسلمة- مالــه الزائــد عــن حاجاته الضرورية بشكل مباشر او غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده العامة ، وذلك بغية الحصول على عائدٍ منه يستعين به ذلك الفرد المستثمر- أو الجماعة المستثمرة- على القيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الأرض"[٣].

---

[١] السهلي، *الجوانب الشرعية في تنمية الموارد (البشرية/المالية) في الجهات الخيرية*، ص٢٤.

[٢] إبراهيم مصطفى وآخرون، *المعجم الوسيط* ، باب الثاء .

[٣] سانو : قطب مصطفى، *الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي*، درا النفائس ، الطبعة الأولــى ١٤٢٠هــــ – ٢٠٠٠م، عمان – الأردن ، ص ٢٤.

أساليب استثمار أموال الجمعيات الخيرية عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة

يعتبر استثمار أموال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في تمويل المشروعات الصغيرة، من التصرفات المشروعة كما أوضحنا سابقاً، وسيتم الحديث هنا في الأساليب التي يمكن استثمار أموال الجمعيات الخيرية والأهلية من خلالها، بقصد تنمية مواردها المالية، وتحقيق النفع لصالح الفقير والمجتمع بأكمله، من خلال تمويل المشروعات الصغيرة بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، وفيما يلي بعض الأساليب التمويلية المباحة شرعاً، التي يمكن استخدامها في تمويل المشروعات الصغيرة :

أولاً : المشاركة

الشركة في اصطلاح الفقهاء هي : أن يتعاقد اثنان فأكثر على إنشاء عمل أو مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، بقصد الاسترباح أو تحقيق الربح(١).

ويمكن للجمعيات الخيرية والأهلية القيام باستثمار أموالها وتنميتها عن طريق عقد المشاركة، وذلك من خلال قيامها بتمويلها المشروعات الصغيرة والإنمائية بعقد المشاركة بعد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ، حيث تشترك الجمعية بموجب هذا الأسلوب مع المتمول الفقير، وذلك في تقديم المال اللازم للمشروع الصغير المراد تنفيذه، وتقوم الجمعية المموله بالاتفاق مع الفقير المتمول على نسبة الأرباح ، ويمكن لنا تمثيل هذه الصورة بالآتي :

ان تقوم الجمعية الخيرية بتمويل مشاريع صغيرة لحرفيين لا يملكون سوى محلاتهم، كأن تقوم مثلاً بتمويل محل بيع مفروشات، ويكون هذا المحل غير مجهز، حيث تقدم الجمعية التمويل اللازم لمحل المفروشات، على أن يقدم الفقير أو المحتاج المحل إضافة إلى خبرته ومهنته ، ويتفقون على نسبة الأرباح فيما بينهم.

---

(١) الزحيلي: وهبة، *المعاملات المالية المعاصرة*، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، دمشق- سوريا، ص٤٣١.

وتقسم الشراكة على :

أ. مشاركة دائمة: وهي أن تدوم المشاركة ما دام المشروع الصغير قائما.

ب. مشاركة منتهية بالتمليك : وهي أن تنتهي المشاركة بتملك المتمول الفقير للمشروع الصغير، بعد فترة يتفق عليها بين الجمعية او المؤسسة الممولة، والفقير المتمول.

ثانياً : المضاربة

المضاربة في اصطلاح الفقهاء هي: " دفع مال إلى غيره ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرطا، فيكون الربح لرب المال بسبب ماله لأنه نماء ماله، وللمضارب باعتبار عمله وهو سبب الربح "[1].

فالمضاربة إذا هي مشاركة بين رأس المال والعمل، فصاحب المال يقدم ماله، والعامل يقدم جهده وخبرته في العمل، والربح يكون بينهما حسب اتفاقهما.

ويمكن للجمعيات والمؤسسات الخيرية العمل على تنمية أموالها بطريق المضاربه، وذلك بأن يكون لدى الجمعيات الخيرية مثلاً تمويلا خاصاً بالفقراء والمحتاجين المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا بمختلف التخصصات، فيمكن للجمعيات أن تموّل مشاريعهم الصغيرة عن طريق عقد المضاربة، ويمكن لنا تمثيل هذه الصورة بالآتي :

أن تقوم الجمعية الخيرية بتمويل مشاريع صغيرة لمن يمتلكون القدرة على العمل والابتكار، ولكنهم يفتقدون المال لتحقيق أعمالهم وابتكاراتهم ، فتقوم الجمعية بتمويلهم، كأن تقوم الجمعية بتمويل من يمتلك خبرة وعلما يؤهله بالعمل في محل لإنتاج الألبان، ويقوم هذا الشخص بإنتاج الألبان وبيعها، وبناء على عمله يكون جزء من الأرباح من نصيبه، والجزء الآخر من الأرباح يكون للجمعية الخيرية ، بحسب ما اتفقا، على ان يكون مقدار الربح شائعاً وليس محددا.

---

[1] السمرقندي: علاء الدين، *تحفة الفقهاء*، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،١٩٩٣م، بيروت- لبنان، ج٣،ص١٩.

وتقسم المضاربة إلى:

أ. المضاربة الدائمة: وهي أن تكون مستمرة باستمرار المشروع.

ب. المضاربة المنتهية بالتمليك: وهي التي تنتهي بتمليك المشروع الصغير للمتمول الفقير.

ثالثاً: المرابحة

المرابحة في اصطلاح الفقهاء هي : تمليك المبيع بمثل الثمن الأول وزيادة الربح[1]، أو هي: الزيادة على الثمن الأول[2].

وللمرابحة صورتان :

الأولى : ان يشتري شخص ما سلعة بثمن معين ثم يبيعها بالثمن الأول، وزيادة ربح، فالشراء تم في هذه الصورة مباشرة دون طلب سابق .

الثانية : تتمثل هذه الصورة في طلب المشتري من شخص آخر، شراء سلعة معينة بمواصفات محددة، وعلى أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مرابحة، وذلك بنسبة أو ربح متفق عليه بينهما، ولقد ذكر الإمام الشافعي هذه الصورة بقوله : " وإذا أرى الرجلُ الرجلَ السلعة فقال: اشتر هذه وأربحك فيها كذا، فاشتراها الرجل، فالشراء جائز، والذي قال أربحك فيها بالخيار، إن شاء أحدث بيعاً وإن شاء تركه ".[3]

ويمكن للجمعيات الخيرية تنمية أموالها بطريق المرابحة، من خلال قيامها بتمويل مشاريع صغيرة وإنمائية بطريق عقد المرابحة للآمر بالشراء، وذلك من خلال تقدم العميل الفقير، بطلب تمويل مشروع صغير، يعود بالنفع عليه وعلى مجتمعه، فتقوم الجمعية أو المؤسسة بشراء المستلزمات الرئيسة لهذا المشروع، بحيث لا تدفع أموالاً نقدية لهذا العميل الفقير، بل تقوم الجمعية بشراء المستلزمات وتسليمها لصاحب المشروع بثمنها وزيادة، وفيما يلي مثالان على ذلك :

---

[1] المرغيناني: علي بن ابي بكر، *الهداية شرح بداية المبتدي*، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة – مصر، ج٣،ص٥٦.
[2] الزيلعي: عثمان بن علي، *تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق*، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ج٤،ص٧٣.
[3] الشافعي، محمد بن إدريس، *الأم* ، دار المعرفة، ١٩٧٣م، بيروت– لبنان، ج٣،ص٣٩.

أ) شخص فقير من أهل الحاجة، يريد أن يعمل محلاً تجارياً صغيراً، يبيع فيه الملابس، ولا يوجد لديه تمويل لهذا المشروع التجاري ، فيتقدم بطلب إلى الجمعية أو المؤسسة الخيرية بحاجاته ليستطيع فتح محله، كشراء الملابس المزمع بيعها، ومستلزمات المحل الأساسية وغيرها، وعند تقديمه الطلب يتفق الطرفان على نسبة الأرباح . فتقوم الجمعية الخيرية بشراء المستلزمات المطلوبة، وتقوم ببيعها لصاحب المشروع التجاري (الشخص الفقير) مرابحة، على أن يسدد المبلغ المطلوب منه على أقساط بحسب الاتفاق.

ب) تمويل المحتاج لإنشاء مشروع إنتاجي، والمشروع المزمع تمويله هو تربية نحل أو تربية حمام، فعند تقدم هذا المحتاج بطلب إلى الجمعية أو المؤسسة بحاجاته، كتوريد الحمام أو النحل ومستلزماتها، يتفق مع الجمعية الخيرية أو المؤسسة على نسبة الأرباح، وبعد الاتفاق تقوم الجمعية بشراء النحل أو الحَمَام المطلوب وتكون تحت ملكها، ومن ثم تقوم ببيعها لصاحب المشروع مرابحة، على أن يسدد المتمول المبالغ المطلوبة منه على أقساط متفق عليها.

رابعاً : السلم

السلم في اصطلاح الفقهاء هو: " بيع موصوف في الذمة "[1]، وسمي السلم سلما لتسليم رأس المال في مجلس العقد.

ويمكن للجمعيات الخيرية تنمية أموالها بطريق عقد السلم، من خلال قيامها بتمويل مشاريع صغيرة وإنمائية بعقد السلم، حيث يتقدم الشخص المحتاج ، الذي يملك أرضاً مثلاً، إلى الجمعية أو المؤسسة الخيرية، لكنه يحتاج إلى السيولة النقدية لتمويل مشروعه الزراعي الصغير في الأرض

(1) الشربيني، *مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج*، ج٣، ص٣.

التي يملكها، وبعد حصوله على التمويل اللازم، فعندها لا يكون في حاجة إلى إعانات الجمعية الخيرية، إليك تمثيل صورة هذا العقد :

الجمعيات الخيرية تتوافر لديها الأموال النقدية، وهناك مزارعون أو صناع ، من أهل الحاجة والعوز منتفعون من نفقات الجمعية ، ويحتاجون المال لتمويل مشاريعهم إلى حين الإنتاج، فقد تشتري الجمعية بأموال الصدقات سلعاً أو ثمارا من المنتج، فتدفع رأس المال سلماً وتستلم السلع أو البضاعة عند حلول الأجل، فتكون الجمعية بعملها قد وفّرت للمزارع أو الصانع أموالاً للإنفاق على مشروعه الصغير، فتستفيد الجمعية من هذا العقد الذي اشترت به سلعاً، وغالباً ما تكون أقل من سعر السوق، وعند حلول الأجل يتسلم المُسلِّم قيمة بيعه بسعر أعلى مما اشترى، وذلك يكون فيه نفع للجمعية والمؤسسة الخيرية من جهة ،حيث استثمرت أموالها ونمّتها، وللفقير طالب التمويل من جهة أخرى، حيث أصبح شخصا منتجاً عاملاً، وليس شخصا عاطلا عن العمل، وعالة على المجتمع .

نخلص إلى ان قيام الجمعيات الخيرية بمشاريع استثمارية ، من خلال أساليب الاستثمار المختلفة لتمويل المشروعات الصغيرة ودعمها، بحيث تقوم الجمعية بتحويل الفقير المحتاج من مستهلك وعالة، إلى منتج لنفسه وأهله وربما لمن حوله ، ومن متلقٍ للإعانات والتبرعات إلى متبرع وداعم للعمل الخيري من خلال المشروعات الصغيرة، ولذلك ينبغي على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية البحث عن مشاريع استثمارية صغيرة ، ولا تكون تحت رحمة المتبرعين ومعلقة بأموالهم.

المبحث الثاني

مدى إسهام الجمعيات والأطر الخيرية في تمويل المشروعات الصغيرة داخل فلسطين ١٩٤٨م

لا تسهم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م في تمويل المشروعات الصغيرة، لا بالأساليب الشرعية ولا بالأساليب غير الشرعية، ولقد كشفت الإستبانة التي وزعها الباحث[1] ، أن ١٠٠% من الذين استطلعت أراؤهم من مسؤولي الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، أفادوا أن لا وجود للموارد المالية الثابتة والاستثمارات الممولة لعمل الجمعيات والمؤسسات، فهي ما زالت تحت رحمة المتبرعين وشفقتهم، وهذا مؤشر على أن أنشطة البر والخير في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م عرضة للخطر، وأنها أنشطة موسمية.

ويرى الباحث أن من الواجب أن تعيد الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين حساباتها في موضوع الاستثمارات، لأن الفلسطينيين يعيشون في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي من طبيعته إحداث ما يسمى بالدورات الاقتصادية ، ومن نتائج هذه الدورات أنه مهما حدث من ازدهار اقتصادي ورخاء في الدول الرأسمالية، فإنه لا بد من أن يعقبه كساد وركود وشدة، ولو خرج الاقتصاد من شدته ، ومرّ بفترة ازدهار فإنه لا بد من أن يعود إلى الكساد والشدة مرة أخرى، من خلال تسع أو عشر سنوات فقط وهكذا[2]، لهذا كان من واجب الجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م العمل على تمويل نفسها بنفسها، وإقامة مشاريع استثمارية، سواء مشاريع كبيرة أو صغيرة ، تعود بالفائدة على المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه وفئاته، حيث يستفيد من هذه المشاريع الفقير قبل الغني، وتعود كذلك هذه المشاريع بالفائدة على الجمعية والمؤسسة الخيرية والأهلية، وتستكمل دورها الاجتماعي، والديني، والتعليمي، والصحي، والاقتصادي.

---

(١) للمزيد ينظر: ص٥١ + ص٦٧.

(٢) الدوسري، *مدخل إلى اقتصاديات العمل الخيري*، منشورات مركز التميز للمنظمات غير الحكومة، ص٤.

الخاتمة

وتتضمن النتائج والتوصيات :

النتائج:

من خلال عرضنا فصول الدراسة خلصنا إلى ما بيانه:

١. العمل الخيري رسالة تنطلق من دوافع عقائدية، وأخرى إنسانية وإنمائية، ولذلك تحرص المجتمعات على وجود الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، لما لها من أهمية كبرى وحاجة ماسة للفرد والأسرة والمجتمع، حيث تكمن هذه الحاجة في جوانب رئيسة هي: الجانب الاجتماعي، والثقافي والصحي، والاقتصادي .

٢. الأعمال والأنشطة الخيرية التي تقوم بها جمعيات ومؤسسات العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، تختلف عن الأعمال والأنشطة الخيرية في جميع أنحاء العالم، لأنها تعمل تحت ظل الاحتلال الاسرائيلي، وتهتم اهتماما كبيرا بالعمل على الصمودي والذي يقوم على تثبيت الشعب الفلسطيني على أرضه وبيته، كذلك أخذت الجمعيات على عاتقها تقديم الخدمات بجميع مجالاتها وأنواعها ، حتى غدت هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية رديف السلطة القائمة (المؤسسة الإسرائيلية).

٣. تعتبر المعوقات والعقبات القانونية والتنفيذية والرقابية من المعوقات الرئيسة التي تواجه الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م، أما المعوقات الإدارية، فأقل حدة ، ويواجه العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين العديد من المعوقات المالية، أبرزها عدم دعم القطاع الحكومي، بالإضافة إلى ضعف دعم القطاع الخاص، مما يؤثر سلباً على أداء الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، وكذلك عدم وجود البُنى التحتية، والأوقاف، والموارد الثابتة، لدعم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية في فلسطين الداخل، تعتبر عقبة كبيرة أيضا في وجه العمل الخيري والأهلي هناك،مما يجعلها تحت رحمة المتبرعين.

٤. الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين، تشكل قوة اقتصادية، من منظور حجم إنفاقها المحدود على مشروعاتها، ومكونات أنشطتها، وعدد المستفيدين من خدماتها، اما إذا تم مقارنتها مع مثيلاتها من الجمعيات اليهودية فلا مجال للمقارنة، إذ ان جمعيات القطاع الثالث اليهودية ميزانياتها تفوق ميزانية الجمعيات العربية بـأكثر من ٩٥% .

٥. تبيّن من خلال الدراسة أن العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م يـؤدي دوراً حيوياً، ويسهم بشكل فاعل على اقتصاديات الداخل الفلسطيني وذلك من خلال الإسهامات التالية :

أ- يحظى تدريب العاملين وأبناء المجتمع الفلسطيني وتأهيلهم وتطويرهم، باهتمام من قِبل الجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل فلسطين، فهي قادرة على القيام بدور فاعل في تنمية كوادرها البشرية من جهة، وتنمية الكوادر البشرية الأخرى في المجتمع من جهة أخرى، حتى يتمكنوا من أداء ما يوكل إليهم من أعمال ومهام بمهارة وكفاءة عالية، ولاكتساب مهنة تدر على المتدربين دخلاً يبعدهم عن شر الحاجة والعوز.

ب- تهتم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين ، بمجالي التوعية والتعليم، لأهميتهما الاقتصادية الواضحة والبيّنة، في زيادة إنتاجية عنصر العمل من جهة، وللتمييز الصارخ الذي يحمل إسقاطات خطيرة على قدرة الشباب العربي في الداخل الفلسطيني على الانخراط في المجتمع، والتحوّل إلى مواطنين منتجين من جهة أخرى. وكذلك تعمل الجمعيات والمؤسسات على الاهتمام ، بالقطاع الصحي، والمتمثل في تقديم الخدمات والرعاية الصحية للداخل الفلسطيني، لاعتبارها إحدى الحاجات الإنسانية الأساسية، ولأهميتها الاقتصادية على المجتمع الفلسطيني وقدراته، ومن ثم زيادة نشاط أفراد المجتمع كماً، وتحسين أدائهم نوعاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد.

ج. تقوم الجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل فلسطين على تقديم إعانات مباشـرة وغيـر مباشرة، تعتبر بمثابة عملية لإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع الفلسطيني، ولها من الآثار الاقتصادية الايجابية، حيث تقوم الجمعيات والمؤسسات من خلال الإعانات، علـى تخفيـف الفجوة بين طبقات المجتمع، وتحويل جزء من الأموال والإعانات من الفئات الأكثر ادخـارا إلى الفئات الأكثر استهلاكاً . وكذلك تعمل الجمعيات والمؤسسات بجهد كبير علـى تجـذير السكان الفلسطينيين بأرضهم وعدم الهجرة عنها، ويظهر ذلك جليا من خلال ما تقوم به مـن مشاريع التمكين، والحفاظ على الهوية لِما في ذلك من آثار اقتصادية ايجابية يلمسها الـداخل الفلسطيني في الحفاظ على الأرض والتشبث بها .

٦. تعتبر الموارد والمصادر المالية من المقومات الأساسية للعمل الخيـري والأهلـي، إذ كلمـا تحسنت أموال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية، كانت أقدر على أداء دور إيجابي في مشروعاتها، وخاصة في ديمومة الإنفاق على الفقراء وأهل الحاجة.

٧. يعتبر استثمار أموال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهليـة فـي تمويـل المـشروعات الصغيرة، من التصرفات المشروعة شرعاً، حيث أن تنمية مواردها تحقق النفع لصالح الفقير والمجتمع بأكمله.وتقوم المشاريع الصغيرة بتحقيق طموح الفقير، ورفع مستوى معيشته، الأمر الذي يسهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية وأهمها البطالة؛ وذلك بتوفير فرص عمـل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية، ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي :

١. العمل على تفعيل وتعزيز العمل الخيري والأهلي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م وتنشيطه في المجتمع، والاهتمام كذلك في العمل الخيري التنموي كي يسهم في دفع عجلة اقتصاد فلسطينيي الداخل إلى الأمام.

٢. العمل على توثيق وتطوير العلاقة التنسيقية بين الجمعيات والمؤسسات المختلفة بما يحقق الأهداف الاجتماعية والتنموية لهذه الجمعيات والمؤسسات .

٣. الاهتمام بتعيين كفاءات إدارية تؤمن بفلسفة العمل الخيري المؤسسي في داخل فلسطين ،ولديها المؤهلات والخبرات الكافية في هذا المجال.

٤. نوصي المسلمين وكل الشرفاء المهتمين بقضية فلسطين بضرورة دعم العمل الخيري هناك، حتى تكون الجمعيات والمؤسسات أكثر ثباتا ودعما لصمود المجتمع الفلسطيني.

٥. نوصي الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين إلى إعادة حساباتها في موضوع الاستثمارات، والبحث عن مصادر تمويل ذاتية، وذلك لأنها تعيش في ظل نظام اقتصادي رأسمالي، من طبيعته إحداث ما يسمى بالدورات الاقتصادية في الاقتصاديات التي تتبناها.

٦. دعوة الجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل فلسطين إلى ضرورة العمل على تمويل المشروعات الصغيرة والاهتمام بالمشاريع الإنتاجية، والتي تُشكل نقلة نوعية، وتحدث أثاراً اقتصادية لها صفة الدوام والاستمرار، وتساهم في علاج مشكلة الفقر والحاجة في هذا المجتمع.

٧. نوصي بوجود فريق غير متفرغ لدى الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية لدراسة جدوى المشروعات الصغيرة التي يتم تقديمها للحصول على قروض.

٨. الاهتمام بالمشاريع التي تحقق أهدافا تساهم في تحقيق ما تتطلع إليه الجمعيات والمؤسسات من خلق فرص عمل للفقراء، وتوفير السلع الضرورية إضافة إلى إحلال السلع المنتجة محليا(من قبل الفلسطينيين في الداخل) محل السلع الإسرائيلية قدر المستطاع.

٩. ُفضل أن تقوم دراسة تتناول الآثار الاقتصادية لعدد آخر من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في الداخل الفلسطيني.

١٠. نوصي العاملين في القطاع الخيري بإخلاص النية في عملهم، وابتغاء الأجر والمثوبة من الله تعالى .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم مصطفى وآخرون، *المعجم الوسيط*، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

٢. الإبراهيم، محمد عقله، ***حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية***، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣. اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية وعربية –، ***دليل الجمعيات***، حيفا- إسرائيل، ٢٠٠٢م.

٤. ________، ***دليل اتجاه ٢٠٠٨***، حيفا- إسرائيل، ٢٠٠٨م.

٥. ________، ***قضايا جمعية- نشرة العمل الأهلي-***، العدد (١)، تشرين الأول ٢٠٠٧م.

٦. ________، ***قضايا جمعية – نشرة العمل الأهلي-***، مجلة فصلية، العدد (٢)، ربيع ٢٠٠٨م.

٧. الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبو القاسم، ***مفردات ألفاظ القرآن***، دار القلم، دمشق – سوريا.

٨. الألباني، محمد ناصر الدين، (ت١٤٢٠هـ)، ***صحيح وضعيف سنن أبي داود***، المكتبة الشاملة، الإصدار الثاني.

٩. امطناس، شحادة، ***معطيات ديمغرافية واقتصادية عن الفلسطينيين في إسرائيل***، دراسة منشورة في كتاب: معلومات أساسية حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مدى الكرمل، حيفا – إسرائيل، ٢٠٠٧م.

١٠. البادنجكي، حسن بن عبد الرحمن، ***الزكاة وإنفاقها في المشروعات الخيرية والمصالح العامة***، إشراف: د.حمزة حمزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق- سوريا ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١١. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، (ت٢٥٦هـ)، ***الجامع الصحيح المختصر***، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٢. البركاتي: عمر بن نصير، إدارة الموارد البشرية في القطاعات الخيرية (لمحات إدارية وحقائق واقعية)، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

١٣. الألباني، محمد ناصر، السلسلة الصحيحة، مكتبة المعارف، الطبعة الاولى، الرياض- السعودية.

١٤. براهيمي، عبد الحميد، ***العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي***، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، ١٩٩٧م.

١٥. بركات، عماد رفيق، ***استثمار أموال الزكاة في الاقتصاد الإسلامي***، إشراف: د. محمد أبو يحيى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد- الأردن، ١٩٩٥م.

١٦. بشارات، هيا جميل، *دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، إشراف: د. عبد الجبار السبهاني ، د. زكريا القضاة ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد – الأردن ، ٢٠٠٥م
١٧. بكّار، محمد حيدر ، تمويل العمل الخيري العربي المعاصر ومؤسساته، مركز التنمية للمنظمات غير الحكومية، العدد (٥)، عمان – الأردن .
١٨. الترمذي، ابو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩)، *سنن الترمذي* ، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت – لبنان ، ١٩٩٨م .
١٩. الجليند، محمد السيد، ،قضية الخير والشّر في الفكر الإسلامي – أصولها النظرية – جوانبها التطبيقية –، الطبعة الثانية،١٩٨١م .
٢٠. الجمال، محمد ، *موسوعة الاقتصاد الإسلامي* ، دار الكتاب المصري ، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى.
٢١. الجمل، أحمد محمد عبد العظيم، *دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة*، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
٢٢. أبو جيب، سعدي أبو جيب، *القاموس الفقهي*، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٢٣. حامد، مهند خالد، *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي والتشغيل في فلسطين ١٩٩٠-٢٠٠٤م " دراسة حالة "*، إشراف: د.إسماعيل عبد الرحمن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ٢٠٠٦م.
٢٤. الحسيني، فلاح حسن، *إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز –* ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى ،٢٠٠٦م.
٢٥. حسنين، حسين محمد، *المرشد الفني للجمعيات الخيرية*، جمعية عمّال المطابع التعاونية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٢٦. حمدان، نذير، *الخير ومرادفاته*، دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
٢٧. حمد، حمد أحمد عبد الله، *بيت المقدس من العهد الراشدي وحتى نهاية الدولة الأيوبية*، دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، القدس، ١٤٠٢هأ – ١٩٨٢م.
٢٨. ابن حنبل، احمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، *مسند الإمام أحمد بن حنبل* – مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها-، مؤسسة قرطبة، القاهرة- مصر.
٢٩. الخازن، علاء الدين علي بن محمد البغدادي، *تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل*، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٣٠. الخالدي، سامح ، *المعاهد المصرية في بيت المقدس*، المطبعة العصرية ، القدس .

٣١. خضر، محسن، *مستقبل العمل التطوعي في المجتمع المدني من منظور تنموي*، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة – مصر.

٣٢. الخياط،عبد العزيز، *المجتمع المتكافل في الإسلام*، مؤسسة الرسالة،١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٣٣. خيري، أمل، *العمل الخيري في الإسلام*، مقال منشور على شبكة الانترنت: http://alafnan.jeeran.com/archive/2007/6/246344.html ،استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\٤\١٥م

٣٤. أبو داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني،(ت٢٧٥هـ) ، *سنن أبي داود* ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت – لبنان.

٣٥. داوود، نهاية، *قراءه في الوضع الصحي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل*، دراسة منشورة في كتاب : الأقلية الفلسطينية في إسرائيل – معلومات أساسية حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية– ، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل ، حيفا– إسرائيل ، ٢٠٠٧م.

٣٦. دنيا ، شوقي أحمد، *النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي*، مكتبة الخريجي، الرياض– السعودية ،الطبعة الأولى ١٩٨٤م–١٤٠٤هـ.

٣٧. الدوسري، مسفر بن عتيق ، مدخل إلى اقتصاديات العمل الخيري، منشورات مركز التميز للمنظمات الحكومية، عدد(٢٦)، عمان– الأردن ،٢٠٠٢م.

٣٨. الزحيلي، وهبة، *المعاملات المالية المعاصرة*، دار الفكر، دمشق– سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م .

٣٩. زعبي، خوله، *آفاق العمل الأهلي الفلسطيني – اجتهادات جماعية* –، اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية –، حيفا – إسرائيل، ٢٠٠٥م.

٤٠. الزيلعي، عثمان بن علي، *تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق*، دار المعرفة، بيروت– لبنان.

٤١. سانو، قطب مصطفى، *الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي*، درا النفائس، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٤٢. السعد، أحمد، والحوراني، ياسر، *المرأة وقوة العمل من منظور إسلامي*، *مؤتة* للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية– مجلد (١٥)، العدد(١)، ٢٠٠٠م.

٤٣. السعيد، د. صادق مهدي، *العمل والضمان الاجتماعي في الإسلام*، مطبعة المعارف، بغداد – العراق، الطبعة الثانية ١٩٧٦م.

٤٤. ابن سعد، *الطبقات الكبرى*، دار صادر، بيروت، ١٣٧٧هـ– ١٩٥٨م.

٤٥. السلومي، محمد بن عبد الله ، *القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب*، سلسلة دراسات وأبحاث القطاع الخيري(١) تصدر عن مجلة البيان،الرياض– السعودية ،الطبعة الثالثة،١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م .

٤٦. السمرقندي، علاء الدين، *تحفة الفقهاء*، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى،١٩٩٣م.
٤٧. السهلي، أحمد بن موسى، *الجوانب الشرعية في تنمية الموارد (البشرية/المالية) في الجهات الخيرية*، ورقة مقدمة للملتقى السنوي السابع للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية، الشرقية – السعودية، عقد الملتقى بتاريخ ١٥-١٧/٣/١٤٢٨هـ، ٢-٤/٤/٢٠٠٧م.
٤٨. الشافعي، محمد بن إدريس، *الأم*، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ١٩٧٣م.
٤٩. شبير، محمد عثمان ، *استثمار أموال الزكاة*، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد(٢١)، عدد(٥)، عمان- الأردن ،١٩٩٤م.
٥٠. الشربيني، شمس الدين محمد بن الخطيب، *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*، تحقيق وتعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.
٥١. الشريف، عمر بن نصير البركاتي، *إدارة الموارد البشرية في القطاعات الخيرية (لمحات إدارية وحقائق واقعية)* ،بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م، ص ١٢.
٥٢. الشيباني، الإمام محمد بن الحسن ، *الكسب*، تحقيق : د. سهيل زكار، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى ،١٤٤٠هـ – ١٩٨٠م.
٥٣. صقر، أحمد صقر، *العولمة والأخلاق – الصحة والتنمية الاقتصادية-* ، دراسة مأخوذة من شبكة الانترنت بتاريخ ١٥/٧/٢٠٠٨
http://www.islamset.com/arabic/aioms/globe/res/saqer1
٥٤. صقر، محمد أحمد، *مغالطات اقتصادية: المرأة والحسابات الاقتصادية*، مجلة هدي الإسلام، مجلد(٢٣)، العدد(٣-٤)، ١٩٧٩م.
٥٥. الطبري، محمد بن جرير، (ت٣١٠هـ)، *جامع البيان في تأويل القرآن*، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٥٦. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت١٣٩٣هـ)، *التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور*، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٥٧. العارف، عارف، *المفصل في تاريخ القدس*، مطبعة المعارف، الطبعة الاولى، القدس، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.
٥٨. عباس، منى فضل ، *المرأة بين العمل التطوعي والالتزام الاجتماعي الأسري*، ندوة بعنوان المرأة العاملة والعمل النقابي، بإشراف الإتحاد العام لعمال البحرين، البحرين – المنامة، ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢م.
٥٩. عباسي، وحيد ، *مقومات العمل الخيري المستدام* ، مقال منشور على شبكة الانترنت : http://islameiat.com/doc/article.php?sid=696 ،استرجع بتاريخ ١٥/٤/٢٠٠٨م.

٦٠. عبد الباقي، خالد، *مستقبل العمل التطوعي*، مقال منشور في مجلة الاقتصادي، العدد ١٩٥٤، سنة ٢٠٠٦، ١٩ يونيو، والمقالة منشورة على شبكة الانترنت http://ik.ahram.org.eg/IK/Ahram/2006/6/19/BARI5.HT استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\٤\١٥م.

٦١. العسلي، كمال جميل ، *معاهد العلم*، ١٩٨٠م .

٦٢. ابن عطية، محمد ناجي، *البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية الواقع وآفاق التطوير(١)*، دراسة منشورة على شبكة الانترنت، http://saaid.net/Anshatah/dole/70.htm ، استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\٥\٥م.

٦٣. العطية، الماجدة، *إدارة المشروعات الصغيرة*، دار المسيرة، عمان –الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.

٦٤. عمار، حامد، في *اقتصاديات التعليم*، دار المعرفة، الإسكندرية– مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م. العيادي، أحمد ، *أدوات الاستثمار الإسلامية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة* ، *مجلة دراسات* ، العددان الأول والثاني ، ٢٠٠٦م.

٦٥. العيدوني، وداد، *العمل الخيري النسوي الواقع وآفاق التطوير*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٦٦. بني عيسى، محمد، *العمل التطوعي وآثاره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي*، إشراف: د. رياض المومني ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد – الأردن. ٢٠٠٦م.

٦٧. غانم، أسعد، وشحادة، امطناس ، *الفلسطينيون في إسرائيل ٢٠٠٥م*، دراسة منشورة في التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل – التقرير السنوي الثاني ٢٠٠٥م – ، ابن خلدون – الجمعية العربية للبحث والتطوير – ، تشرين أول ٢٠٠٥م.

٦٨. غانم، أسعد ، ومصطفى، مهند، *دولة ضد مواطنيها – حالة اعتقال قادة الحركة الإسلامية –*، سلسلة دراسات المجتمع العربي، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم – إسرائيل،١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

٦٩. فؤاد، عبد المنعم، *اتحاد الجمعيات الإسلامية – خمسة عشر عاما من العطاء–*، إصدار اتحاد الجمعيات الإسلامية، أم الفحم، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٧٠. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (ت٨١٧هـ)، *القاموس المحيط* ، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٧١. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري ، *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي*، المكتبة العلمية ، بيروت – لبنان .

٧٢. قحف، منذر، *الوقف الإسلامي – تطوره، إدارته، تنميته–*، دار الفكر، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٧٣. القرضاوي، يوسف، *أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية*، دار الشروق، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية ٢٠٠٨م.

٧٤. __________، *فقه الزكاة – دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة –*، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة السابعة، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٧٥. قطب، سيد، *في ظلال القرآن*، دار الشروق، القاهرة – مصر، الطبعة الشرعية العاشرة، ١٩٨١م.

٧٦. قلعة جي، محمد رواس، وآخرون، *معجم لغة الفقهاء – عربي،إنكليزي،فرنسي–*، دار النفائس، بيروت– لبنان ، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٧٧. قنطقجي، سامر مظهر، *الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية* ، بحث منشور على شبكة الانترنت www.kantakji.com، استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\٧\٢٦.

٧٨. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل عمر، (ت٧٧٤هـ)، *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٧٩. الكندري، خالد علي جاسم، تنمية الموارد البشرية وأهميتها في المؤسسات الخيرية، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي ، ٢٠–٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٨٠. لافي، إحسان محمد علي، *العمل التطوعي من منظور التربية الإسلامية*، إشراف: الدكتور شحادة العمري، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة اليرموك، اربد– الأردن ،٢٠٠٣م.

٨١. لطفي، طلعت إبراهيم، *العمل الخيري والإنساني في دولة الإمارات العربية المتحدة – دراسة ميدانية –*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي – الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٨٢. ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد(ت٢٧٣) ، *سنن ابن ماجة*، ،بيت الأفكار الدولية، عمان – الأردن.

٨٣. المجالي، محمد خازر، *المؤسسات الخيرية ودورها في تنمية العلاقات الدولية والتواصل الحضاري* ، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠–٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٨٤. المجلس الأعلى لدعوة والإغاثة، *دليل المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة بيت المقدس*، إصدار المجلس الأعلى للدعوة والإغاثة، بيت المقدس، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٨٥. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، أبحاث توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق، ج(١)، عدد(٣).

٨٦. مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم (٣) د (٨٦\٧\١٣).

٨٧. المحروق، ماهر حسن ، ومقابلة، إيهاب ، *المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها* ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، عمان – الأردن ، أيار ٢٠٠٦م .

٨٨. المرغيناني، علي بن ابي بكر، *الهداية شرح بداية المهتدي*، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة – مصر.

٨٩. مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، *دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير العمل التطوعي..إدارة خدمة المجتمع بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض نموذجا*، ورقة عمل قدمت في المؤتمر الرابع لجمعية متطوعي دولة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات – الشارقة ، في الفترة ٢٣-٢٤ مارس ٢٠٠٣م.

٩٠. مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، *دور الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في مجالات الإغاثة والمساعدات الإنسانية*، ورقة عمل مقدمة لندوة "جهود المملكة العربية السعودية في مجالات الإغاثة والمساعدات الإنسانية"، جمعية الهلال الأحمر السعودي، من ١١-١٣ مايو ١٩٩٩م.

٩١. مركز الدراسات المعاصرة، *المجتمع العربي في الداخل الفلسطيني – دراسة واقع الأقلية العربية في الداخل الفلسطيني*–، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم – إسرائيل، ٢٠٠٦م.

٩٢. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، (ت٢٦١هـ)، *الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم* ، دار الجليل ودار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان .

٩٣. مصالحة، محمد، وخطيب، محمد وآخرون، ، *الفلسطينيون في إسرائيل المسح الاجتماعي الاقتصادي النتائج الأساسية ٢٠٠٥م*، جمعية الجليل، ٢٠٠٥م.

٩٤. مصطفى، مهند، *سياسة هدم البيوت العربية في إسرائيل*، دراسة منشورة في التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل – التقرير السنوي الثاني ٢٠٠٥م – ، ابن خلدون – الجمعية العربية للبحث والتطوير – ، تشرين أول ٢٠٠٥.

٩٥. المصلح، عبد الله، *القواعد الفقهية والأصولية ذات الصلة بالعمل الخيري وتطبيقاتها*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.

٩٦. المعهد العربي للتخطيط بالكويت تنمية المشروعات الصغيرة، *دورية جسر التنمية*، العدد التاسع، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، سبتمبر ٢٠٠٢م.

٩٧. مفيد، عبد الحكيم ، *خُدّام العولمة – منظمات المجتمع المدني تنافر أم تواؤم*– ، كتاب غير منشور ، سلسلة دراسات الإعلام والعولمة ، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم – إسرائيل.

٩٨. مكتب النشر الإنمائي، *التخطيط الاستراتيجي وأثره على الأداء في المنظمات الخيرية الإسلامية* \ الجزء الأول، بحث منشور على شبكة الانترنت، http://dpo3.ektob.com/65879.html

٩٩. ملاوي، احمد إبراهيم، *دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.
١٠٠. مليكة، سعد جاد ، *الصناعات الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية* ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، المملكة العربية السعودية ، عدد (١١) ، ١٩٨٥م .
١٠١. منصور، عبد الملك، *العمل الخيري تكافل اجتماعي وعطاء إنساني*، بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ٢٠-٢٢ يناير ٢٠٠٨م.
١٠٢. منظمة الصحة العالمية، *اقتصاديات الصحة – تقرير عن حلقة دراسية بين أقاليم منظمة الصحة العالمية*–، المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط، الإسكندرية– مصر، فبراير ١٩٨٠م.
١٠٣. ابن منظور، محمد بن مكرّم بن علي بن أحمد الأنصاري،(ت٧١١هـ)، *لسان العرب*، دار الصادر، بيروت – لبنان ،الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م .
١٠٤. النوري، عبد الغني، *اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية*، درا الثقافة، الدوحة– قطر، الطبعة الأولى،١٩٨٨م.

ثانياً: التقارير السنوية، والمالية، والنشرات الإعلامية، والمقابلات الشخصية:

١٠٥. جمعية اتجاه – اتحاد جمعيات أهلية عربية–، *التقرير السنوي من عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧م*، حيفا.
١٠٦. ________، *دستور اتجاه*، حيفا، إسرائيل.
١٠٧. جمعية اقرأ لدعم التعليم في الوسط العربي، *التقرير السنوي من عام ٢٠٠٥م- ٢٠٠٦م*، أم الفحم.
١٠٨. جمعية الأهالي، التقارير السنوية من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٦م، الناصرة .
١٠٩. جمعية سند، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، أم الفحم .
١١٠. جمعية يافا للأعمال الخيرية، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، يافا .
١١١. الرابطة الإسلامية – كفركنا–، *نشرة تعريفية (مطوية)، ٢٠٠٦م*، كفركنا .
١١٢. ________، *التقارير السنوية من عام ٢٠٠١م حتى عام ٢٠٠٧م*، كفركنا .
١١٣. ________، التقارير المالية من عام ٢٠٠٣م حتى عام ٢٠٠٧م، كفركنا.
١١٤. لجنة الزكاة القطرية، *التقارير السنوية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٧م* ، الكعبية .
١١٥. مؤسسة الأقصى لاعمار المقدسات الإسلامية ، *التقارير السنوية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٧م* ،أم الفحم.

١١٦. مؤسسة تعاون، *التقارير السنوية من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧م*، عمان- الأردن، رام الله - فلسطين .
١١٧. مؤسسة الصدقة الجارية، *نشرة تعريفية (مطوية)*، ٢٠٠٦م، الناصرة.
١١٨. ــــــــــــ، التقارير السنوية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٧، الناصرة.
١١٩. ــــــــــــ، *تقرير غير منشور ٢٠٠٧*، الناصرة .
١٢٠. ــــــــــــ، *التقارير المالية، من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٧م*، الناصرة .
١٢١. مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون، *التقارير السنوية من عام ٢٠٠٤م حتى عام ٢٠٠٧م*، الناصرة.
١٢٢. ــــــــــــ، *التقارير المالية لعام ٢٠٠٥م وعام ٢٠٠٧م*، الناصرة .
١٢٣. مؤسسة يوسف الصديق لرعاية السجين، *التقرير السنوي من عام ٢٠٠٦م وعام ٢٠٠٧م*، أم الفحم.
١٢٤. مؤسسة النقب للأرض والإنسان، *التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦م*، النقب.
١٢٥. مؤسسة التأمين الوطني، *تقارير درجات الفقر من عام ١٩٩٠م – ٢٠٠٥م*، القدس.
١٢٦. مركز سيكوي (مساواة)، *تقرير سيكوي من عام ٢٠٠٦حتى عام ٢٠٠٧م* – مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل- القدس، حيفا ، آذار ٢٠٠٧م.
١٢٧. جمعية الجليل – الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية-، *النشرة الشهرية لجمعية الجليل*، عدد (٢٧) أيلول، ٢٠٠٧م ، وعدد(٢٨)، تشرين الثاني،٢٠٠٧م، وعدد (٢٩)، ٢٠٠٨م، شفاعمرو .
١٢٨. التأمين الوطني الإسرائيلي، *تقرير عام ٢٠٠٥*، القدس.
١٢٩. التعريف الحكومي الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، في قرار رقم ٢١٩٠ ، من تاريخ ٢٠٠٧\٨\١٢، الحكومة (٣١) ، ايهود اولمرت .
١٣٠. وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، *نشرة عامة* ، ٢٠٠٥م، القدس – إسرائيل.
١٣١. صحيفة صوت الحق والحرية الأسبوعية، عدد (٩٠٥)، وعدد (٩١٧) و (٩٢٨)، أم الفحم.
١٣٢. صحيفة الجزيرة السعودية الالكترونية، استرجعت بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٧م، السعودية.
١٣٣. صحيفة بانورما الأسبوعية ، استرجع بتاريخ ٢٠٠٨\٧\١٨م، الناصرة ،الطيبة .
١٣٤. مقابلة مع *الدكتور إلياس زيدان، محاضر في جامعة حيفا*، وفي جامعة بن غوريون – النقب -، وباحث في القطاع الثالث في إسرائيل. بتاريخ ٢٠٠٨\٤\٢٤م ، حيفا – فلسطين الداخل،في مكاتب جمعية اتجاه.
١٣٥. مقابلة مع **الشيخ رائد صلاح – رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م**، وأحد الناشطين في العمل الخيري في فلسطين الداخل . بتاريخ ٢٠٠٨\٤\٢١م، أم الفحم ، في مكتب رئيس الحركة الإسلامية.
١٣٦. مقابلة مع السيد *علي مصاروة ،مدير مؤسسة لجنة الإغاثة الإنسانية للعون* . بتاريخ ٢٠٠٨\٥\١٠م ، الناصرة ، في مكاتب المؤسسة.
١٣٧. مقابلة مع السيد *زياد دهامشة – مدير الرابطة الإسلامية – كفركنا-*. بتاريخ ٢٠٠٨\٦\١٦م، كفركنا – ، في مكاتب الرابطة .

١٣٨. مقابلة مع السيد *أمير مخول – ناشط في العمل الأهلي ومدير جمعية اتجاه* – اتحاد جمعيات أهلية عربية–. بتاريخ ٢٠٠٨\١٤\٢٤، حيفا ، في مكاتب اتجاه.

ثالثا: القوانين والأنظمة:

١٣٩. قانون حظر تمويل الإرهاب في إسرائيل .
١٤٠. قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٠م، في إسرائيل .
١٤١. قانون ضريبة القيمة المضافة لسنة ١٩٧٥م، في إسرائيل .
١٤٢. أنظمة الطوارئ (الدفاع) عام ١٩٤٥م، في إسرائيل.

رابعا: المراجع الأجنبية:

١٤٣. حيدر،عزيز ، المجتمع العربي في إسرائيل(١)– قضايا سكانية، اجتماعية، اقتصادية– ، معهد فان لير، القدس – إسرائيل، ٢٠٠٦م.(مرجع في اللغة العبرية).
חידר، עזיז، ספר החברה הערבית בישראל (1)– אוכלוסייה ،חברה ،כלכלה– ، מרכז פאן ליר، יורשלים– ישראל، 2006.
١٤٤. دائرة الإحصاء المركزية، *الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، لعام ٢٠٠٦م*، القدس، الفصل الثامن.(مرجع في اللغة العبرية).
١٤٥. زيدان، الياس، *التبرع والتطوع بالمجتمع العربي – فلسطينيو إسرائيل*، مركز دراسات القطاع الثالث الإسرائيلي، جامعة بن غوريون، بئر السبع – إسرائيل، مارس ٢٠٠٥م .(مرجع في اللغة العبرية)
זידאן، אליאס،התנדבות، תרומה ועמדות כלפי ארגונים בחברה הערבית–פלסטינית בישראל، המרכז הישראלי לחקר המגזר השלישי ،אוניברסיטת בן גוריון، באר שבע– ישראל، מרץ 2005.
١٤٦. زيدان، الياس، غانم، وأسعد ، *التبرع والتطوع بالمجتمع العربي – فلسطينيو إسرائيل*، مركز دراسات القطاع الثالث الإسرائيلي، جامعة بن غوريون، بئر السبع – إسرائيل، فبرايور ٢٠٠٠م.(مرجع في اللغة العبرية)
זידאן، אליאס، גאנם ،אסעד، תרומה והתנדבות בחברה הערבית–פלסטינית בישראל، המרכז הישראלי לחקר המגזר השלישי ، אוניברסיטת בן גוריון، באר שבע– ישראל، פברור 2000.
١٤٧. مركز دراسات القطاع الثالث الإسرائيلي ، *إحصائية ٢٠٠٧م للقطاع الثالث*، جامعة بن غوريون، بئر السبع– إسرائيل، ٢٠٠٨م.(مرجع في اللغة العبرية).
המרכז הישראלי לחקר המגזר השלישי ، סטטיסטיקה. 2007 מגזר השלישי ،אוניברסיטת בן גוריון، באר שבע، ישראל 2008.
١٤٨. مركز يافا للأبحاث، *دليل الجمعيات والمؤسسات العربية في إسرائيل –١٩٩٠*، منشورات مركز يافا، الناصرة – إسرائيل، ١٩٩٩م.(مرجع في اللغة العبرية).
מרכז יפו למחקר، מדריך העמותות והמוסדות האינדוגיניים הערבים בישראל 1990 סדרת פרסומי יפו، נצרת.
١٤٩. Shany Payes .Palestinian NGos in Israel: The politics: of civil society. Tauris Academic studies: London&New York. 2005

ملحق الدراسة

ملحق رقم -١-

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج الاستبانة

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

تحية طيبة معطرة وبعد ...

يقوم الباحث " أنس سليمان أحمد " بإعداد رسالة ماجستير في كلية الشريعة قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، بعنوان :

"العمل الخيري وآثاره الاقتصادية – حالة فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م –

الإخوة في الجمعية، والمؤسسة الخيرية والأهلية المحترمون

في هذا الاستبيان ستقوم بالإجابة عن أسئلة متعلقة بموضوع العمل الخيري المؤسسي في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ، والاستبيان مُعد لأجل معرفة ما هو رأي مسؤولي الجمعية أو المؤسسة الخيرية والأهلية في المعوقات والعقبات التي تواجه هذا العمل وتواجه جمعيته ومؤسسته، وما هي مصادر تمويله .

لذا نأمل سعة الصدر من الأخوة وأخذ الوقت الكافي في تعبئة الاستبانة المرفقة، علماً بأن البيانات التي سوف تقدمها لن تستخدم إلا لتحقيق غايات وأهداف الدراسة وسوف تعامل بسرية تامة.

القسم الأول: معلومات حول المؤسسة، أو الجمعية الخيرية والأهلية:

اسم المؤسسة، أو الجمعية الخيرية: ______________________

سنة تاسيس المؤسسة، أو الجمعية الخيرية: ______________________

موقع المؤسسة، أو الجمعية الخيرية: ______________________

الميزانية السنوية للمؤسسة، أو الجمعية الخيرية: ______________________

عدد العاملين في المؤسسة، أو الجمعية الخيرية: ______________________

القسم الثاني: المعوقات والعقبات القانونية، التنفيذية، والرقابية:

يُرجى التكرم بوضع إشارة (x) تحت الإجابة التي تراها مناسبة ، وسيتم استخدام مقياس ليكرت الإحصائي الخماسي، والذي يستعمل للأغراض الإحصائية.

س . ما درجة موافقتك على وجود العقبات والمعوقات التالية، والتي تواجهها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م؟

أ ـ المعوقات القانونية:

الرقم	السؤال	أوافق وبشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
١	يشترط موافقة مسجل الجمعيات لإقامة أي جمعية أو مؤسسة خيرية					
٢	يرفض تسجيل الجمعية أو المؤسسة الخيرية إذا كانت ترفض الاعتراف بوجود إسرائيل، أو ترفض الصفة الديمقراطية لها					
٣	يوجد قيود على تسمية الجمعيات والمؤسسات الخيرية					
٤	عدم تحديد إطار زمني للاستجابة لطلب التسجيل (تسجيل الجمعية أو المؤسسة)					
٥	يعطى الحق للمحكمة المحلية في إصدار أمر بحل الجمعية أو المؤسسة الخيرية					
٦	يعتبر القانون المسمى بـ " قانون حظر تمويل الإرهاب" عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية					
٧	تعتبر القوانين التي تحظر أو تقيد تلقي تمويل أجنبي من قبل منظمات غير حكومية عقبة أمام العمل الخيري					

	والأهلي					
٨	يعد دفع الجمعيات والمؤسسات الخيرية العربية ضريبة القيمة المضافة عقبة أمام العمل الخيري					

ب ـ **المعوقات التنفيذية:**

الرقم	السؤال	أوافق وبشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
١	تعتبر أنظمة الطوارئ (الدفاع) الصادرة عام ١٩٤٥م عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية					
٢	عدم تخصيص ميزانيات حكومية للجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية العربية تعتبر عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات					
٣	تدخل كل من وزير الداخلية والعدل في عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية يعتبر عقبة أمام عمل الجمعيات والمؤسسات					

ج- **المعوقات الرقابية:**

الرقم	السؤال	أوافق وبشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
١	تلزم الجمعيات والمؤسسات الخيرية بإعلام مسجل الجمعيات ومسجل الوقفيات بكل قرار أو تغيير في الأنظمة أو الوظائف أو الأعضاء					
٢	تدخل مسجل الجمعيات في النشاطات المالية للجمعية والمؤسسة الخيرية والأهلية					
٣	تغريم الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاهلية بغرامات مالية لأي خلل أو عدم التزامها بأهدافها أو نشاطاتها أو تمويلها					

القسم الثالث: المعوقات الإدارية والمالية:

يُرجى التكرم بوضع إشارة(x)تحت الإجابة التي تراها مناسبة ، وسيتم استخدام مقياس ليكرت الإحصائي الخماسي، والذي يستعمل للأغراض الإحصائية.

س . ما درجة موافقتك على وجود العقبات والمعوقات المالية والإدارية، والتي تواجهها الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في فلسطين الداخل عام ١٩٤٨م؟

المعوقات الإدارية:

الرقم	السؤال	أوافق وبشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
١	يعتبر عدم توافر الكادر الوظيفي الكفوء، المؤهل لإدارة أنشطة العمل الخيري وتنفيذها عقبة أمام العمل الخيري					
٢	يعتبر ضعف البرامج التدريبية لقيادات المؤسسات والعاملين في مؤسسات العمل الخيري عقبة أمام العمل الخيري والأهلي					

المعوقات المالية:

الرقم	السؤال	أوافق وبشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
١	يواجه العمل الخيري (الأطر الخيرية والأهلية) في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م ضعف دعم القطاع الحكومي					
٢	يواجه العمل الخيري (الأطر الخيرية والأهلية) في داخل فلسطين ضعف دعم القطاع الخاص					
٣	من المعوقات التي تواجه العمل الخيري (الأطر الخيرية والأهلية) عدم توافر الخبرات الكافية في المجال المالي					
٤	عدم وجود البنى التحتية والأوقاف والموارد المالية الثابتة لدعم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية واستمراره يعتبر عقبة أمام العمل الخيري					

القسم الرابع: <u>مصادر تمويل العمل الخيري والأهلي:</u>
يُرجى التكرم بوضع إشارة(x)تحت الإجابة التي تراها مناسبة ، وسيتم استخدام مقياس ليكرت الإحصائي الخماسي، والذي يستعمل للأغراض الإحصائية.

س . ما درجة موافقتك على مصادر تمويل العمل الخيري والأهلي، وبالذات جمعيتكم ومؤسستكم التي تديرونها في داخل فلسطين عام ١٩٤٨م؟

الرقم	السؤال	أوافق وبشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق وبشدة
١	تعتمد الجمعيات، المؤسسات والمنظمات الخيرية في تمويلها على التبرعات والهبات					
٢	تعتبر التبرعات الداخلية (داخل فلسطين)أكبر مورد مالي للأطر الخيرية					
٣	تعتبر التبرعات الخارجية (خارج فلسطين)أقل مورد مالي للأطر الخيرية					

القسم الخامس: <u>الحلول البديلة للمعوقات والعقبات</u>

ما الحلول البديلة للتغلب على هذه العقبات والمعوقات التي تقف عائقا أمام العمل الخيري والأهلي ؟

____
____
____
____
____
____
____

شكرا جزيلا على حسن تعاونكم، ولكم جزيل الشكر والعرفان

ملحق رقم -٢-

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج المقابلات

تم إجراء العديد من المقابلات مع بعض الشخصيات ذات العلاقة بالعمل الخيري والأهلي في الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨م ، وتم طرح عدة أسئلة متعلقة بمجال العمل الخيري والأهلي .

وقد تم تقسيم الأسئلة المطروحة إلى قسمين:

القسم الأول : أسئلة حول أهمية واهداف ومعوقات العمل الخيري .

س١) هل للعمل الخيري في الداخل الفلسطيني أهمية، وما هي أهميته ؟
س٢) ما هي أهداف العمل الخيري ، وما هي أهم مناشطه ومجالاته في الداخل الفلسطيني ؟
س٣) ما هي المعوقات والتحديات التي تواجه جمعيات العمل الخيري والأهلي في فلسطين الداخل ؟

القسم الثاني : أسئلة حول مصادر تمويل العمل الخيري ومقترحات تطويره .

س١) ما هي مصادر تمويل العمل الخيري والاهلي في الداخل الفلسطيني ؟
س٢) هل تدعم الصناديق والجمعيات الاجنبية جمعيات ومؤسسات خيرية في فلسطين الداخل؟، وما هو هدف دعم الصناديق الغربية للجمعيات والمؤسسات في فلسطين الداخل ؟
س٣) من هي الفئة المستفيدة من أعمال الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية في الداخل الفلسطيني ؟
س٤) هل من مقترح أو مقترحات لتطوير العمل الخيري والأأهلي في الداخل الفلسطيني، ليكون أكثر تأثيراً على اقتصاديات المجتمع الفلسطيني ؟

Abstract

Agbaria, Anas Soliman Ahmad." Philanthropy Activiteis and Its Economic Effecs. Palestine 1948 Case "

Master Thesis, Yarmouk University, 2008.

Supervised by: Prof: Mohammad Ahmad Saqer.

The Philanthropy activities in Palestine 1948 is considered to be organized and effective in the Palestinian committee. It is contributed to the most aspects of life: invent ional, social, educational, healthy, steadfast and succor.

This study describes the philanthropy activities in Palestine 1948 and the difficulties and challenges facing them: legally, executively and observably. It also shows the financial and administrative obstacles and some recommendations for such difficulties and challenges. The enclosed questioner was held with some managers of charitable associations and local organizations and activitists in this field.

The economical role of the philanthropy activities is also emphasized here by showing the positive economical effects of these activities that increase productivity, high lighten its activity and improve its performance. These activities also reduce the gaps within the Palestinian committee levels by transferring a part of the money and charities from the saving class people to the most consumers: the poor. These effects are shown via the interest of these local charitable foundations in the educational, healthy, steadfast and developmental sectors; and via their desire to achieve a justice distribution among individuals in the society. This will spread their works and activities more and more and thus establishing investment projects specially small ones due to their benefits in the society.

Also the study showed four Islamic and non-Islamic models of foundations and charitable associations in Palestine 1948 and showed their economical effects in accordance to their activities and work. They are: The Continuous Charity Association, Human Succor Committee for Help Association, The Islamic Tie in Kufr kana and Ittijah, Union of Arab Community Based Associations .

A set of recommendations are at the end of this study. Among those are: activation and supporting the philanthropy activities in a comprehensive and wide manner, give more attention to it, developing the corporative relationship between different associations in order to achieve their developmental objectives. The necessity of reconsidering the investments of these associations is needed and small projects and large productive ones must be supported for their important role in the society.

Key Words: Economics, Palestine 1948, Obstacles and Solutions, Philanthropy Organizations and Associations; Agbaria.